

سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية
الكتاب الثامن

الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة

معالجة محلية ودولية وعالمية
لقضايا التنمية



الأستاذ الدكتور
ماهر أبو المعاطي علي
عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان - (سابقاً)



سلسلة طرق ومجالات الخدمة الاجتماعية
الكتاب الثامن

الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية

الأستاذ الدكتور
ماهر أبو المعاطى على
عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان (سابقاً)

2012



دار الكتب والوثائق القومية

عنوان المصنف	الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة.
اسم المؤلف	ماهر أبو المعاطي علي .
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث
رقم الإيداع	2012/2850.
الترقيم الدولي	978-977-438-283-5.
تاريخ الطبعة	الأولى: يناير 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

(وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۖ وَكَانَ
فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا)

صدق الله العظيم

(سورة النساء آية 113)

مقدمة :

تسعى كافة المجتمعات لتحقيق التنمية في جميع المجتمعات على المستوى القومي والمحلي مستفيدة من جهود كافة التخصصات في اطار تكاملي في مجالات التنمية .

ولا شك أن التنمية كمفهوم تتضمن جانبين هما الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وهما من التداخل بحيث يصعب الفصل بينهما وذلك لأننا حين نرفع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للمواطنين فإننا نعمل في الوقت نفسه على تحقيق مستوى أعلى من الكفاية البشرية، وهذا يعني زيادة الانتاج والدخل والاستهلاك وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيداً من الخدمات الاجتماعية وهكذا.

وتعتبر تنمية المجتمعات أحد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التي يستخدم فيها الاختصاصي الاجتماعي معارف ومهارات وقيم المهنة لتحقيق الاهداف التنموية في ضوء الازوااع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يتسق مع خطة التنمية القومية .

ولذا فإن الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي للعمل في مجال التنمية يستوجب دراسته لبعض المقررات التي تساعد على اكتساب المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لمساعدته على ممارسة أدواره بنجاح في اطار تعاونه مع التخصصات الاخرى العاملة في مجال التنمية.

وهذا المؤلف يتناول :

الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية والتنمية

ويتم معالجته في خمسة أبواب تتضمن تسع عشرة فصلاً وهذه الابواب هي :

الباب الاول : الأسس النظرية للتنمية.

الباب الثاني : احتياجات ومشكلات المجتمعات المحلية.

الباب الثالث : المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية.

الباب الرابع : مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات.

الباب الخامس : اتجاهات حديثة في التنمية الاجتماعية.

وذلك تمشياً مع الاتجاهات الحديثة في التنمية أملاً أن أكون قد أضفت للمكتبة العربية تصوراً جديداً في معالجة ارتباط الخدمة الاجتماعية بالتنمية بما يفيد في الارتقاء بمستوى خريج الخدمة ليكون قادراً على المنافسة في سوق العمل التنموي ونداً للتخصصات الأخرى العاملة في هذا المجال في إطار من التعاون والتنسيق بين الجهود المهنية للارتقاء بالمجتمعات وتحقيق مستوى أفضل لتنميتها .

وبالله التوفيق ..،

المؤلف 2011/10/1

الباب الأول الأسس النظرية للتنمية

- الفصل الأول : مفاهيم أساسية فى التنمية**
- الفصل الثانى : تعريف وعناصر للمجتمعات المحلية**
- الفصل الثالث : أهداف ومقومات تنمية المجتمعات**

الفصل الأول

مفاهيم أساسية في التنمية

- أولاً : مفاهيم أساسية**
- ثانياً : العلاقة بين النمو والتنمية**
- ثالثاً : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية**
- رابعاً : خصائص التنمية**
- خامساً : أهداف التنمية**
- سادساً : العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع .**

أولاً : مفاهيم أساسية:

لا شك أن التنمية كمفهوم تتضمن جانبين هما الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ، وهما من التداخل بحيث يصعب الفصل بينهما ، وذلك لأننا حين نرفع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للمواطنين فإننا نعمل في الوقت نفسه على تحقيق مستوى أعلى من الكفاية البشرية وهذا يعني زيادة الانتاج والدخل والاستهلاك وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيداً من الخدمات الاجتماعية وهكذا .

ورغم هذا التداخل من الناحية الواقعية إلا أننا اعتدنا الفصل بين هذين الجانبين في تناول وهو ما سنلجأ إليه الآن تمثيلاً مع طرح بعض المفاهيم كل على حدى، حيث أن مفاهيم التنمية تنوعت واختلفت باختلاف الذين تناولوها بالدراسة والبحث، فمنهم من تناولوها من منظور سياسي ومنهم من تناولوها من منظور اقتصادي أو اجتماعي ، وهكذا فكل باحث أو متخصص قد تناولها من ناحية تخصصه .

ولهذا فإننا في هذا المجال نوضح بإيجاز المفاهيم الآتية :

- 1- مفهوم النمو.
- 2- مفهوم التنمية الاجتماعية.
- 3- مفهوم التنمية الاقتصادية.
- 4- مفهوم التنمية الشاملة.
- 5- مفهوم تنمية المجتمع.
- 6- مفهوم تنمية المجتمع المحلي .

المفهوم الأول : مفهوم النمو:

النمو لغوياً يعنى : الزيادة حيث أن نمو كمية يعنى زيادتها .

ومثالها : النمو الاقتصادي الذي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد .

والنمو ظاهرة نمطية تلقائية من صنع الطبيعة تخضع لعواملها، وغالباً ما يحدث عن طريق التطور البطئ والتحول التدريجي في جانب معين من جوانب الحياة وينجم عنه قدر ضئيل من التغير الذي يكون كماً في المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحضرية دون النظر الى المستوى النسبي الذي تبدأ فيه عملية أو ظاهرة النمو .

وهناك بعض الأبعاد التي يمكن أن تحد أو تنشط من عملية النمو مايلي:

(1) **البعد الطبقي** : بمعنى أن تقتصر عمليات النمو على إحدى الطبقات الاجتماعية دون غيرها ، وعادة ما تكون الطبقة ذات الوضع المسيطر أو الطبقة صاحبة الخطوة الاجتماعية، مع الوضع في الاعتبار أنه ليس من اللازم أن تكون الطبقة المستفيدة من النمو على الدوام هي الطبقة الأعلى أو الطبقة المسيطرة .

(2) **البعد الثقافي** : بمعنى أن يقتصر النمو على واحد أو أكثر فقط من المجالات أو ميادين النشاط الثقافي بحيث لا يحدث النمو الا في الثقافة المادية أو الروحية أو إحدى ميادينها الفرعية .. وهكذا .

(3) **البعد الزمني** : تتفاوت عملية النمو على أساس اعتبار الزمن ، بمعنى أنها يمكن أن تسرع وتنتشط في فترة زمنية معينة وتتكمش وتتباطأ في فترة زمنية أخرى .

(4) **البعد الجغرافي** : حيث تختلف سرعة النمو ويختلف مداه وفقاً للبعد الجغرافي أى الاعتبارات التي تحيط ببيئة المجتمع محل النمو وظروفه الجغرافية.

المفهوم الثاني : مفهوم التنمية الاجتماعية **لقد تعددت تعريفات التنمية الاجتماعية ومنها :**

التعريف الاول : عملية تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستواه الثقافي والصحي والاجتماعي ، وزيادة قدرته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أفراد المجتمع للوصول الى حياة أفضل لنمو الانسان وتكيفه مع بيئته .

التعريف الثاني : هدف معنوي لعملية ديناميكية تتحدد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالعليم والصحة والاسكان والمشاركة في النشاط الاجتماعي المبذول وذلك لتحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة.

ويمكن تعريفها من وجهة نظرنا بأنها :

" عمليات مخططة وموجهة لتوفير احتياجات الانسان من التعليم والصحة والمساكن المناسب لقدراته ، والأمن والتأمين الاجتماعي والترويج، وتحقيق تكافؤ

الفرص في المشاركة والانفعال بالخدمات الاجتماعية لاجداث تغيير اجتماعي مقصود " .

وتقوم فلسفة التنمية الاجتماعية على عدة اعتبارات هي :

- * أن الانسان هو هدف التنمية وبؤرة التركيز على عملياتها .
- * يجب أن يشعر الانسان بأنه جزء من هذه العملية وليس مجرد مستقبل للخدمات, بل هو عنصر اساسي في عملية النمو والتغيير .
- * محور التنمية الاجتماعية هو شخصية الفرد ذاته ومن أهم مظاهرها المشاركة في الحكم وفي العمل .
- * الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن ايمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه بل وفي التعبير عن ارادة التغيير .

المفهوم الثالث : مفهوم التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نعرض عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية منها :

التعريف الاول : أنها عملية تحسين وتنظيم استثمار الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة محددة من الزمن .

التعريف الثاني : عملية تستهدف تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه ويساهم الانسان في تحقيقها .

ومن جانبنا يمكن تعريفها بأنها :

بموجبها العملية التي يستثمر المجتمع موارده لتحقيق زيادة مضطردة في الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ممثلاً في نصيبه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة .

ويتضح من التعريف السابق ما يلي :

- 1- أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يقوم بها مجتمع يسعى الى استثمار موارده المتاحة أو التي يمكن لتاحتها أفضل استثمار ممكن.

2- أن الأهداف الاقتصادية يمكن ترجمتها في صورة زيادة مستمرة في إنتاج كل فرد من أفراد المجتمع بحيث تزيد معدلات الانتاج والدخل القومي عن معدلات الزيادة في عدد السكان ، حتى يمكن أن نحقق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من الدخل القومي ممثلاً في نصيبه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة .

3- لتحقيق ذلك المعدل في الزيادة فإن المجتمع يستخدم الموارد المتاحة من رأس المال ، عمالة ومعدات ووسائل تكنولوجية استخداماً تنموياً سليماً لتحقيق الأهداف في الفترة الزمنية المحددة للتنمية .

المفهوم الرابع : مفهوم التنمية الشاملة:

تحتل قضية التنمية الشاملة مكاناً بارزاً في الفكر المعاصر فقد حظيت باهتمام كبير من جانب المفكرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويرجع تزايد الاهتمام بالتنمية الشاملة الى عاملين أولهما سياسي والاخر يرجع الى تطور الفكر الاقتصادي والعلوم الاجتماعية .

ولقد تعددت تعريف التنمية الشاملة ومنها :

التعريف الاول : عملية ايجابية موجهة لتحسين قدرة النظم القومية والاقليمية والمحلية وتحسين القيم السائدة في هذه النظم من أجل تلبية واشباع كل المطالب والاحتياجات الانسانية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية أو سياسية او ثقافية .

التعريف الثاني : انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن على أساس علمي سواء أكان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً .

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف التنمية الشاملة بأنها:

" التنمية ذات النسق الجامع بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في اطار متكامل وفق سياسة مرسومة ذات استراتيجيات معلنة لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية خلال فترة زمنية محددة . ويتضح من التعريف أن للتنمية الشاملة :

1- عملية دينامية ونسق جامع بين كل أنماط التنمية على كافة المستويات وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في اطار متكامل يتحقق في ضوء سياسة مرسومة ذات استراتيجيات معلنة .

2- تستهدف اشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية وفقاً لأولويات مدروسة ومحسوبة بمقاييس علمية سواء كانت تلك الأهداف في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في فترة زمنية محددة .

المفهوم الخامس : مفهوم تنمية المجتمع:

يُعتبر مفهوم تنمية المجتمع - شأنه شأن معظم المفاهيم المرتبطة بمصطلح التنمية - من المفاهيم غير المتفق عليها من جانب المتخصصين ، فقد يستخدم المفهوم أحياناً كمرداف لمفهوم التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ، وقد يستخدم المفهوم في أحيان أخرى ليشير للجهود الذاتية لسكان المجتمع ، بينما يستخدم في أحيان ليشير لتكامل الجهود الذاتية مع الجهود الحكومية في تنمية المجتمعات المحلية .

وبصفة عامة يمكننا أن نميز بين اتجاهين لمعنى هذا المفهوم :

الاتجاه الأول: وهو المعنى المرادف للتنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي:

ومن أهم تعاريف تنمية المجتمع في إطار هذا الاتجاه ما يلي :

التعريف الأول : محاولة إيجابية ومتعددة بواسطة شعب ما من أجل اللحاق بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمستوى شعوب أخرى سبقته في التقدم واستطاعت أن تحقق لنفسها مستويات اقتصادية واجتماعية مرتفعة نسبياً .

التعريف الثاني : عملية تستهدف توحيد الجهود الأهلية مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتأمليها في حياة آمنة وتمكينها من الاسهام الفعال في التقدم القومي " .

الاتجاه الثاني : وهو الذي يركز على الجانب المعنوي لتنمية المجتمع :

ومن أهم تعاريف تنمية المجتمع في ضوء الاتجاه الثاني :

التعريف الأول : عملية اجتماعية بواسطتها يصبح الناس أكثر قدرة على الحياة وتحقيق بعض التحكم في جوانب عملية التغير ، أي عملية جماعية لتنمية الشخصية الإنسانية .

التعريف الثاني : عملية تركز على اجراءات التغير نفسها في خطوات محددة تستهدف بصفة أولية تحقيق التوجيه الذاتي في المجتمع ، عن طريق قيام سكان

المجتمع المحلي بتحديد احتياجاتهم بأنفسهم ثم يضعون الخطط التي تضمن اشباع هذه الاحتياجات .

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف تنمية المجتمع على انها :

عملية منظمة تستهدف تسيق الجهود الاهلية مع الجهود الحكومية لتحسين أحوال المجتمع ورفع مستوى المعيشة وادخال التغيير المادي والمعنوي المتوازن خلال فترة زمنية محددة على نطاق المستوى المستهدف وهو المجتمع المحلي .

ومن التعريف السابق يتضح أن :

(1) تنمية المجتمع عملية منظمة ومخطط لها تبدأ بتحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وفق أولويات محددة ثم تحديد الامكانيات المتاحة أو التي يمكن اتاحتها خلال فترة زمنية .

(2) تستهدف تلك العملية احدث التوازن بين التغيير المادي والمعنوي في المجتمع لتحسين أحوال المواطنين ورفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات اللازمة.

(3) ترتبط هذه العملية باحداث التغيير على مستوى المجتمع المستهدف لتنميته.

المفهوم السادس : مفهوم تنمية المجتمعات المحلية:

يرتبط مفهوم التنمية بالاطار المجتمعي والزمني الذي يتعلق به ، وفي اطار تنمية المجتمعات المحلية يمكن عرض بعض التعاريف لهذا المصطلح .
ومن أهم تلك التعاريف ما يلي :

التعريف الاول : العملية التي يتم عن طريقها احدث تغيير متكامل ومقصود في المجتمع المحلي عن طريق اقامة المشروعات التنموية المتعددة ، وإيجاد التعاون بين التخصصات في مجال تنفيذها ، مع الاستفادة من جهد المواطنين المحليين من أجل نقل المجتمع من وضع الى وضع أفضل في فترة زمنية محددة في اطار الخطة العامة للدولة .

التعريف الثاني : العمليات المختلفة التي يتم التخطيط لها وتنفيذها على أساس التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية للمجتمعات المحلية وربط هذه العمليات بالاصلاحيات الكبرى على مستوى الدولة .

التعريف الثالث : عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع المحلي وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأسلوب ديموقراطي لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية المتاحة.

ومن وجهة نظرنا يمكن تعريف تنمية المجتمعات المحلية بأنها :

عمليات مخططة يتم من خلالها تعبئة وتنظيم الجهود الأهلية والحكومية بالمجتمع المحلي لاجداث تغييرات متكاملة توازن بين الجانب التكنولوجي المادي والجانب الاجتماعي بهدف نقل المجتمع من وضع الى وضع أفضل منه خلال فترة زمنية محددة في اطار الخطة العامة للدولة .

ومن التعريف السابق يتضح أن تنمية المجتمع المحلي:

(1) عبارة عن عمليات متتابعة من الاعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتي تهتم بنقل المجتمع المحلي من الصورة الموجودة فيها الى صورة افضل منها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا خلال فترة زمنية محددة بما تتضمنه تلك العمليات من تحديد الوضع القائم والأساليب التي من خلالها يتم الوصول للوضع المستهدف .

(2) تسعى تنمية للمجتمع المحلي الى احدث تغيير متكامل يتناول التغيير المادي في الادوات والبنية الاساسية ، الى جانب التغيير في الجانب الاجتماعي والثقافي وفي العلاقات القائمة على أساس من التوازن مما يجعل نتائج التغيير للحدث أكثر فاعلية .

(3) لتحقيق ذلك يتم اتباع منهج التخطيط كوسيلة لتوجيه التغيير الوجهة المقصودة والهادفة بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة التوازن بين التغيير التكنولوجي المادي والتغيير الاجتماعي بما يحويه من أشكال السلوك والقيم .

(4) أن تنمية المجتمع المحلي عملية داخلية ذاتية ، أي أن مقوماتها وبذورها موجودة داخل كيان المجتمع نفسه ، وأن أي قو خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة لانبثاق الامكانات المحلية بصورة كافية داخل المجتمع .

(5) أن تحقيق هذه التنمية يتم من خلال توافر مقومات أو ضمانات تتضمن توفر الاستعداد والاقتناع لدى سكان المجتمع بأهمية التغيير وعدم مناسبة الوضع الحالي الذي يعيشون في نطاقه للوفاء باحتياجاتهم المادية او الاجتماعية وتطلعاتهم الى وضع أحر أفضل في حدود امكانياتهم وامكانيات المجتمع في ضوء تقديرات واقعية ، الى جانب استعداد سكان المجتمع للعمل على تحقيق الوضع الأفضل واستعدادهم لتحمل تكلفة ونتائج ذلك، مع ضمان مشاركة كل الفئات في تحقيق الأهداف المنشودة.

(6) أن تنمية المجتمع المحلي ليست مسئولية جهة معينة او وزارة بعينها ولكنها كجهود مخططة تشارك فيها كل الوزارات والمؤسسات الانتاجية والخدمية في اطار متكامل على اساس من التنسيق بين جهودها لتحقيق الاهداف المنشودة.

(7) حتى يمكن تحقيق تنمية المجتمع المحلي لا بد من التركيز على أربعة عناصر هامة تمثل صلب التنمية وهي :

(أ) الاهتمام بالعنصر البشري : بناءه وتدريبه وتنميته ورفع كفاءته لتحقيق القدرة على التجديد والتطوير وتكوين الكوادر مسترشدين في ذلك بخصائص وظروف وامكانات المجتمع الذاتية .

(ب) الاهتمام ببناء القدرة التكنولوجية : من خلال محاولة ادخال التكنولوجيا الملائمة في النسيج التنموي، حيث تمكن تلك القدرات من رفع الكفاءة الانتاجية والتغلب على معوقات التنمية.

(ج) الاهتمام ببناء نظم اجتماعية : وذلك من خلال اعادة بناء النظم الاجتماعية في المجتمع خاصة في المراحل الاولى من تكوينه نتيجة اختلاف أنماط البيئات السابقة التي كان يعيش فيها سكان المجتمع والتعرف على أنواع الخلل فيها ومحاولة القضاء عليه في ظل القيم والمبادئ السليمة.

(د) الاهتمام بنظم المعلومات : من خلال توفير وحفظ البيانات اللازمة وتنظيمها وتداولها واسترجاعها عند الحاجة اليها للتعرف على المشكلات القائمة وتقدير أثرها أولاً بأول وتصحيح المسار لمواجهة تلك المشكلات.

(8) وهذه الاهتمامات تسهم في تحقيق التقدم المستمر في نوعية الحياة لسكان المجتمع والارتقاء بمستوى طموحاتهم وتطلعاتهم وتزويد من مشاركتهم الفعالة في تقدير شئون مجتمعهم .

(9) أن تنمية المجتمع تضع في اعتبارها انشاء قنوات تفاعل بين المجتمع المحلي وبين المجتمع القومي حتى تتجاوب المشروعات التنموية التي يخطط لها أو التي يجرى تنفيذها أو المنفذة فعلاً لاشباع حاجات ورغبات سكان المجتمع المحلي في اطار الخطة الشاملة لتنمية المجتمع القومي بوجه عام.

ثانيا : العلاقة بين النمو والتنمية:

لقد أوضحنا ان جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من العمليات لاحداث التغيير في الجوانب البنائية والوظيفية بحيث يتحقق التكامل والاتساق بين كل مجالات وقطاعات النشاط في المجتمع من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية على أساس تضامير الجهود الحكومية والأهلية في مناخ ديموقراطي لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية في المجتمع في صنع قرارات التنمية وتنفيذها والاستفادة من عائدها ومردودها.

كما أوضحنا أن النمو ظاهرة نمطية تلقائية من صنع الطبيعة تخضع لعواملها وتحكمها ظروفها ، ويحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي في جانب معين من جوانب الحياة باعتباره تغييراً كمياً أكثر منه كيفياً يحدث في كل المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية .

ويمكن أن نحدد أهم الاختلافات بين النمو والتنمية في الفروق التالية :

(1) النمو عبارة عن تغير تلقائي لا ارادي يتم بفعل الطبيعة ويخضع لعواملها ويتحكم فيه ظروفها دون تدخل فيه من قبل الانسان .

• بينما التنمية عبارة عن لحدث تغيير ارادي مقصود اي تغير مخطط وهادف يتم عن طريق جهود بشرية منظمة لتحقيق أهداف محددة سلفاً .

(2) النمو عبارة عن تطور بطيء وتحول تدريجي تتوقف درجة بطئه ومدى تدرجه على ظروف الطبيعة وعواملها التي تتحكم فيه .

• بينما التنمية تحتاج الى تغيير بنائي ودفعه أو سلسلة من الدفعات القوية التي تستهدف الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة

الحركة نحو التقدم والرقي المستهدف في إطار استراتيجية ملائمة لتحقيق تلك الاهداف .

(3) ينجم عن النمو زيادة ثابتة او مستمرة في جانب واحد معين من جوانب الحياة وقد لا يرتبط بالنمو في الجوانب الاخرى .

• أما التنمية فتحقق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية محددة وغالباً ما تشمل أكثر من جانب من جوانب الحياة في المجتمع فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة وتحقق والتكامل والتوازن بينها.

(4) يغلب على النمو للتغير الكمي أكثر من التغير الكيفي لذا يتسم بالسطحية.

• أما التنمية فيغلب عليها احدث تغيير كفي وكمي ، لذا تتسم بالعمق والسرعة حيث يتم التغيير من خلال تحديد الصورة المطلوبة مستقبلاً وتحديد الامكانيات والموارد المتاحة او التي يمكن اتاحتها ثم تنفيذ الخطة او البرنامج الملائم بغرض الوصول الى الوضع الأفضل.

(5) للتغير الناتج عن النمو يتميز بالدرجة الأولى بالتغيرات البنائية التي تحدث في البناء الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع .

• بينما تتميز التنمية بالدرجة الأولى بمجموعة التغيرات البنائية والوظيفية في كافة الجوانب المجتمعية .

وهذا يعنى أن التغيرات الوظيفية التي تحدث في النمو ضئيلة اذا ما قورنت بمثلتها التي تحدث في عملية التنمية ، أما التغيرات البنائية فهي ضخمة نسبياً بمقارنتها بما يحدث من تغيرات في عملية التنمية .

(6) النمو كظاهرة تلقائية صعب قياس عائد له لعدم القدرة على تحديد نقطة بدء هذا النمو في أى ظاهرة من الظواهر وعدم وجود مقاييس خاصة في جوانبه الاجتماعية .

• بينما التنمية فيمكن قياس عائدتها بطريقة كمية من خلال مقاييس التنمية، والتي من خلالها يمكن التعرف على مدى ما حققته البرامج التنموية من اهداف ومعدل تحقيق كل هدف وإيجابيات هذه البرامج وسلبياتها وذلك لتدعيم الايجابيات ومواجهة السلبيات .

ثالثاً : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

(1) وجهات النظر في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

لقد أصبحت التنمية مطلباً حيوياً وهدفاً لكل بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة بعد أن لاقت الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، إذ أشار مؤتمر التنمية والتجارة الذي عقد في " جنيف " في مارس 1964 ، ومؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في " القاهرة " في أكتوبر من نفس العام إلي هذه الحقيقة وأكد أن تنمية البلاد المختلفة تعتبر أهم القضايا الدولية الحالية .

ويؤكد كثير من العلماء الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يري البعض أن العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين لأن التنمية الشاملة تقوم علي نوع من الموازنة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعاً .

ويقرر " جان توبرجن " وكثير من المفكرين الاقتصاديين أن اصطلاح Development يتضمن كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية معا ، حيث من الملاحظ أنه نادراً ما يستخدم مفهوم التنمية الاجتماعية بعيداً عن مفهوم التنمية الاقتصادية ، من منطلق أن التنمية ظاهرة متكاملة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي .

والبحث في هذا الموضوع يجعلنا نتحدث عن الإنتاج والخدمات وعلاقتهما ببعضهما لإمكانية إيجاد توازن بينهما ، بحيث لا تزيد الخدمات إلي الحد الذي يعوق الإنتاج ، وبحيث لا يكون الاهتمام الكلي بالإنتاج إلي حد نشوء فجوة بين استعداد المواطنين وبين أحوالهم الاجتماعية .

والواقع أن هناك وجهتي نظر في هذا المسألة :

• وجهة النظر الأولى (الاقتصاديون) :

يعطون أولوية للتنمية الاقتصادية ، يرون عادة أن المجتمعات النامية في حاجة سريعة إلي تنمية اقتصادية هدفها رفع مستوي الأفراد اقتصادياً وزيادة الدخل القومي ، مما يمكن الدولة من التوسع في الخدمات ، كما يمكن الأفراد من الانتقال بها ، بمعنى أن ارتفاع الدخل يجعل المواطنين أقدر علي تعليم أبنائهم والعناية

بصحتهم ويجعل الناس أقدر علي دفع الضرائب التي تمكن الحكومة من تأدية واجباتها وتبدير سبل الخدمات الاجتماعية بأشكالها المختلفة .

وعلي ذلك يري الاقتصاديون أن الإنتاج يجب أن يعطي أولوية وأن يسبق توفير الخدمات .

• وجهة النظر الثانية (الاجتماعيون) :

ينادون بالأولوية للتنمية الاجتماعية لتصبح لها الأسبقية في برامج التنمية ، ويستندون في رأيهم إلي أن التنمية الاقتصادية سوف لا تسير بخطى سريعة وأساس متين إذا انتشر الجهل والمرض بين الناس .

فرجال الصحة مثلاً يؤكدون أن الصحة الجيدة تدفع الناس إلي العمل المثمر والاشتراك في جهود تنمية المجتمع ، إلي جانب ما تصبغه الصحة علي الناس من لياقة بدنية تجعلهم أقدر علي الإنتاج .

كما أن رجال التعليم يؤكدون أن التعليم هو السبيل إلي النضج الفكري والسي الابتكار ورفع الكفاية الإنتاجية وإيقان العمل ، ولن نتوقع زيادة في الإنتاج وفي مستوي الإنتاجية ما لم يكن المشتغلون في هذا الإنتاج علي مستوي من اللياقة الصحية وعلي درجة من العلم والمعرفة تمكنهم من تحقيق هذه الكفاية .

ومن هنا يعتقد الاجتماعيون بأن تلك الخدمات يجب أن تعطى الأولوية وأن تسبق برامج ومشروعات الإنتاج .

(2) مبررات الالتقاء بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يرجع الالتقاء بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلي عدة مبررات ، ومن أهم تلك المبررات :

المبرر الأول :

أن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها ، وأن التغيير المادي لا بد وأن يصاحبه تغيير اجتماعي مواز حتي يتهيأ للمواطن التوازن مع ما يتم من تطوير . وعلي ذلك فإن عملية للتنمية المادية يجب أن تتوازي مع الإمكانيات الاجتماعية التي يتم تطويرها والتي يجب أن تطور باستمرار لتتوازي مع النمو الحضاري ، وأن أي جهد يبذل في هذا المجال دون مساندة جماهيرية وتجاوب شعبي هو جهد ضائع ومال مهدر .

المبزر الثاني :

أن التكامل بين جميع أنواع النشاطات حتمي لتحقيق فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة ، وليس المقصود بالتكامل مجرد تجميع وزارات الخدمات والانتاج . ولكن المقصود منه وجود تفاعل فيما بينها بحيث تعمل بأسلوب متجانس يكمل كل نشاط منها الآخر .

إذ أنه من المعروف أن مشكلات المجتمع متشابكة تتشابك أوجه الحياة فيها ومن ثم يجب أن تواجه برامج التنمية هذه المشكلات كوحدة .

المبزر الثالث :

لم يعد ينظر إلى التنمية في الوقت المعاصر علي أساس أنها تعني النمو الاقتصادي وحده ، بل إن الاهتمام أخذ يتجه إلى مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية وأصبح ذلك المفهوم الجديد منتشرا بين مختلف دول العالم .

المبزر الرابع :

أن للتنمية الاجتماعية دور واضح في التنمية الاقتصادية يتضح فيما يلي :

(1) أن التنمية الاجتماعية تساهم في تهيئة الجو المناسب للتنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق المساعدة في معالجة الظروف الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية أو تمنع تحقيق أهدافها .

(2) تهتم التنمية الاجتماعية بدراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب أن تراعى في تخطيط عملية التصنيع (تنمية اقتصادية) ، مثل تحديد مكان بدء الصناعة وتوزيعها في أنحاء البلاد ، وكذلك الاعتبارات الاجتماعية داخل المصانع من إضاءة وتنظيم لساعات العمل والراحة وتحسين العلاقات الإنسانية بين العاملين والإدارة مما يؤثر إيجابياً علي تحقيق التنمية الاقتصادية .

(3) أن التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لها يساهم في نجاح التنمية الاقتصادية وإزالة المعوقات التي قد تعترضها .

(4) أن المساهمة اجتماعياً في إيجاد الاستقرار اللازم بين العاملين في مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الشعب والحكومة والتحمس للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر جزئياً لبناء مستقبل أفضل ، يحقق معدلاً أفضل من مستوي التنمية الاقتصادية .

المبزر الخامس :

أن للموارد الاقتصادية دور في تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق توفير الأولي لما تحتاجه الثانية من أموال ومستلزمات تساعد في نجاحها .

وذلك يعني أن التنمية الشاملة تهدف أساساً إلى معالجة التخلف والتفكك ، وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهئية الحياة الكريمة لهم عن طريق الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومولدهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهئية ظروفهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود .

وهي بذلك تهدف إلى غايتين أساسيتين :

• **الغاية الاولى :** غاية وظيفية برفع المستوى المعيشي للمجتمع والتي تتم عن طريق العمل مع المجتمعات المحلية لمساعدتها علي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وفق سياسة التنمية القومية .

• **أما الغاية الثانية :** غاية نوعية تتعلق بالقيم والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية بين الناس ، فلا تقتصر التنمية علي رفع المستوى المعيشي في جانبه المادي ، وإنما تعمل في نفس الوقت علي تنمية الطاقة البشرية ، وعلي تأهيلها للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم صالح المجتمع .

(3) ركائز واسس تحقيق التنمية الشاملة :

حتى نتجح التنمية الشاملة في أي مجتمع يحسن أن تستند علي الركائز التالية:

الركيزة الاولى : ان تكون برامج التنمية الشاملة متجاوبة مع الاحتياجات الفعلية التي يعبر عنها المواطنون في المجتمع وخاصة المحلية منها ، علي اعتبار أن المواطنين اقدر علي تحديد احتياجاتهم ومطالبهم .

الركيزة الثانية : أن نتحقق للتنمية اللازمة عن طريق خطط هادفة مدروسة ومحسوبة يتحقق معها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، مما يتطلب وضع ضوابط ومعايير وأهداف محددة يمكن تحقيقها في فترات زمنية معينة في ضوء بعض التغيرات المتوقعة في المجتمع ، كتطور اعداد السكان وتطور حاجات الانسان نتيجة الاكتشافات والاختراعات الجديدة ، وتطور العادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

الركيزة الثالثة : أن يكون للأهالي دور ايجابي في برامج التنمية وفي الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم من جانب منظمات المجتمع المدني كشريكه في تحقيق التنمية.

الركيزة الرابعة : أن تكون الخدمات الفنية والمادية المقدمة من الحكومة والهيئات الدولية محفزة ومؤكده لتشجيع جهود الاهالي ونجاحها ، ومساعدة لنجاح الجهود الذاتية لتحقيق التنمية .

الركيزة الخامسة : أن يكون الهدف من التنمية ليس مجرد نمو الدخل القومي فحسب بقدر ما يكون الهدف هو القضاء علي المشكلات التي يعاني منها المجتمع بشكل عام ، وإن يصاحب نمو الدخل القومي زيادة في متوسط دخل الفرد من الدخل القومي .

الركيزة السادسة : أن تتم دراسة عملية التنمية من خلال الواقع الاجتماعي، والذي نستخلصه من المراحل المختلفة لتطوير المجتمع ، بحيث يصل إلي ايدولوجية قومية للتنمية تعبر عن أهداف الافراد واحتياجاتهم وفقاً لأولويات مدروسة ومحسوبة بمقاييس علمية .

(4) عناصر التنمية الشاملة :

ان عملية التنمية الشاملة لا يتحقق لها النجاح ما لم تستجمع العناصر الثلاثة للتنمية ، وهي تتمثل في تغيير بنائي ينبثق عن دفعة قوية وذلك علي اساس لستراتيجية ملائمة .

العنصر الاول : التغيير البنائي (البنيائي) :

يقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن الأنوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ويتقضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات المساندة في المجتمع. والتغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فليس من المتصور أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف اجتماعياً دون أن يتغير البناء الاجتماعي لهذا المجتمع .

وطبقاً لخصائص الدول النامية والتي تمثل تحديات أساسية بالنسبة لها فإن تحقيق معدلات تنمية سريعة لهذه البلاد لا يمكن أن يتحقق بدون احداث تغييرات بنائية لها صفة العمق ولها طابع الشمول وليست جهود إصلاحية جزئية.

العنصر الثاني : الدفعة القوية :

لا بد لخروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات يتسني بمقتضاها الخروج من حالة الركود إلي حالة التقدم ،

وهي ضرورية لاجداث تغييرات كيفية في المجتمع لإحداث التقدم في اسرع وقت ممكن ، ذلك أن هناك حد أنفي من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب علي عوامل المقاومة التي يروج بها المجتمع المختلف والانطلاق به بالتالي في معارج النمو الذاتي.

وقد أنقسمت الآراء حول أهمية الدفعة القوية في المجال الاجتماعي :

• يري البعض أن الدفعة القوية للتنمية الاجتماعية لا ضرورة لها في المراحل الأولى للتنمية ، لأن الدولة النامية لا تستطيع أن تتحمل عبء الانفاق علي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية معا ، ولذا يؤيدون سياسة التركيز علي التنمية الاقتصادية .

• يري فريق اخر أهمية برامج التنمية الاجتماعية بحيث توجه إلي البرامج التي لها تأثير مباشر علي زيادة الانتاجية مثل تنمية المجتمع المحلي والصحة الوقائية وبرامج التدريب المهني .

• يري فريق ثالث أن الدفعة القوية لبرامج التنمية الاجتماعية لها تأثير ضار علي برامج التنمية الاقتصادية ، فالتوسع في سياسة التعليم مثلاً قد يؤدي إلي زيادة عدد الخريجين الذين لا يجدون عملاً وإلي زيادة الإيدي العاملة غير الماهرة ومن ثم إلي ارتفاع نسبة البطالة بانواعها الكلية والجزئية والمقنعة .

ولما كانت التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية لتحقيق اهدافها مثل احتياجاتها لطاقة بشرية مدربه واسكان للعمال وخطوط للمواصلات ، ثم ان ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج التنمية الاقتصادية ويؤدي إلي زيادة الكفاية ، لذا فإنه من الضروري إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بحيث تخرج الخطط متكاملة في وظيفتها متوازنة في أهدافها ومتفاعلة نحو هدف مشترك .

العنصر الثالث : الاستراتيجية الملزمة :

ويقصد بها الاطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الانمائية في الانتقال من حالة التخلف إلي حالة النمو الذاتي .

ولكي نستطيع الدول النامية أن تختار استراتيجية التنمية الملزمة لها فإنه يجب القضاء علي كل أشكال التبعية القائمة سواء كانت تبعية سياسية أو اقتصادية أو

ثقافية أو تكنولوجية ، ولكن في عالمنا المعاصر فإن هذا أمر صعب التحقيق ، ومن ثم فلا بد وفي إطار استراتيجية للتنمية أن نختر العلاقات الخارجية بعناية وحرص ، مع اقامة رقابة صارمة علي مختلف النشاطات الاجنبية مع المجتمع . ولنا أن نعرض البديل الواقعي للتعامل مع الدول الصناعية المتقدمة والذي يتمثل في تدعيم العمل المشترك بين الدول النامية .

اما نظام العلاقات الداخلية فأمام الدول النامية اختيار احد الطرق الاساسية الثلاث للتنمية وهي :

- ا- اتباع نظام الاقتصاد الحر .
- ب- اتباع نظام التخطيط المركزي .
- ج- اتباع نظام الاقتصاد المختلط .

هذا ومن الضروري كأساس عند الشروع في وضع استراتيجية للتنمية القيام بتحليل دقيق للواقع وإيجاد العلاقات بين العناصر التقليدية وتلك العناصر المختارة والماخوذة من كل الدول المتقدمة حتي يمكن وضع استراتيجية متميزة وخاصة بالمجتمع المراد تنميته .

ونجاح سياسة التنمية الشاملة يتوقف علي مشاركة الجماهير ووجود قيادات سياسية تساعد علي زيادة فاعلية الجماهير ، ولذا فمن الخطأ أن نركز الاهتمام علي العوامل الاقتصادية فقط أو ننسب إلي المؤثرات والقوي الاجتماعية والحضارية والثقافية كل الاثر في تحقيق التنمية الشاملة .

(ابعاً : خصائص التنمية :

تعدد الخصائص التي تنسم بها التنمية ومن أهم تلك الخصائص :

الخاصية الاولى : أنها عملية تغييرات مطلوبة ومخططة وموجهة نحو أهداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع ، تستهدف إحداث سلسلة من التغييرات الهادفة في إطار ظروف وأوضاع المجتمع لنقله من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلي وضع أفضل منه .

الخاصية الثانية : تحدث التنمية نتيجة حسن استثمار وتوجيه الموارد والامكانات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحقيق أهدافها التي يجب أن توجه لكل أفراد المجتمع المستهدف وليس لفئة معينة منه مع اعطاء أولوية للفئات المهمشة أو الفقيرة .

الخاصية الثالثة : إحداث التغييرات الموجهة من جانب التنمية تمثل عملية كلية شمولية يستتبعها تغيير أبعاد واقع المجتمع ، حيث أنها تستهدف مواجهة مظاهر التخلف التي تعترض تقدم المجتمع .

الخاصية الرابعة : تعتمد التنمية أياً كانت صورتها علي مشاركة الاهالي ومساهماتهم بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوي معيشتهم بصورة إيجابية ، بالإضافة لتقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية والأهلية لتشجيع هذه الجهود والعمل علي نجاحها .

الخاصية الخامسة : التنمية مصطلح يستخدم علي نطاق واسع ولا يشير إلي عملية نمو تلقائية وإنما عملية تغيير مقصود علي أساس سياسات محددة تشرف علي تنفيذها هيئات قومية مسؤولة تعاونها هيئات علي المستوي المحلي ، تستهدف إيجاد نظم جديدة أو خلق قوي إجتماعية جديدة واعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة وهيئة الظروف الملائمة لتحقيقها .

الخاصية السادسة : برامج التنمية يجب أن تتجاوب مع الاحتياجات الحقيقية التي يعبر عنها الجماهير في المجتمع وفق أولويات لاستثمار إمكانات وطاقات وموارد المجتمع لتحقيق أهدافه في إطار من العدالة بين فئاته .

الخاصية السابعة : تعتمد إدارة جهود التنمية علي قيادات مهنية متعددة بجانب القيادات الشعبية في إطار مناخ ديمقراطي لتنفيذ ومتابعة وتقويم البرامج التنموية ومشروعاتها حتي تكون علي أساس علمي يحقق الأهداف بطريقة أفضل .

خامساً : (أهداف التنمية):

بالرغم أن التنمية ليست ذات اتجاه واحد في كل المجتمعات بل تتعدد طرقها واتجاهاتها واشكالها باختلاف وتنوع إمكانات ومشكلات الدول ، إلا أنه يمكن أن نحدد بعض الأهداف العامة للتنمية في الأهداف التالية :

الهدف الأول : تقديم الخدمات اللازمة لسكان المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها للفئات المهمشة أو ذوي الدخول المنخفضة ، لتضييق الفجوة بين مستويات الدخل في المجتمع وتمكين البشر من تحقيق تطلعاتهم .

الهدف الثاني : حماية البيئة والحفاظ علي الموارد للأجيال الحاضرة ، ومراعاة مستقبل الأجيال البشرية القادمة من خلال تطوير القدرات والاستثمار في البشر ،

وكذلك استثمار الموارد الطبيعية التي يجب استخدامها بشكل يحقق الاستفادة ويرتبط بالحفاظ علي تحقيق العدالة الاجتماعية .

الهدف الثالث : تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة بين كل فئات المجتمع ، وتشجيع مساهمة المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية لتحسين مستوي معيشة الأفراد في ضوء ما هو متاح أو ما يمكن أتاحتها من موارد.

الهدف الرابع : إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والامكانيات والجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهات الحكومية والخبراء لتحقيق التقدم في المجتمع .

الهدف الخامس : تحقيق العدالة والمساواة بين سكان المجتمع وتوفير فرص عادلة لكافة المواطنين للوصول إلي الموارد والحصول عليها واعادة توزيع الدخل والموارد وعوائد التنمية .

الهدف السادس : إحداث تغيير في لبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بما يتضمنه من أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك سكان المجتمع وتحدد أنوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، وتزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعد على تحسين أحوالهم .

سادسا : العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع :
لقد اوضحنا ان تنمية المجتمع عبارة عن :

عمليات مخططة وموجهة تشارك فيها كافة التخصصات على اساس تكاملي بين الجهود الحكومية والاهلية لاحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة فى بناء المجتمع ووظائفه تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق للتقدم المستمر فى نوعية حياة سكان المجتمع والارتقاء بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة فى تقرير شئون مجتمعهم.

وان الخدمة الاجتماعية :

مهنة متخصصة تعتمد على أسس معرفية ومهارية وقيمة تهتم بالتفاعلات بين الناس ونظم المجتمع لتحقيق اهداف وقائية وعلاجية وتنموية تتفق واهداف الوحدات التى تتعامل معها من ناحية واهداف المجتمع من ناحية اخرى .

ويمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية من المهن التي تساهم في تحقيق التنمية في المجتمع وان هناك علاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والتنمية ،ويمكن ان نحدد العلاقة بينهما في النقاط التالية :

(1) الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع تشتركان في التركيز على الانسان والعمل على تحريره حتى يستطيع أداء دوره في الحياة ،مما يدعم جهود الانسان في إزالة المعوقات التي تواجهه .

* وتسهم الخدمة الاجتماعية في الكشف عن الآثار الناتجة عن التغيير المستهدف لحدوث التنمية خاصة تلك الآثار السلبية حتى يمكن التغلب عليها في اطار ما يوضع من برامج مجتمعية مخططة لهذا الغرض .

(2) الخدمة الاجتماعية تلتقي مع تنمية المجتمع المحلي في انهما تسعيان لتحقيق ثلاث اهداف رئيسية هي :

* علاج المشكلات الاجتماعية (الفردية ، الأنانية ، اللامبالاة) التي تعوق جهود المجتمع في تحقيق مستوى افضل للحياة .

* مساندة الانتاج في جميع الميادين لتوفير العلاقات الانسانية داخل الوحدات الانتاجية في المجتمع بما يسهم في تحقيق افضل معدلات الانتاج .
* اعادة الفئات غير القادرة لمجال الانتاج بمساعدتهم على علاج مشكلاتهم والاستفادة من قدراتهم (المنحرفين و المعاقين) .

وتدق الخدمة الاجتماعية هذه الاهداف عن طريق اساليب العمل التالية :
* اساليب وقائية عن طريقها تتلافى وقوع المشكلات وتوفر المعانة والألم والتكلفة اللازمة لعلاجها فيما لو انتظرنا حتى تقع المشكلات .

* اساليب علاجية تبذل بعد وقوع المشكلات لتصحيح الانحراف الذي وقع
* اساليب انمائية بهدف المحافظة على قدرات الانسان ومساعدته على الانتاج بأقصى قدر ممكن .

(3) تشترك كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمعات في العمل على احدث تغييرات في النظم القائمة في المجتمع من ناحية وفي سكانه من ناحية أخرى لتوفير الرفاهية الاجتماعية لكل من الفرد والمجتمع ،وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الاستفادة من عائد التنمية .

(4) تعتبر الخدمة الاجتماعية للقوة المحركة التي تهتم بالفرد باعتباره نواة المجتمع، كما تهتم بوحدات المجتمع في شكل جماعته لتحقيق أغراضه

فى مسيرة التنمية ، الى جانب تدعيم وتوجيه منظمات المجتمع والتنسيق بينها لتعمل فى وحدة متكاملة لتحقيق الاهداف المجتمعية .

(5) تساهم الخدمة الاجتماعية فى تنمية الموارد البشرية داخل المجتمع عن طريق المساهمة فى تدعيم وتقوية واعداد المواطنين لتحسين أحوالهم من خلال اسهامهم فى تنمية عمليات التنمية ، حيث ان الخدمة الاجتماعية فى جانبها الانمائى تعمل على دفع عجلة للتغيير وازالة العقبات التى تعوق مسار معدلات التنمية المطلوبة عن طريق احداث تغييرات ايجابية فى العلاقات الاجتماعية، مما يؤدى بطبيعة الحال إلى ازالة الظروف المعوقة التى تقف فى سبيل تحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع .

(6) تساهم الخدمة الاجتماعية فى زيادة فعالية المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والاستفادة من جهودهم فى تحقيق خطط التنمية ،ويتحقق ذلك من خلال قيام الخدمة الاجتماعية بجهودها فى لىفاظ وعى السكان ودفعهم الى المبادرة وعدم مقاومة التغيير الذى تستهدفه خطط التنمية المحلية .

(7) تساهم مهنة الخدمة الاجتماعية فى ايجاد علاقة للتعاون والفهم المتبادل بين الجهود الاهلية والجهود الحكومية لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع وتدعيم دور مؤسسات المجتمع المننى فى هذا المجال .

(8) تساهم الخدمة الاجتماعية فى التمهيد لحدوث تنمية المجتمعات عن طريق تحديد الموارد والامكانات والطاقة المتاحة أو التى يمكن إتاحتها واعداد العنصر البشرى والشخصية التنموية المتفاعلة فى احداث التنمية والكشف عن احتياجات ومطالب المجتمع كمقدمات ضرورية لحدوث التنمية

(9) تتعاون هيئات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية العاملة فى نطاق المجتمع فى وضع خطة زمنية مدروسة لضمان التأييد الشعبى لخطة التنمية المحلية بالمجتمع ولا تترك كل مؤسسة لتضع برامج او مشروعات التنمية بمفردها ، حيث انه بغير تلك الجهود لاتؤدى التنمية الى نتائج مضمونة .

كما ان الخدمة الاجتماعية يمكنها من خلال استخدام اساليب الاتصال المباشر بسكان المجتمع ان تعرفهم باهداف خطة التنمية المحلية وتوضح لهم اهميتها بالنسبة لحياتهم حتى ينحسمون لها ويعملون على نجاحها ببذل الجهود فى هذا المجال .

(10) يقوم الاختصاصيون الاجتماعيون مع غيرهم من التخصصات الأخرى بتنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة تنمية المجتمع أثناء ممارستهم لعملهم في المؤسسات المجتمعية، مما يساهم في دفع الجهود لتحقيق أهداف تلك الخطط وفقاً لما خطط لها ، كما أنهم يشاركون في تقييم نتائج تلك البرامج والمشروعات مما يساهم في زيادة فاعليتها وتطويرها لتحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

الفصل الثاني

تعريف وعناصر المجتمعات المحلية

- أولاً : تعريف المجتمع المحلي**
- ثانياً : مكونات وعناصر المجتمعات المحلية**

اولا : تعريف المجتمع المحلي :

لقد تعددت وجهات النظر في تعريف المجتمع المحلي ، ومن تلك التعاريف :

التعريف الاول : هو جزء من المجتمع الكبير ، والذي يكون له طابع خاص وبين ساكنيه علاقات شخصية وروابط قوية تستخدم في انكاء شعور السكان بانتمائهم الى هذا المكان ومحاولة تجميع طاقاتهم مع بعضهم لاشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم .

التعريف الثاني : هو المجتمع الذي يضم مجموعة من السكان يعيشون في بيئته محددة ويمارسون حياتهم المعيشية كاملة في اطار خطة اقليمية وقومية .

التعريف الثالث : بقله جغرافيه محدده تضم جماعة من الناس يعملون سويا لتحقيق رغبات واهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعى المستمر فى اطار انظمة اجتماعية اساسية كالنظام العائلى والتعليمى والدينى والاقتصادى .

ومن التعاريف السابقة يتضح ان مفهوم المجتمع المحلى يتضمن :

- (1) وجود بقله جغرافيه أو بيئته جغرافية مشتركة(مكان) وهو مكون من مكونات المجتمع المحلي، وتتميز تلك للبقعة بانها صغيرة الحجم نسبيا متصلة ومتجاورة دون فاصل طبيعى .
- (2) مجموعة من الافراد توجد بينهم رابطه قوية عقلية او روحية تؤلف بينهم ويشعر من خلالها هؤلاء الافراد بالامن والانتماء والاستقرار النفسى .
- (3) هذه المجموعة من الافراد لديهم نفس الرغبة فى المشاركة فى بعض او كل الاهتمامات، ويعيشون نفس نمط المعيشة حيث يعملون سويا لتحقيق رغبات واهداف عامه ومشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعى المستمر فى ظل ثقافة مميزة .
- (4) يتم هذا التفاعل فى اطار انظمة اجتماعية اساسية كالنظام العائلى والتعليمى والدينى والاقتصادى للمساهمة فى اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم المشتركة من خلال المنظمات الموجودة داخل مجتمعهم او خارجه .
- (5) هذه الاشباعات تتم فى اطار الحياة الاجتماعية للسكان بما تتضمنه من اتجاهات ومعايير وسلوكيات وتفاعلهم مع بيئتهم التى يؤثرون فيها ويتأثرون بها فى نفس الوقت .

(6) هذا المجتمع او البقعة الجغرافية قد تكون مدينة أو قرية أو مجموعة من القرى (قرية ام وقرى توابع) او حى فى مدينة .

ثانيا : مكونات وعناصر المجتمعات المحلية :

أياً ما كان نمط المجتمع المحلى كما ظهر من التعريف السابق يتضح ان اى مجتمع محلى لابد ان تتوفر له عناصر او مكونات اساسية .

ويمكن توضيح تلك العناصر والمكونات فيما يلى :

المكون الاول : المكان (الحدود الجغرافية) :

حيث ان كل مجتمع محلى لابد ان تتوفر له حدود جغرافية مميزة سواء كان مجتمعا مستصلا او مجتمعا عمرانيا جديدا او مجتمعا صناعيا او غيرها من المجتمعات المحلية ، حيث لابد ان يكون لكل منها حدودا تفصلها عن المجتمعات المجاورة ، وهذه الحدود معترف بها من قبل سكان نفس المجتمع وسكان المجتمعات المحلية المجاورة .

وهذه الحدود الجغرافية يجب ان تتميز على نحو ما عن غيرها بحيث تكون للحياة العامة فيها بعض السمات حتى تكتسب معنى ، وان كان من المعروف ان تشترك مع غيرها من المجتمعات المحلية فى بعض السمات الاخرى ويطلق على هذه الحدود " مجتمع الإقامة " او " المجتمع الايكولوجى " .

ولابد ان يتوفر فى داخل هذا الحيز الجغرافى كافة التسهيلات والخدمات اللازمة لاشباع احتياجات سكان المجتمع سواء كانت خدمات مادية او معنوية ، وان تتوفر وسائل الاتصال السهلة والمناسبة داخل المجتمع المحلى من ناحية، او بين المجتمع المحلى وغيره من المجتمعات الاخرى المجاورة من ناحية اخرى .

المكون الثانى : (السكان) :

بالرغم من اتفاق اغلب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على ان السكان يمثلوا مكونا أساسيا لقيام المجتمع المحلى ، الا انه لابد من توفر شرط التوحد النفسى للسكان بالحدود الجغرافية التى يقطنون بها ، مما ينتج بينهم تفاعلا منظما بصورة مستمرة ومستقرة ، الى جانب وجود رابطة تستند الى قيم معينة وعادات وتقاليد من خلال التفاعل المستمر بين افرادهم وبعضهم البعض وبين جماعاته وبعضها البعض . حيث ان العلاقات التى تنشأ بين الافراد الموجودين داخل حدود جغرافية محددة تاخذ شكلا مركبا تختلف تبعاً لاختلاف دور الفرد وباختلاف شكل الجماعة

أو الجماعات التي ينتمى إليها . وفي إطار أي مجتمع محلي توجد أوضاع ومسببات مختلفة للتمايز بين مكانه منها : الطبقات الاجتماعية، والوضع الاجتماعي، والمكانة والدور الاجتماعي ، حيث يقسم المجتمع عادة إلى فئات أو طبقات وفقاً لعوامل أساسية هي : الدخل ، التخصص المهني ، المستوى العلمي ، المكانة الاجتماعية ، نظام المجتمع .

إلا أن هناك عوامل تحدد المركز الاجتماعي للفرد داخل المجتمع المحلي ومن أهمها :

* عوامل لا تدخل للفرد فيها : كالسن أو النوع والمرض

*عوامل للفرد دخل فيها : كالتعليم للحصول على مركز اجتماعي مرموق ، أو تصرف الإنسان بطريقة تجعله محبوباً ، أو اكتساب شهره نتيجة لقرنته ومجهوده.

كما أن دور الفرد في المجتمع المحلي يتمثل في الأعمال التي يقوم بها في ممارسته لحقوقه وتأديته لواجباته والحصول على ماله من حقوق ، ويكون دور الفرد غالباً في نطاق مكانته ومركزه الاجتماعي .

المكون الثالث : القيم والقواهر الاجتماعية المشتركة :

يتضمن مفهوم المجتمع المحلي فكرة الاشتراك في القيم والسلوكيات بين سكان المجتمع على جانب مكون المكان والسكان ، حيث أن الحيز الجغرافي والسكان لا يكونا وحدهما المجتمع المحلي بل يضاف إلى ذلك التقاليد والقيم والنظم الثابتة والسلوك العام التي تؤدي إلى نوع معين من الحياة المشتركة، إلى جانب وجود مستوى معين من المعاملات بين سكانه تتحدد على أساسها وظائف المجتمع وأنواع الخدمات اللازمة لإشباع احتياجات سكانه ومواجهة مشكلاتهم .

وعندما يجتمع سكان المجتمع المحلي ويتفاعلون مع بعضهم البعض يظهر ما يسمى بالقواهر الاجتماعية التي ينظر إليها كنوع من السلوك ينتج عن تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم سواء كانت :

*** قواهر اجتماعية داخلية :**

تنشأ نتيجة لوجود أفراد المجتمع وتعاملهم معاً بصفة مستمرة ودائمة حيث تظهر معايير مختلفة تتحدد بها الأمور وتعمل على تقسيم العمل بينهم كما يترتب عليها حفظ النوع وتدعيم كيانه الأمرة .

• ظواهر اجتماعية خارجية :

وهي موجودة في المجتمع ولكنها سابقة لوجود الأفراد. ويلاحظ في حالة المجتمع المحلي أن تلك الظواهر يأتي بها سكان المجتمع من المجتمعات السابقة لوجودهم في هذا المجتمع، كما ويلاحظ أن أغلب الظواهر الاجتماعية خصوصاً الداخلية تكون نتيجة للوعي الجماعي إذ أنها تعبر عن سلوك الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد .

المكون الرابع : النظم والتظيمات الاجتماعية الأساسية :

حيث يجب أن يتوفر في المجتمع المحلي عدد من النظم والتظيمات كالأسرة والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الدينية والمؤسسات الادارية حيث أن وجودها ضروري لاستكمال المجتمع لمقوماته أو مكوناته.

وفي بعض الأحيان يلاحظ أن بعض تلك المؤسسات قد لا تتوافر في بعض المجتمعات المحلية ولكنها تعتمد على بعض المجتمعات الأخرى في إشباع احتياجاتها للخدمات من خلال المؤسسات التي توجد في تلك المجتمعات المجاورة غالباً.

مثال : في المجتمعات الزراعية المستصلحة يتم في بعض الأحيان تقسيم المجتمع المستحدث الى قرية أم وقرى " توابع " وتقوم القرى التوابع بالاستفادة من خدمات المؤسسات الاجتماعية كالمدارس أو المستشفيات التي قد لا تتوفر الا في القرية الأم .

المكون الخامس : التفاعل الاجتماعي والعمل المشترك :

يساهم أفراد المجتمع المحلي بتفاعلهم الاجتماعي المستمر في أوجه نشاطه المختلفة حتى يتمكن هذا المجتمع من الاستمرار والنمو ، إذ أن اشتراكهم في ادارة مؤسساته ضروري لبقاء هذه المؤسسات واستمرارها في تأدية رسالتها حتى يكون نشاط هذه المؤسسات منبثقاً من طبيعة المجتمع .

كذلك يجب أن يساهم سكان المجتمع المحلي في التعرف على مشاكل هذه المؤسسات الخدمية والانتاجية الموجودة فيه والاشتراك في تخطيط وتنفيذ برامجها وفي المساهمة المادية في تكاليفها حتى يشعر كل فرد في المجتمع بأهمية هذه المؤسسات وبرسالتها ويصبح جزءاً منها يؤثر فيها ويتأثر بها (التفاعل بين السكان والبيئة التي يعيشون فيها).

الفصل الثالث

اهداف ومقومات تنمية المجتمعات

- اولا : اهداف تنمية المجتمعات**
- ثانيا : انواع التنمية المحلية في المجتمعات**
- ثالثا : تصميم مشروعات تنمية المجتمعات**
- رابعا : مقومات نجاح تنمية المجتمعات**

أولاً : أهداف تنمية المجتمعات :

يتضح من تعريف تنمية المجتمعات أنه لياً ما كان نمط المجتمع فإن هناك هدف عام من بذل الجهود لتنميته بصفة عامة يتضمن الوصول الى مجتمع نام متعاون ومتماسك عن طريق رفع كفاءة أجهزة ومنظمات الانتاج والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وكذلك بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين افراده.

ويتضمن تحقيق هذا الهدف العام لتنمية المجتمعات أهدافاً فرعية تتضح في الأهداف التالية:

الهدف الاول : تحقيق التنمية البيئية من خلال التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية لسكان المجتمعات خلال إصباح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها البنية الأساسية، مع استمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لمصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

الهدف الثاني : تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توفير فرص العمل المستمر والمنتج ، وتبويب مصادر الدخل المحلي وزيادة الدخل الحقيقي لسكان المجتمع مع تقريب الفوارق بينهم على أساس من العدالة في توزيع موارد المجتمع وتبعات التنمية .

الهدف الثالث : تحقيق التنمية البشرية لسكان المجتمعات برفع مستوى الخصائص النوعية لهم وخاصة للصحية والتعليمية والمهارية والدينية والشبابية والترويحية خلال زيادة كمية ونوعية وعدالة توفر خدمات التنمية البشرية، مع تحقيق زيادة المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية المحلية، وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة أنشطتها ، وتحقيق أمان الطفولة، وادماج الفئات الاجتماعية الهامشية في نسج المجتمع ككل .

الهدف الرابع : الارتقاء بالنظام القيمي وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية واعلاء الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية وممارستها العلمية من خلال المشاركة الشعبية للسكان في أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تساهم في تحقيق تنمية المجتمع.

الهدف الخامس : ضبط معدلات النمو العددي للسكان (تزايد السكان) في المجتمعات ليتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة وضمان التوزيع

الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد في المناطق المختلفة داخل المجتمع.

الهدف السادس : تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية وبينها وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية مع تحقيق التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية بالمجتمع بالزيادة المضطردة لأدوار ومسئوليات المنظمات المحلية وزيادة كفاءتها في تحقيق التنمية.

الهدف السابع : تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي ، انطلاقاً من أن تنمية المجتمع المحلي جزء من التنمية الشاملة على مستوى المجتمع ككل.

ثانياً : انواع التنمية للمحلية :

لقد سبق أن أوضحنا أن تنمية المجتمع عبارة عن عمليات مخططة وموجهة تشارك فيها كافة التخصصات على أساس تكاملي بين الجهود الحكومية والأهلية لإحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة في بناء المجتمع ووظائفه تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق التقدم المستمر في نوعية الحياة لسكان المجتمع والارتقاء بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة في توفير شؤون مجتمعهم.

وهذه التنمية إما أن تكون تنمية محلية ذاتية أو تنمية محلية بوجود مؤثر خارجي فعال ، ولكل نوع منهما أسلوبه ومميزاته وعيوبه .

وفيما يلي توضيحاً لهذين النوعين :

النوع الاول : التنمية الذاتية للمجتمعات :

(1)الاسلوب المتبع في التنمية الذاتية :

هي ذلك النمط من التنمية الذي يقوم به المجتمع بنفسه وذلك لحل بعض مشكلاته واشباع بعض احتياجات سكانه.

وتتم هذه العملية الذاتية بناء على استجابة بعض سكان المجتمع بإيجابية لمشكلات المجتمع وقيامهم باستئارة الآخرين للتعاون معهم في مواجهة تلك المشكلات ، وغالباً ما تتم هذه العملية بدون تدخل من عنصر خارجي .

وهذه العملية ارادية واعية هادفة، أي أنها ليست عملية لا ارادية او غير واعية لأنها وليدة الوعي بوجود احتياجات غير مشبعة او مشكلات تحتاج لمواجهة

، إدراك من بعض القيادات المحلية بإمكانية وضرورة اشباع تلك الاحتياجات ومواجهة المشكلات ثم العمل الفعلي من أجل اشباع الاحتياجات أو مواجهة المشكلات .

كما يتضمن هذا الأسلوب أن سكان المجتمع المحلي لا يعملون أو يتعاملون بدون ارادة أو قرار منهم ، كما أنهم لا يتحركون الا لخدمة أنفسهم ومن أجل تحقيق أهداف محددة سلفا واعين لما يفعلون أو ما يريدون أن يفعلونه.

(2) مميزات هذا النوع من التنمية :

- يحقق هذا النوع عدة مميزات هي :
- * تعتمد الى حد كبير على الجهود الذاتية لسكان المجتمع، مما يتيح الفرصة لاستثمار امكانيات المجتمعات المحلية .
- * عملية نابعة من المجتمع نفسه ، مما يجعلها مقبولة أكثر من جانب سكان المجتمع افراداً وجماعات .
- * تمثل هذه العملية قدرة المجتمع على الاعتماد على نفسه في حل بعض مشكلاته من خلال تنظيم جهود مواطنيه واستثمارهم للتعاون لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة على مستوى المجتمع .
- * تحقق استفادة مباشرة وملموسة لسكان المجتمع المحلي

(3) عيوب هذا النوع من التنمية :

- الا أن لهذا النوع عدة عيوب هي :
- * عملية بطيئة لا تتماشى معدلاتها مع معدل تغير وتطور الاحتياجات المجتمعية ، حيث أن الاحتياجات تتغير بمعدل أسرع من جهود التنمية الذاتية على مستوى المجتمع .
- * عملية تفتقر الخبرات المتنوعة والمتمرسه ، مما يؤثر سلباً على معدلات انجازها خاصة مع عدم توفر الخبرات والمهارات اللازمة لتحقيقها لدى سكان تلك المجتمعات .
- * عملية تحدث متأخرة وبعد تفاقم آثار احتياجات غير مشبعة، مما يقلل من جدواها في اشباع الاحتياجات المجتمعية.
- * عملية قد تتعرض أحيانا للتوقف وعدم الاستمرارية نتيجة عدم استمرارية مساهمة سكان المجتمعات في الجهود التنموية الذاتية المطلوبة.

* عملية قد تبدأ نتيجة للتحمس لموقف طارئ ثم ما تلبث أن تختبئ أو تختبئ إذا تم مواجهة الموقف أو أزيلت آثاره واستقرت الأمور .

النوع الثاني: التنمية المحلية للمجتمعات بوجود مؤثر خارجي فعال

(1) الأسلوب المتبع في هذا النوع من التنمية :

يقصد بهذا النوع من التنمية المحلية العملية التي تتم على مستوى المجتمع بوجود مؤثر خارجي فعال يؤدي إلى استثارة سكان المجتمع لبدأ عملية التنمية ويعتبر هذا المؤثر الخارجي أساساً للحرص على متابعة واستمرار تلك العملية .

(2) مميزات هذا النوع :

يحقق هذا النوع عدة مميزات هي :

* يوفر الخبرات المتنوعة وخاصة الخبرات التقنية والتي غالباً ما يفتقر إليها المجتمع المحلي نتيجة ما يتوفر من خبرات مهنية لدى من يمثلون مثيراً خارجياً .

* هذا النوع يجمع بين الجهود الذاتية والامكانيات الخارجية والتي يمكن أن يستفيد منها المجتمع المحلي في إطار تنميته .

* المؤثر الخارجي يحاول ألا يتوقف سريان تلك العملية ومحاوله بقائها واستمرارها حتى يثبت مدى جدوى تدخله في تحقيق التنمية .

* المؤثر الخارجي يحاول أن يقنن تلك العملية حتى تسير بمعدلات محسوبة ومرغوب فيها في إطار سرعة تحرك سكان المجتمع .

(3) عيوب هذا النوع من التنمية المحلية :

لهذا النوع عدة عيوب هي :

* أحياناً الاعتماد على المؤثرات الخارجية يؤدي إلى التعود تدريجياً على التقليل من استثمار الموارد الذاتية ، مما يؤدي إلى تعطيل كثير من تلك الموارد لخدمة التنمية المحلية.

* تأثر المجتمع المحلي الواضح بمؤثر خارجي يرشد يساعد في إحداث عملية التنمية بهذا لا يتحرك السكان الا بوجود ذلك المؤثر حتى تحدث تنميته.

* أحياناً نجد أن الذين يملكون اتخاذ القرار من خارج سكان المجتمع يقومون بتحديد أهداف أكثر مما يريده سكان المجتمع المحلي أنفسهم بفضل

ما يقدمونه من خبرة وموارد تؤثر على مسار عملية التنمية بشكل يريدونه هم، وقد لا يكون متطابقاً مع ما يريده سكان المجتمع .

وأخيراً : يفضل أن يجمع بين هذين النوعين من التنمية المحلية بمعنى أنه قد يحدث التدخل الخارجي كمؤثر إما لتدعيم تنمية ذاتية بدأت بالفعل أو لاستثارة قيام عملية تنمية ذاتية تحظى بمعونة خارجية ، وذلك قد يؤدي الى تقليل عيوب التنمية الذاتية وأيضاً عيوب التنمية المحلية بوجود مؤثر خارجي .

ثالثاً : تصميم مشروعات تنمية المجتمعات :

(1) تعريف المشروع الاجتماعي :

تعتمد فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على امداد الافراد والجماعات المكونين للمجتمع بالخدمات عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق هدف أساسي يرتبط بتكيف الفرد مع المجتمع والبيئة التي يعيش فيها والوفاء باحتياجات المواطنين .

ويعرف المشروع من وجهة نظر اجتماعية على أنه :

أصغر وحدة يمكن أن يؤدي من أجلها استثمار جزء ما من برنامج تنموي محدد ، بحيث يمكن تخطيطها وتحليلها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة تحقق أهدافاً خدمية مرتبطة بالتعليم أو الإسكان أو الصحة ، بحيث لو نقص أحد أجزائها لتوقف المشروع .

ويتضمن المشروع الاجتماعي عدة عناصر هي :

- * مدخلات أو موارد أو متفقات لازمة للمشروع.
- * عمليات تحويلية للاستفادة من المدخلات في توفير خدمات لإشباع احتياجات أو مواجهة مشكلات .
- * مخرجات أو منافع أو عائد يعكس هدف المشروع .
- * فترة زمنية تمثل عمر المشروع .
- * ادارة للمشروع او المسؤولين عنه .

(2) طبيعة مشروعات تنمية المجتمعات :

تختلف طبيعة مشروعات التنمية وبرامجها فيما بينهما اختلافاً يتعلق بمجالها التنظيمي حيث يمكن تقسيمها الى ثلاث مجالات تنظيمية تتضمن :

أ- مشروعات وبرامج تنمية حكومية .

ب- مشروعات و برامج تنمية شعبية ذاتية .

ج- مشروعات و برامج تنمية حكومية وشعبية مشتركة.

وكما سبق أن أوضحنا فإن لكل مجتمع من المجتمعات مشكلاته الخاصة وإن كان يتفق مع غيره من المجتمعات في بعض المشكلات العامة والتي تستهدف لتصميم مشروعات تنمية لمواجهة تلك المشكلات .

مع الوضع في الاعتبار بأن اختيار أى مشروع لابد أن يكون مصمماً لمواجهة مشكلة موضع شكوى الغالبية من سكان المجتمع ، وأن تكون عامة بحيث يصبح مجرد التفكير في مواجهتها يمثل حافزاً لمشاركة الأهالي في حلها وأن يكون الحل ممكناً بقدر الامكان بواسطة استخدام الموارد المحلية .

(3) دليل تصميم المشروع التنموي :

يتضمن دليل تصميم المشروع التنموي بالمجتمع تحديد العناصر التالية :

العنصر الاول : تحديد اغراض المشروع واهدافه ؟

- * الاهداف العامة والجزئية .و البعيدة والقريبة .
- * الاغراض المادية.
- * الاغراض الاجتماعية.
- * الاغراض المجتمعية.

العنصر الثاني : تحديد المشكلة التي يعالجها المشروع :

- * تحديد المشكلة وعناصرها .
- * مدى خطورة المشكلة وحجمها وعدد المتأثرين بها.
- * تحديد قيمة المشروع في معالجة المشكلة.
- * تحديد مدى معالجة المشروع لمشكلة معترف بها او لمشكلة غير معترف بها من سكان المجتمع وتقدير الموقف .

العنصر الثالث : تقدير المعلومات والحقائق اللازمة للمشروع :

- * المعلومات الفنية ومصادرها من كتب ونشرات.
- * الدراسات السابقة عن الموضوع.
- * المعلومات الخاصة بأفكار الناس عن المشكلة.
- * تصور سكان المجتمع للحلول اللازمة لمعالجة المشكلة .

العنصر الرابع : مراحل اعداد المشروع :

- * العرض على الجهات الرسمية والشعبية.

- * أراء الناس عن أهمية المشروع.
 - * اشتراك الاهالى عن طريق الجمعيات او اللجان المحلية.
- العنصر الخامس : تحديد مصادر التمويل :**

- * تمويل من الاجهزة المركزية.
- * تمويل مشترك من الاجهزة المركزية واللامركزية.
- * التمويل النقدي والعيني وبالعمل والجهد.
- * التكاليف الفعلية للمشروع.

العنصر السادس : تحديد المشاركين في تنفيذ المشروع :

* اختيار القادة المحليين.

- * توزيع المسؤوليات على المشاركين فى المشروع.
- * تدريب المشتركين والاساليب المناسبة.
- * طرق الاستثارة والحماسة للعمل.

العنصر السابع : تحديد نوع النظام الذي يتطلبه المشروع :

- * انشاء جمعية وتسجيلها رسمياً.
- * اشراف مؤسسة قائمة فعلا على المشروع.
- * لجنة مؤقتة من سكان المجتمع.

العنصر الثامن : تحديد المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع :

- * حصر الاجهزة والمعدات.
- * وسائل الحصول على الاجهزة والمعدات اللازمة للمشروع.
- * المعدات والخابات المحلية المتوفرة او التى يمكن توفيرها وتستخدم فى المشروع.

- * المعدات الجديدة ومصادر الحصول عليها .

العنصر التاسع : تحديد الوسائل التعليمية اللازمة :

- * كتب ونشرات وملصقات.
- * افلام ثابتة ومتحركة ومعارض.
- * ندوات للمناقشة.

العنصر العاشر : مراحل تنفيذ المشروع :

- * تقسيم المشروع على مراحل زمنية.
- * ملائمة المراحل لطبيعة المشروع نفسه.
- * ملائمة التوقيت لظروف سكان المجتمع.

- * العوامل المحيطة بقيام المشروع.
- * المرحلة التمهيديّة للمشروع (الدعوة والدعاية).
- * المرحلة الانشائية في العمل.
- * وضع البرامج اللازمة.
- * وسائل استمرار البرنامج وتطبيقه.
- * وسائل تعميم المشروع ونشره.
- * امكانية تطبيقه في بيئات محلية اخرى.
- العنصر الحادي عشر : تقدير وتوقع الصعوبات المتوقعة:**
- * الصعوبات المادية.
- * الصعوبات البشرية.
- * دوافع العمل.
- * المصالح المكتسبة والشخصية.
- * الاساليب المرسومة للتغلب على الصعوبات.
- العنصر الثاني عشر : تحديد الاساليب التي تتبع في تقييم المشروع :**
- * التسجيل المنظم.
- * تقدير النتائج كمياً وكيفياً.
- * تحديد العلاقة بين النتائج والاهداف.
- * تقدير الوسائل المستخدمة في التقييم.

4- نموذج لاعد المشروعات الترموية في المجتمعات:

رغم اختلاف مستويات ومشكلات المجتمعات الا انها تشترك. كما سبق القول في مشكلات عامة ولذا سيتم اختيار احدى تلك المشكلات وهي مشكلة الامية سيتم تحديد اهداف ووضع وتنفيذ مشروع لمواجهة تلك المشكلة .

وهذا المشروع هو : مشروع مكافحة الامية.

(١) الحاجة الى المشروع :

تظهر الحاجة الى هذا المشروع نتيجة الاثر السيئ للامية على حاضر ومستقبل المجتمع المصري بوجه عام والمجتمعات المحلية بوجه خاص.

ويمكن بيان مظاهر خطورتها في :

- * عجز الامي في الحكم على الناس والامور حكماً سليماً.
- * فشل الامي في مواجهة مشكلاته وحلها حلاً ناجحاً.

* عدم اشتراك الامى فى حل مشكلات المجتمع الذي يعيش فيه اشتراكاً فعلياً.

* عدم معرفة الامى لحقوقه وواجباته، مما يؤدي الى عدم مطالبته بتلك الحقوق او ادائه لتلك الواجبات وقد يمثل ذلك عائقاً من عوائق التنمية داخل المجتمعات المحلية.

(ب) الهدف من المشروع:

يهدف المشروع الى تعليم الكبار او محو الامية.

ولكى يكون الهدف محدداً ينبغي ان نحدد اى مستوى من التعليم يهدف المشروع الى تحقيقه ، إذ يوجد مدخلان لمحو الامية .

المدخل الاول : ينادي بالحد الأدنى :

ينادي بالحد الأدنى من محو الأمية ، وهو الذي يقف فيه التعليم عند تزويد الامى بالمهارات الاولى فى القراءة والكتابة .

ولهذه الفكرة ميزاتها ومنها :

* تشبع رغبة الكثير من الكبار فى اكتساب القدرة على قراءة الاشياء البسيطة التى يحتاجون اليها فى حياتهم اليومية .

* لا تحتاج الى اتفاق كبير او مدرسين مدربين تدريباً خاصاً.

* لا ينصرف الاميون عن متابعة البرامج لطولها او ارتفاع مستواها .

ولكن يعيب هذا المدخل ما يلى :

* توقف المتعلم عند حد استعمال القراءة والكتابة فى اغراض أولية جداً قد تؤدى الى نسيانه لما تعلمه .

* لا تستطيع الغالبية من المتعلمين من الاميين أن تتابع التعليم بعد هذا المستوى.

المدخل الثاني : ينادي بالمستوى الوظيفي :

ونقوم هذه الفكرة على أن الهدف من تعليم الاميين هو تزويدهم بجميع المهارات والقدرات والمعلومات والاتجاهات التى تمكنهم من الاشتراك اشتراكاً فعلياً في أنشطة القراءة والكتابة التى يفرضها المجتمع على المتعلمين من ابناؤه.

ويتميز هذا المدخل بما يلى :

* قدرة المتعلمين الذين وصلوا الى هذا المستوى على استخدام القراءة والكتابة فى حياتهم وتقدمهم في الجماعة التى يعيشون معها .

- * عدم ارتداد المتعلمين الى الامية ، نتيجة لقدرتهم على متابعة القراءة .
- * توفير المواد المناسبة لمتابعة القراءة لمن وصلوا الى هذا المستوى من التعليم.

ولكن يعترض على هذا المخل بأنه :

- * يستلزم أموالاً وأدوات ومدرسين ، ولكن ينبغي أن نحسب حساب النتائج التي نحصل عليها عند حسابنا للنفقات .
- * انصراف كثير من الدارسين نظراً لبعده أهدافه وارتفاع مستوى التعليم فيه .

ويمكن ازالة اسباب هذا الاعتراض بتقسيم التعليم المؤدى الى ذلك المستوى الى عدة مراحل . وعلى ذلك ينبغي أن يكون هدف المشروع هو الوصول بالدارسين الى المستوى الوظيفي في تعليم القراءة والكتابة .

(ج) عناصر تخطيط المشروع :

بعد أن ظهرت الحاجة الى المشروع وتحدد هدفه ، لا يبقى الا اخراجه الى حيز التنفيذ . وفي ذلك يمر المشروع بأربع مراحل :

المرحلة الاولى : جمع المعلومات ويتم فيها :

- * حصر عدد الاميين الموجودين بالمجتمع .
- * المدة اللازمة لتعليم الأمي للوصول الى المستوى الوظيفي .
- * عدد المدرسين اللازمين للمشروع .
- * النفقات التي يتكفلها كل دارس في فترة تعليمه أو محو الأمية .
- * الأثاث والأدوات اللازمة للعمل .
- * مواسم فراغ الدارسين وأوقاتهم .

* **الامكانيات الموجودة ويمكن استغلالها متمثلة في :** المدرسين - المدرسون الذين بالمجتمع ويصلحوا للعمل - الموظفون الاداريون - الأموال التي يمكن استغلالها - الاماكن الصالحة للتدريس - الاماكن الصالحة للاجتماعات العامة .

المرحلة الثانية : رسم الخطة :

على أساس ما تم جمعه من المعلومات في المرحلة السابقة توضع الخطة مع مراعاة :

* تقسيم المشروع الى مراحل تبعاً للامكانيات الموجودة ، وتحديد عدد الامينين الذين تشملهم كل مرحلة ، وبالتالي يتم تحديد عدد الفصول والدارسين في كل منها .

* تحديد عناصر برنامج محو الامية ، وقد اتجه للرأى الى عدم الاختصار على تعليم القراءة والكتابة ، بل كذلك على الحساب والثقافة العامة والترفيه ليكون برنامجاً متكاملًا مشوقاً .

* تحديد الكتب التى ستستعمل واختيارها بما يناسب الأهداف الموضوعه والطرق المستعملة في محو الأمية .

*** وضع شروط لاختيار المدرسين :**

يفضل فى اختيار للمدرسين توفر عدة صفات منها : الإقامة فى المجتمع، نجاحه فى عمله الأصلي ، اتصافه بصفات اجتماعية مرغوبة ، تمتعه باحترام سكان المجتمع قدرته على فهم العمل بين الكبار وتكيفه معه ، القدرة الصحية .

* تحديد موعد الدراسة ولوقاتها ، ويتم ذلك بعد معرفة مواسم فراغ الدارسين ومواعيده، مع مراعاة المناسبات الاجتماعية والدينية كالأفراح والمآتم وشهر رمضان . حتى تكون المواعيد مناسبة للدارسين .

*** وضع نظام لقبول الدارسين وتسجيل حضورهم ويشمل ذلك :**

وسائل الدعاية ، تسجيل الراغبين فى الانضمام للفصول ، تصنيف المتقدمين ، تنظيم الفصول ، تسجيل الحضور ، الاتصال بغير المنتظمين وحثهم على الحضور لمواصلة محو أميتهم .

ويتطلب ذلك اعداد الانوات اللازمة لذلك من استمارات واختبارات.

* وضع نظام لتقويم الدارسين ، ويتطلب ذلك تحديد طرق التقويم ووسائله ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الصعوبات المتوقعة والتى من أهمها : عدم افتتاع الاهالى بالفكرة ، انقطاع بعض الدارسين ، صعوبات مالية ، صعوبات فنية فى التدريس.

المرحلة الثالثة : تنفيذ الخطة :

فى هذه المرحلة ينبغي الاهتمام بما يأتى :

* توفير جميع مستلزمات المشروع من آلات واستمارات واختبارات وكتب وأماكن وأثاث.

• الدعوة للمشروع واستخدام ما أمكن من الوسائل غير المقررة كالخطب والافلام الثابتة والمتحركة .

• مقابلة الدارسين وتسجيلهم وتصنيفهم ، ويراعى استخدام المقابلة بحيث تؤدي الى ثقة سكان المجتمع . والوصول الى المعلومات المطلوبة بلباقة كذلك تصنيف الدارسين من حيث العمر والمستوى التعليمي ليكون الفصل الدراسي متجانساً .

• بدء العمل والسير فيه ، وهنا يحسن اقامة حفل للافتتاح يدعى اليه كبار الشخصيات سواء من المجتمع لو من خارجه .

المرحلة الرابعة : تقويم الخطة

ويتم التقويم بوسائل ثلاث:

• الاختبارات : ويحسن أن تكون في نهاية كل مرحلة وعند الانتهاء من برنامج التعليم ، وأن تتسم بالجدية والموضوعية .

• السجلات : التي يحتفظ بها المشرف والتي توضح مدى انتظام الدارسين وتقدمهم ، ونجاح المدرسين في عملهم وملاءمة مواد التعليم لأغراض المشروع .

• متابعة الدارسين : بعد الانتهاء من دراستهم للتأكد من ثبات نتائج التعليم ، ويتم باعداد برامج للاتصال بالدارسين وتوفير مواد القراءة لهم ، وعن طريق ايجاد المكتبات للاستعارة الخارجية والداخلية .

رابعاً : مقومات نجاح تنمية المجتمعات:

رغم أن كل مجتمع له طابعه الخاص الذي يميزه خاصة من حيث النشاط الاقتصادي السائد وطبيعة سكانه وامكاناته ومشكلاته وبالتالي النمط الذي يمكن أن يستخدم لتنميته الا ان هناك مقومات رئيسية لنجاح جهود التنمية في تلك المجتمعات . ويمكن أن نحدد أهم تلك المقومات فيما يلي :

المقوم الاول :

أن تتطوّر جهود التنمية من الحاجات الاساسية لسكان المجتمع في اطار الامكانات المحلية المتاحة والامكانات المجتمعية على مستوى الدولة، على ان يتم ذلك الى ان تبلغ التنمية مستوى يمكن أن يعبر عن المصالح أكثر مما يعبر عن الحاجات الفردية او الجماعية .

المقوم الثاني :

مراعاة التوازن فى تحقيق أهداف التنمية بين تغيير الجوانب المعنوية واتجاهات سكان المجتمع وإيقاظ الشعور بينهم بأن تحسين احوالهم إنما يكون أولاً عن طريق جهودهم مما يزيد من ثقتهم فى انفسهم، جنبا الى جنب مع الهدف المادي القريب والبعيد للمشروعات التنموية المنفذة حتى لا تحدث فجوة اجتماعية او ثقافية قد تؤدى أثارها السلبية الى اعاقه جهود التنمية.

المقوم الثالث :

مراعاة أن تكون برامج التنمية متعددة الاغراض، أى تعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة وأن تعمل برامج التنمية على افادة جميع فئات السكان المقيمين بالمجتمع مع البدء بالمشاريع التنموية التى لا تتعارض بأى شكل مع التقاليد والعادات الموجودة، أى البدء بالمشاريع التى يوجد اجماع على قبولها من غالبية سكان المجتمع وتمثل أولوية بالنسبة لهم ، خاصة ذات العائد الاقتصادي أو النفع المادى لسكان المجتمع حتى تكون حافزاً على المشاركة فى تنمية مجتمعهم .

المقوم الرابع :

التأكيد المستمر على مشاركة سكان المجتمعات فى تحمل مسئوليات تنمية مجتمعهم بالجهود الذاتية من خلال مؤسسات غير حكومية ، مع توفير الخدمات الحكومية والخبرات الفنية لتلك الجهود الاهلية ، ليماناً يحق سكان تلك المجتمعات فى المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات التى تهمهم والاهتمام بتشجيع السكان على تكوين الجمعيات الاهلية التى تعبر عنهم وتقوم بدور بارز فى تحقيق التنمية المحلية ،ويجب العمل على معاونتها للقيام بدورها فى التخطيط والاعداد وفي التنفيذ وتطوير المشروعات والبرامج المختلفة داخل المجتمع .

المقوم الخامس :

الاعتماد على المنهج العلمى وأسلوب التخطيط فى كافة مراحل تنمية المجتمعات ،مع التأكيد على استئارة القوى والدوافع الداخلية لسكان المجتمع كى تطالب بالتغيير التنموي وتحققه ، مع الحرص على عدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع والاعتماد فى استئارة السكان على أساليب الاقناع العقلى والمنطقي القائم على أسس موضوعية وليس الارغام والقهر غير المؤيد بالمعايير الموضوعية .

المقوم السادس :

أن تقوم جهود وبرامج تنمية المجتمع على أساس التنسيق للفعال والتفاعل بين الجهود المبذولة لتنميته من كافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية القائمة حتى لا تتضارب أو تتعارض تلك الجهود ضماناً لحسن استثمار الموارد المحلية لصالح التنمية ، وهيئة الجوانب المناسبة لزيادة التعاون بين مؤسسات المجتمع الواحد وجماعته، مع التأكيد على أن تنمية المجتمعات بطبيعتها عمل متعدد التخصصات يتضمن محاولة تكاملية لاتاحة مشاركة عدد متنوع من التخصصات لخدمة المجتمع .

المقوم السابع :

اكتشاف القدرة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم ، حيث أنه من غير المتصور أن تتحمل الحكومة بمفردها الأعباء المالية لإدارة عمليات وبرامج تنمية المجتمعات عن طريق موظفيها وحدهم بل من الضروري الاعتماد على القيادات المحلية كضرورة فنية ومالية للاستفادة بالموارد التطوعية الأهلية في برامج التنمية المحلية .

المقوم الثامن :

الاهتمام بتقويم الجهود التنموية والمشروعات التي تنفذ بالمجتمع للتعرف على الصعوبات التي قابلتها والمعوقات التي صادفتها حتى يمكن لعناصر النجاح في المشروعات التنموية وتقليل عوامل الفشل ، مع تدعيمها وتأكيد النطوير المستمر في برامج تنمية المجتمع والوصول به الى درجة أفضل مما هو عليها .

الباب الثاني **احتياجات ومشكلات المجتمعات المحلية**

الفصل الرابع : احتياجات سكان المجتمعات المحلية
الفصل الخامس : مشكلات المجتمعات المحلية

الفصل الرابع **احتياجات سكان المجتمعات المحلية وآليات إشباعها**

- أولا : تعريف الحاجة والاساس النظري لتصنيفها**
- ثانيا : قياس احتياجات المجتمعات المحلية**
- ثالثا : تقدير احتياجات المجتمعات المحلية كأساس لإشباعها**
- رابعا : تصور مقترح لآليات إشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية**

اولا : تعريف الحاجة والاساس النظري لتصنيفها .

(1) تعريف الحاجة :

لقد تعددت تعاريف الحاجة ومنها :

التعريف الاول :

هى ما يفترق اليه الكائن الحى للحفاظ على حياته كالحاجة الى الطعام او الشراب او لحياته كالحاجة الى تجنب الخطر ، مع توفير الاحساس الملزم بضرورة تحقيق هذه الحاجة اى وجود قوة دافعة محركة تحفز على الاشباع .

التعريف الثانى :

هى حالة من النقص او الافتقار الجسمى او النفسى ان لم تلقى تلبية اثارها لدى الشخص نوعاً من التوتر والضيق لا يلبث ان يزول متى اشبعت الحاجة ومن جانبنا يمكن تعريف احتياجات سكان المجتمعات المحلية بأنها :

كل الاحتياجات والرغبات الفردية والجماعية والمجتمعية التى تشكل الحاجات على السكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتطلب إشباعها بطريقة أولية أو ثانوية نظراً لما تشكله من ضغوط على سكان المجتمع .

ومن التعريف يتضح ما يلى :

* أن الحاجة تعنى افتقار سكان المجتمعات المحلية الى شئ ما مما يترتب على ذلك الافتقار الى هذا الشئ ، مع الشعور نحو السعي من جانب السكان لإشباع هذا الافتقار .

* يترتب على عدم اشباع الحاجات او عدم كفاية إشباعها توترات عضوية أو نفسية أو اجتماعية أو كلها ، وتختلف خطورتها على حسب مستوى الحاجة .

* هناك جوانب لمفهوم الحاجة ينبغي الاحاطة بها وهى : الأهمية النسبية للحاجة من وجهة نظر الفرد ، المستوى الفعلي لإشباع الحاجة ، المستوى المطلوب للإشباع ، وإدراك الفرد لاحتمال تحقيق مستوى معين من الاشباع .

* تتحول الحاجات الى مشكلات في حالة احباطها أى عدم إشباعها أو إذا اشبع جزئياً أو بطريقة غير ملائمة ، وتتناسب خطورة المشكلات تناسباً طردياً مع أهمية الحاجة ونسبتها مع درجة إشباعها .

* إشباع الحاجات يؤدي الى تحقيق التوافق واستعادة حالة التوازن والاستمرار والبقاء والتفاعل السوي .

(2) الأساس النظري لتصنيف الحاجات :

ظهرت العديد من النظريات المتعلقة بتصنيف الحاجات وسوف نتخير نموذج من هذه التصنيفات ، ويتعلق هذا التصنيف بنظرية " ماسلو " (Maslow) وقد قسّمت هذه النظرية للحاجات الانسانية الى خمسة أنواع مرتبة وفقاً لأهمية الحاجة ومدى قوتها حيث تم وضع هذه الحاجات في مستويات متدرجة وهي :

المستوى الأول : الحاجات الفسيولوجية :

يتفق الجميع على أن الحاجات الفسيولوجية هي أقوى الدوافع الانسانية، ويعنى ذلك أن الفرد يكون محروماً من كل شيء في الحياة لدرجة قصوى فإن دوافعه الأساسية التي توجه نشاطه كله تكون تلك الدوافع الفسيولوجية دون غيرها ، فالفرد الذي ينقصه الطعام والأمن والمحبة والتقدير فإنه لا شك يشعر بالحاجة الى الطعام بطريقة أقوى من أى شيء آخر ، وتكون وظيفة هذه الحاجات المحافظة على كيان الفرد العضوي ، والمحافظة على بقاء النوع .

ومن أمثلة هذه الحاجات: الحاجة الى الطعام والشراب، والحاجة الى الراحة ويترتب على إشباع الحاجات الفسيولوجية ظهور الحاجات الاجتماعية الأخرى .

المستوى الثاني : حاجات التماس الأمن :

إذا أشبعت الحاجات الفسيولوجية نسبياً تظهر مجموعة أخرى من الحاجات هي حاجات التماس الأمن ، كما أن كل ما قيل عن الحاجات الفسيولوجية وسيطرته على أجهزة الجسم عندما تكون في حالة من النشاط لعدم إشباعها يمكن سريرانها في حالة حاجات الأمن وإن كان بدرجة أقل . وتظهر حاجات الأمن في حالات الطوارئ ، كحالات الحرب أو المرض أو الكوارث أو موجات الجريمة والتفكك الاجتماعي .. الخ.

المستوى الثالث : الحاجات الاجتماعية :

عندما يشبع الفرد حاجاته الى الأمن يشعر في هذه الحالة بحاجته الى الاصدقاء ويرغب في العلاقات الودية مع غيره من الناس بصفة عامة ، كما يرغب في أن يكون له مكان مرموق في الجماعة التي ينتمى اليها ويعمل جاهداً على تحقيق هذا الهدف وهو ما يطلق عليه " الحاجات الاجتماعية " .

المستوى الرابع : حاجات التقدير :

يكون لدى الفرد فى المجتمع ما عدا فى حالات استثنائية - الحاجة الى تقدير نفسه ,أى يكون لديه الحاجة او الرغبة فى احترام النفس وتقدير الذات وتقدير الآخرين له .

ويمكن تقسيم هذه الحاجات الى أجزاء فرعية ، يتعلق الجزء الأول منها بالرغبة فى الاستقلال والحرية، ويتعلق الجزء الثانى بالرغبة فى السمعة الطيبة والشهرة والمكانة ، اى احترام وتقدير الآخرين .

ويؤدي إشباع حاجات تقدير الذات الى الشعور بالثقة بالنفس وقيمة الفرد وقدرته وكفايته على أن يصبح مفيداً وضرورياً فى المجتمع ، كذلك يؤدي عدم استطاعة الفرد إشباع هذه الحاجات الى الشعور بالنقص والضعف واليأس .

المستوى الخامس : حاجات تحقيق الذات

إذا استطاع الفرد إشباع كل هذه الحاجات السابقة فسوف تظهر الحاجة الى تحقيق الذات ، أى الحاجة الى شخصية فردية متميزة والحاجة الى الانسجام والتوافق مع الواقع .

إن الدراسة وتحليل نظرية " ماسلو" يكشف لنا المسلمات الرئيسية التى تقوم عليها والتي تتمثل فى :

* تدرج حاجات الانسان ، حيث تبدأ بالحاجات الفسيولوجية ثم الحاجة الى الأمن، فالحاجات الاجتماعية ، فالرغبة فى التقدير ، فتحقيق الذات وهذا التدرج هو تدرج فى اللاحاح من أجل الاشباع .

* يتطلع الفرد دائماً الى الحصول على أشياء مختلفة ومن ثم لا تشبع الحاجات كاملة، وما أن تشبع حاجة تخفت أهميتها وتبرز بالتالى حاجة أخرى ، وهذه العملية مستمرة ولا تنتهى أبداً .

ثانيا : قياس احتياجات المجتمعات المحلية:

كما سبق القول فإن الحاجة مفهوم عام ومن الصعب تحديدها ، وحتى فى حالة تحديدها بدقة فإنه من الصعب قياسها . ويعتبر تقدير الاحتياجات أحد أدوات وسائل صنع القرارات بالنسبة لتقديم الخدمات الانسانية .

وتتضمن تلك العملية عدة خطوات هى :

* حديد المستفيدين والمحتاجين ووضع بدائل لاشباعها.

- * وصف المجتمع المستهدف والذي سنتقدم له الخدمة التى تشبع الحاجة .
- * تحديد أو تعريف الحاجة ووضع بدائل لإشباعها .
- * تنفيذ البديل للذي سنتفق عليه.
- ويفيد تقدير أولوية الاحتياجات المجتمعية في :
- * تحديد التمويل اللازم أو المطلوب لمواجهة الاحتياجات.
- * وضع الميزانية وفقاً لأولويات التمويل.
- * اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد البرامج التى تشبع الاحتياجات.
- * تحديد مستوى إدراك أفراد المجتمع وتدخلهم من أجل اشباع احتياجاتهم .
- ويتطلب تقدير الحاجة جمع معلومات عن تلك الحاجات وأيضاً وضع أحكام مرتبطة بالحاجات وأساليب إشباعها .
- وتقدير أولوية الاحتياجات المجتمعية يكسب العاملين في مجال التخطيط القدرة على الفهم الواعى للاحتياجات ومسبباتها وفقاً لأولوياتها ومن ثم تحديد ما يمكن اتخاذه لتخفيف حدتها أو إشباعها.
- كما نتحدث الاغراض الأساسية لتقدير الاحتياجات في الاتي :
- * انتقاء (اختيار وتحديد) الاحتياجات المجتمعية الهامة طبقاً لحدّة تأثيرها على سكان المجتمع .
- * تحديد واختيار البرامج والأنشطة المجتمعية المخصصة التى تنفذ لإشباع الاحتياجات الفردية والجماعية والمجتمعية .
- * توفير المعلومات التى نعتبر أساساً ومدخلاً لتنمية المجتمع.
- * تقدير وتحديد الأدوار التى تقوم بها منظمات المجتمع سواء كانت منظمات حكومية أو أهلية لتوفير الخدمات المجتمعية طبقاً للاحتياجات الفعلية .
- * تحديد الموارد الممكن استخدامها في إشباع الاحتياجات .
- وتتعدد طرق تحديد الاحتياجات المجتمعية ولكل طريقة من الطرق مميزاتها والاعتبارات الفنية المتعلقة باستخدام كل طريقة كما يلي :

الاسلوب	المتطلبات	المشاركون	الجهة المنفذة	مصدر المعلومات	توظيف المعلومات	مدى الحاجة لتدخل الخبراء	مدى الحاجة للمزيد من الموارد والزمن المتاح
مدخل المؤشرات المجتمعية	تحليل المؤشرات الخاصة بالرعاية والخدمات	المؤسسات الحكومية والاهلية	المجتمعات المحلية. المسئولين عن تخطيط الرعاية المحلية	الوثائق. السجلات. مؤسسات تخطيط البرامج.	تطوير وتعديل البيانات السابقة عن المجتمع	متوسط الى مرتفع	متوسط مكثف
مدخل المسح الاجتماعي	تحديد الخدمات والبرامج المطلوبة	مؤسسات الرعاية والخدمات	المؤسسات المحلية	السجلات العامة	تعديل المعلومات السابقة	متوسط	متوسط
	تحليل الخدمات القائمة	المخططون	المخططون المحليون	التسجيلات. البحوث	توفير معلومات حديثة	منخفض	متوسط
	الموارد المتاحة للوقوف على رأي المواطنين	المتطوعون	المشرفون المحليون	مقابلات او استبيانات	توفير بيانات جديدة وصحيحة	مرتفع	مكثف
مدخل جماعات المجتمع	منقشة آراء الجماهير	المتطوعون. العملاء	المؤسسات المحلية	الاجتماعات. الندوات		منخفض.	متوسط.
	تحديد الاسلوب لجماعات المجتمع بالنسبة للخدمات	مخططوا البرامج. المنفذون. المتطوعون.	كافة المستويات	المشروعات المحلية.	التكامل بين المعلومات. توفير بيانات جديدة.	متوسط.	نادر
	استخدام اسلوب 'تلفي' في اتخاذ القرار	الخبراء	كافة المستويات	المشروعات المحلية.	تنمية وتكامل نمق المعلومات.	متوسط.	متوسط.
	اتطباع او ردود فعل المجتمع	المواطنون. الاخبايرون. العملاء.	المؤسسات المحلية. المخططون.	المشروعات المحلية.	تنمية وتكامل نمق المعلومات.	متوسط.	نادر

وبلاحظ أن من هذه الطرق المسموح التي تعتمد على المواطنين ذوي المراكز الخاصة من خلال المقابلة الشخصية والاستبيان وهي على درجة عالية من الصدق في تقدير الاحتياجات المجتمعية .

ثالثاً : تقدير احتياجات المجتمعات المحلية كأساس لإشباعها :

تركز مشروعات تنمية المجتمعات المحلية على الاحتياجات الحقيقية وأولوياتها بالنسبة لكل مجتمع لأن لكل مجتمع ظروفه الخاصة المميزة مما يستوجب ضرورة العمل على ترتيب احتياجاته وفقاً لأولويات مرتبطة بالإحساس بها ، كما يساعد على تصميم مشروعات التنمية وفقاً للاحتياجات الحقيقية خاصة وأن التخطيط والتنمية في المجتمع يقوم على أساس المعرفة بالاحتياجات والتفكير والعمل على أن تتكامل المشروعات التي تقابل حاجات أفراد المجتمع وجماعته .

ويساهم تقدير الاحتياجات في توفير الخدمات الإنسانية في المستقبل على أساس من التنبؤ بما يحتاجه المجتمع من تلك الخدمات حيث يمثل أى مجتمع تنظيمًا اجتماعيًا يتضمن عدداً من الاحتياجات التي ينبغي إشباعها إذا اردنا لهذا المجتمع الاستمرار ، وهذا يتصل بتحديد محتوى الحاجة ودرجة الحاجتها والمستوى المطلوب لإشباعها ، خاصة وأن هناك عوامل تؤثر على تحديد أولوية الحاجات بعضها يرجع للظروف المادية للمجتمع وبعضها يرجع لكثافة سكان المجتمع وتفضيلاتهم .

ويعتبر تقدير الاحتياجات المجتمعية عمليات مرتبطة بالتعرف على الحاجات وتحديد أولوياتها وتحديد الحلول الملائمة لإشباعها . وهذا يتطلب جمع معلومات عن الحاجات ووضع أحكام مرتبطة بكل منها . ويتطلب تقدير الاحتياجات المجتمعية كأساس لتنمية المجتمعات المحلية خطوتين هامتين هما :

* القيام بدراسة تلك الاحتياجات وتقدير أولوياتها.

* تطبيق الأحكام التي تجعل البيانات التي تم الحصول عليها أساساً للبرنامج التخطيطي وخدمات التنمية مع مراعاة المصادر التي يمكن الاستفادة منها في تحديد أولوية الاحتياجات ومستوى برنامج التنمية الذي يشعبها .

وتعتبر عملية تقدير الاحتياجات من أول العمليات التخطيطية والتي تساعد على تحديد الأهداف واختيار البرامج التي تتضمنها خطة التنمية المحلية بالمجتمعات المحلية.

ويمكن افتراض بدء عملية التنمية للمجتمعات المحلية على النحو التالي:

أ- يحس سكان المجتمع بوجود بعض الاحتياجات الملموسة غير المشبعة وهم في نفس الوقت يدركون الآثار الضارة للناجمة عن عدم إشباع تلك الاحتياجات .

ب- قد يضاف الى تلك الاحتياجات احتياجات أخرى يحددها الخبراء والمهنيون الممارسون لعملية التنمية المحلية كاحتياجات معيارية أو مقارنة.

ج- مع التركيز على أهم الاحتياجات غير المشبعة سواء كانت محسوسة أو معيارية أو مقارنة فإنه يتم ترجيح ثقلها بالنسبة للوزن المرجح لقدرات وامكانات المجتمع المحلي .

د- اذا كانت هذه الاحتياجات متمشية مع الوزن المرجح لقدرات وامكانات المجتمع المحلي اتخذت تلك الاحتياجات غير المشبعة كنقطة انطلاق وتحولت كلها الى احتياجات معبر عنها .

هـ- يتم وضع أولويات للاحتياجات غير المشبعة حسب أهمية هذه الاحتياجات من وجهة نظر سكان المجتمع، وبصفة عامة كلما أحس سكان المجتمع المحلي بضغط والحاح احتياجات غير مشبعة تمس صميم حياتهم اليومية كلما زاد ميلهم الى الاتفاق على تحديد درجة الأولوية .

و- بعد تحديد الأولويات يبدأ للتخطيط لإشباع الاحتياجات ذات الأولوية الأولى وهكذا حتى تتحقق التنمية المحلية في المجتمع .

وتتضمن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أولوية احتياجات المجتمع وإشباعها عدة مراحل هي :

- * تجميع الخيارات المتاحة بالنسبة لموقف معين.
- * مناقشة فوائد ومضار كل خيار من الخيارات او البدائل المقترحة .
- * اختيار أفضل البدائل التي تشبع الحاجة.
- * تنفيذ القرار المتخذ أى تحديد البرامج والمشاريع التي تشبع الاحتياجات.

رابعاً: تصور مقترح لآليات إشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية

يتضمن هذا الاطار التصوري تحديد النقاط التالية :

1- الأسس التي يعتمد عليها التصور المقترح.

2- أهداف التصور المقترح .

3- آليات تنفيذ أهداف التصور المقترح.

وفيما يلي توضيحاً لتلك النقاط ...

(1) الأسس التي يعتمد عليها التصور المقترح

يعتمد هذا التصور على عدة أسس منها :

الأساس الأول : أن التخطيط لإشباع احتياجات المجتمعات المحلية لا بد أن يبنى على أساس معلومات وأقية وحديثة وموضوعية عن أولوية احتياجات تلك المجتمعات حتى تأتي خطط الإشباع والتطوير متمشية مع الاحتياجات الفعلية .

الأساس الثاني : أن قيام المتخصصين بمساعدة سكان المجتمعات المحلية على القيام بعمل تعاوني مع الآخرين للارتقاء بمجتمعهم أفضل من تلقى سكان المجتمع السلبى للخدمات أو المساعدات ، حيث أن المشاركة من جانب السكان في إشباع احتياجاتهم أمر مرغوب لبناء القدرة الذاتية لديهم لتنمية مجتمعهم .

الأساس الثالث : أن توفير الخدمات الضرورية لإشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية يمثل نوعاً من العدالة الاجتماعية بين سكان المجتمع الواحد على أساس من توفير الخدمة وفقاً لأولوية هذا الاحتياج مما يساهم في تحقيق الانتماء المجتمعي وتحسين صورة المجتمع لدى سكانه .

الأساس الرابع : الاعتماد على الأسلوب الديمقراطي وتشجيع المبادرات الذاتية لتحقيق الأهداف . بمعنى أن تتوافر الفرص لأشراك جميع المواطنين في كل عمليات تنمية المجتمع اقتراحاً وتخطيطاً وتنفيذاً للمشروعات والبرامج التي توضع وتنفذ لإشباع الاحتياجات دون فرض أو إجبار . على أساس أن مشاركة سكان المجتمع في إشباع احتياجاتهم تعد سنداً وشريكا لجميع عمليات التنمية المحلية . على أن تكون اختيارية تطوعية نابعة من اقتناعهم الذاتي لإشباع احتياجاتهم ، ويمكن أن يتحقق ذلك بتوفير المناخ المناسب لاتاحة الفرصة لسكان تلك المجتمعات للمشاركة كل وفقاً لقدراته .

الأساس الخامس : أن مواجهة وإشباع احتياجات المجتمعات المحلية يعتمد على التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية

والاقتصادية والصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية والاسكانية لتلك المجتمعات من ناحية، كما يقوم على أساس الاستفادة من كافة الموارد والامكانيات المحلية لاعتماد المجتمع على نفسه والاستفادة من الموارد والامكانيات المتاحة الخارجية لذا دعت الضرورة ؛ خاصة وأن استثمار جهود الهيئات الحكومية الى جانب الهيئات الأهلية يعتبر من المنطلقات الأساسية لتحقيق التنمية المجتمعية مع الوضع في الاعتبار أن خطة تنمية المجتمعات جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الشاملة في المجتمع ككل .

الاساس السادس: الاعتماد على نتائج الدراسات التي أجراها المؤلف على كثير من المجتمعات المحلية والتي أوضحت وجود قصور في الخدمات التي تتوفر في تلك المجتمعات لاشباع الاحتياجات الضرورية للمعيشة وعدم التحديد الدقيق لأولوية تلك الاحتياجات كأساس لتوفير الخدمات والبرامج اللازمة لذلك .

(2)اهداف التصور المقترح :

يسعى هذا التصور لتحقيق الاهداف التالية :

الهدف الاول: تحقيق التقدم المستمر في نوعية الحياة لسكان المجتمعات المحلية والارتقاء المستمر باشباع احتياجاتهم والتقليل من حدوث المشكلات الناجمة عن عدم اشباع تلك الاحتياجات، واتخاذ الاجراءات اللازمة لحل مشكلاتهم .

الهدف الثاني: تنمية قدرات سكان المجتمعات المحلية على الابداع والتفكير المستقل واعدادهم لاكتساب مهارات وخبرات تمكنهم من المساهمة الفعالة في العمل الانمائي بمجتمعهم والمشاركة في تحديد البرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الاهداف وتنفيذها وفقاً لأولوية احتياجاتهم .

الهدف الثالث: توفير الموارد المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة لاشباع احتياجات المجتمعات المحلية والتغلب على المعوقات التي تحول دون ذلك سواء كانت معوقات ادارية او تنسيقية او تخطيطية او تنفيذية او تقويمية او سياسية .

الهدف الرابع: تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الوزارات المعنية بتقديم الخدمات لمواجهة احتياجات المجتمعات وايجاد التكامل في الخدمات التي تقدم وتوسيع شبكة الاتصال بينهما منعاً للتضارب والازدواجية وضماناً لاستثمار الموارد .

الهدف الخامس : الارتقاء بمستوى كفاءة المؤسسات المجتمعية القائمة وتطوير نظم العمل بها وتنشيط تكوين مؤسسات أهلية من سكان المجتمعات المحلية لاجاد التعاون والتضامن بينهم بهدف احدث تغيير بعض السلوكيات السلبية لديهم وتدريبهم على القيام بالادوار القيادية وتشجيعهم على المشاركة فى اشباع احتياجاتهم .

(3)آليات تنفيذ اهدف التصور المقترح :

يمكن تحقيق الأهداف السابقة التى يسعى للتصور المقترح لتحقيقها من خلال الآليات التالية :

الآلية الأولى : الاعتماد على المساعدة الذاتية في تنمية للمجتمعات المحلية .

وذلك بتعليم وتثقيف سكان تلك المجتمعات للمساعدة الذاتية، واكتشاف وتنمية القيادات الشعبية المحلية وتأكيد قيمة المشاركة بالاعتماد على الذات بين السكان ليكون لديهم وعى وإدراك باحتياجات مجتمعاتهم وكيفية اشباعها، مما يساهم فى زيادة تماسكهم وتعاونهم فى اعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات وبرامج تابعة من احتياجاتهم واعتماداً على مواردهم المحلية ، خاصة وأن البرامج والمشروعات التى تقوم على أساس المساعدة الذاتية تأكيداً لثقافة سكان تلك المجتمعات فى أنفسهم تدفعهم الى الاستمرار فى المشروعات والبرامج اللازمة لاشباع احتياجاتهم .

الآلية الثانية : المشاركة في تحديد واكتشاف الاحتياجات والموارد على أسس علمية :

ويتضمن ذلك القيام بالبحوث والدراسات المتعددة على أسس علمية باستخدام أفضل الأساليب للتعرف على الاحتياجات الفعلية من وجهة نظر سكان المجتمعات المحلية وأولوية تلك الاحتياجات، الى جانب التعرف على الامكانيات والموارد المتاحة او التى يمكن اناحتها داخليا وخارجيا حتى يمكن اتخاذ الاجراءات السليمة لاشباعها في ضوء أفضل استثمار ممكن للامكانيات وأقصى اشباع للاحتياجات .

الآلية الثالثة : التخطيط الكفء لبرامج اشباع احتياجات المجتمعات المحلية :

وهذا يعنى أن تكون برامج تنمية المجتمعات المحلية متعددة الاغراض بحيث تعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي للمجتمع بطريقة متوازنة، والنهوض المتوازن بجوانب الثقافة المادية وغير المادية فى المجتمع وأن يتم ذلك من خلال مراحل أساسية ضماناً للتخطيط الكفء لبرامج اشباع تلك الاحتياجات . بحيث تتضمن المراحل التالية :

المرحلة الاولى :مرحلة الاستكشاف والتحليل :

للتعرف على المجتمع المستهدف اشباع احتياجات سكانه ببناء قاعدة بيانات أساسية ورسم خريطة اجتماعية لهذا المجتمع بما فيها التعرف على نسق القيم والتقاليد والعادات السائدة ، والقيادات المحلية ذات النفل النسبي في بناء الاتصال داخل وخارج المجتمع.

المرحلة الثانية : مرحلة استئارة سكان المجتمع :

بهدف تركيز انتباه السكان على الامكانيات والموارد المتاحة واستثارتهم لضرورة المشاركة في اشباع احتياجاتهم من خلال أساليب المشاركة الشعبية المختلفة وتنظيم لقاءات بينهم وتنشيط ذاكرة سكان المجتمع عن الخبرات التنموية التى سبق للمجتمع ذاته المرور بها .

المرحلة الثالثة : مرحلة التخطيط لإشباع الحاجات :

وتستهدف وضع خطة تحقق الأهداف بكافة تفصيلاتها الفنية وبرامجها الزمنية وتوزيع أدوارها على الافراد والمنظمات المشاركة .

ومن ثم تتضمن تلك المرحلة بلورة قائمة متفق عليها للاحتياجات والمشاكل التى كشفت عنها مرحلة الاستكشاف بعد مناقشتها واعادة ترتيبها ، ومقابلة الامكانات والموارد الذاتية بقائمة الاحتياجات وتحديد طبيعة المشروعات التى يمكن اقتراحها وفقا للترتيب النهائي للأولويات مع دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية والبيئية لتلك المشروعات، ووضع التصور النهائي لخطة اشباع الاحتياجات وأخيرا توزيع الانوار والمسئوليات لتنفيذ مشروعات الخطة .

المرحلة الرابعة : مرحلة التنفيذ :

وتستهدف ترجمة الخطة التى تم الاتفاق عليها الى واقع عملى بحيث تقوم كل منظمة حكومية أو أهلية أو فرد من سكان المجتمع بمهام ومسئوليات أدوارهم كما جاء فى البرمجة الزمنية للمشروعات مع ضرورة المتابعة المستمرة والمتواصلة لهذا التنفيذ للكشف أولا بأول عن المشكلات التى تواجه اشباع الاحتياجات ومن ثم تلافيها .

المرحلة الخامسة : مرحلة التقييم :

وتستهدف قياس وتقدير حجم ما تم انجازه من أهداف ومن أهمها : قياس التغييرات الحادثة خلال فترة تنفيذ المشروعات التنموية ، ومدى استمرارية التغيير ومداه ، وكفاءة أجهزة تنفيذ البرامج ، الى جانب قياس كفاءة

الأساليب والطرق والوسائل التي تم إتباعها، حتى يمكن الحكم على مدى قدرة البرامج في اشباع الاحتياجات التي نفذت من أجل اشباعها .

الآلية الرابعة : توجيه جهود التنمية وبرامجها لاشباع احتياجات جميع فئات المجتمع المحلي :

وهذا يعنى أن توجه جهود التنمية وبرامجها لاشباع احتياجات كافة فئات المجتمع بحيث تتضمن برامج لاشباع احتياجات كل سكان المجتمع وقطاعاته، الى جانب تقديم برامج لاشباع الاحتياجات الخاصة التي تحتاجها بعض تلك الفئات العمرية كخدمات رعاية الشباب او المسنين او المرأة وفقاً لدرجة الاحتياج ، خاصة وأن المفهوم الشامل لتنمية المجتمعات يؤكد على ان تنمية قطاع او قطاعات معينة من فئات المجتمع واهمال او تأجيل افادة القطاعات الاخرى يؤدي الى وجود اختلالات اجتماعية خطيرة .

لذا فإن هناك ضرورة لشمول برامج اشباع احتياجات سكان المجتمع لكافة قطاعاته العمرية والجغرافية بما يحقق التوازن التنموي داخل المجتمع وفقاً لأولوية الاحتياجات والامكانيات المتاحة التي تستخدم في اشباع تلك الاحتياجات .

الآلية الخامسة : ضمان المساندة الحكومية الملزمة مع نمط اشباع الاحتياجات المجتمعية :

الى جانب التركيز على آلية للمساعدة الذاتية فى تنمية المجتمعات واشباع احتياجات سكانها واسهامات ابناء المجتمع المحلي فإن الاستئثار الخارجية والمساندة الفنية والمادية من خارج المجتمع تعد من الامور الضرورية فى أي برامج لاشباع احتياجات سكان تلك المجتمعات .

وتعتبر المساندة الحكومية المصدر الأساسي لذلك من خلال منظماتها المتعددة بحيث تكون تلك المساندة ملائمة لنمط اشباع الاحتياجات المجتمعية والتغيير المستهدف ، خاصة مع قصور الامكانيات المحلية والذاتية لتلك المجتمعات عن اشباع احتياجات سكانها .

وتتضمن تلك المساندة تزويد المجتمع بالامكانيات المادية والبشرية والفنية والخبرات الممكنة مما يعنى امكانية اشباع الاحتياجات بدرجة أفضل ، الى جانب التعاون فى الجوانب التنفيذية والرقابية والاشرفية والتوجيهية لبرامج العمل الممكنة للهيئات الأهلية من جانب الهيئات الحكومية والقيام بالانشطة والبرامج المشتركة التي تحقق الاهداف ، مع ضمان ان تكون تلك المساندة الحكومية ملائمة للتغيير

المستهدف باعتبارها عامل مساعد للجهود الذاتية المحلية فى اشباع احتياجات المجتمع .

الآلية السادسة : الاهتمام بتدريب الطاقات البشرية للمساهمة فى اشباع الاحتياجات بطريقة أفضل :

حيث يجب الاهتمام باعداد برامج تدريبية تستهدف تزويد العاملين فى المؤسسات المجتمعية المسئولة عن اشباع احتياجات سكان المجتمع بالمعارف والمهارات اللازمة لقيامهم بتحقيق أهداف المؤسسات التى يعملون بها كل فى مجاله ، والقيام بالمشروعات التى تشبع الاحتياجات بما يسهم فى زيادة فعالية الخدمات التى تقدم من خلال تلك المؤسسات وتكامل أدوارها فى المجتمع المحلي، الى جانب تزويد تلك المؤسسات بأحدث الأساليب العلمية والموضوعية لإشباع الاحتياجات حتى تحقق أهدافها بطريقة أفضل ، مع ايجاد وعى لدى المسؤولين فى تلك المؤسسات للتركيز على المشروعات التى تشبع احتياجات أكبر عدد من سكان المجتمع .

الآلية السابعة : التكامل والتنسيق بين الوزارات المعنية بشباع احتياجات المجتمعات المحلية :

نظراً لتعدد احتياجات المجتمعات المحلية التى تسعى المجتمعات لاشباعها بحيث تتضمن احتياجات صحية وبيئية ، اقتصادية ، اجتماعية ، رياضية ، تعليمية، اسكانية ، لمنية ... الخ. فإن ذلك يستتبعه ضرورة مشاركة كافة الوزارات فى توفير البرامج والمشروعات اللازمة لتوفير الخدمات التى تشبع الاحتياجات كل فى مجال تخصصها بحيث تكون تلك البرامج على أساس من التكامل والتنسيق لتحقيق الاهداف . فيقوم قطاع للتنمية الصحية مثلاً بتحسين الظروف الصحية لسكان المجتمع وخاصة توفير المياه الصالحة للشرب ، الصرف الصحي ، التخلص من القمامة ومكافحة التلوث البيئي ، ويساهم معه فى ذلك كل من مجلس الحى ، المصانع الموجودة بالمنطقة وهكذا . كما تقوم وزارة التربية والتعليم بالاهتمام بصيانة المباني التعليمية وادائها بالمرافق الضرورية والخدمات والتوسع فى الفصول التعليمية ويشارك معها وزارة الشؤون الاجتماعية فى تنظيم برامج لمحو الأمية من خلال المدارس الموجودة وتساهم وزارة الداخلية فى تدعيم الدوريات لحفظ الأمن ضماناً لسلامة الطلاب والمستفيدين من فصول محو الأمية ليلاً ... وهكذا تتكامل الخدمات ويتم التنسيق بينها ضماناً لاستثمار الموارد بطريقة أفضل.

الآلية الثامنة : اتباع كافة الاساليب لتوفير الموارد لإشباع احتياجات المجتمعات المحلية:

يحتاج اشباع المجتمعات المحلية الى موارد مالية وبشرية وتنظيمية تضمن أفضل لشباع ممكن لتلك الاحتياجات ، لذا فإن هناك ضرورة من توفير تلك الموارد سواء من خلال التبرعات من سكان المجتمع أنفسهم أو من جمعيات رجال الاعمال التى يمكن أن توجه تبرعاتها لمثل تلك المشروعات أو من خلال ايجاد وتنمية الوعى لدى المسؤولين عن ذلك للتأثير على متخذى القرار للحصول على موارد وامكانيات تساعد الهيئات المسؤولة عن اشباع الاحتياجات على تحقيق أهدافها وحل مشكلات السكان ،الى جانب مطالبة المسؤولين باستكمال الخدمات التى تحتاجها تلك المناطق .

الآلية التاسعة : الاهتمام بتقويم فعالية خدمات المنظمات القائمة لتحسين ادائها في اشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية :

ويتضمن ذلك الاهتمام بالتحقق من الانجازات ومعدل نجاح الاهداف المرتبطة بأشباع احتياجات سكان المناطق المحلية، ورصد السلبيات أو المعوقات التى تحول دون قيام المنظمات الموجودة في المجتمع أهلية أو حكومية بأهدافها من خلال التعرف على مدى الفعالية والكفاءة بالنسبة لأسلوب مواجهة المشكلات واشباع الاحتياجات وتحقيق أهداف البرامج والمشروعات الخدمية في المجتمع بحيث يتم تطوير تلك الخدمات في ضوء تقويمها . ويتم ذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية :

- * الى اى مدى يوجد قبول عام لخدمات تلك المؤسسات من سكان المجتمع ؟
- * كيف نقيم هذه الخدمات من وجهة نظر مقدمي الخدمة والمستفيدين ؟
- * الى اى مدى تقوم تلك الخدمات بإشباع احتياجات السكان وفقاً لدرجة الاحتياجات وأولوياتها بالنسبة لكل سكان المجتمع؟
- * ما وسيلة استكمال تلك الخدمات بحيث تكون قادرة على اشباع الاحتياجات بطريقة أفضل ؟

الى جانب العمل على تطوير نظم العمل داخل تلك المنظمات للتعامل بفاعلية متزايدة مع سكان المجتمع المحلي ،وتعديل بعض النظم واللوائح والقوانين والاجراءات التى تحكم أسلوب تقديم الخدمات وترشيد اتخاذ القرارات بما يساهم في اشباع الاحتياجات بطريقة أفضل .

الفصل الخامس
مشكلات المجتمعات المحلية
ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها

- اولا : تعريف المشكلة في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية
ثانيا : العوامل المسببة لحدوث المشكلات في المجتمعات المحلية
ثالثا : بعض المشكلات التي تواجه سكان المجتمعات المحلية
رابعا : دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمعات المحلية

اولا : تعريف المشكلة في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية:

ان التعرض بالتعريف للمشكلة يتطلب تحديد مجموعة من الابعاد الرئيسية لكي نصل الى التعريف الملائم ، خاصة وأن هذا المفهوم يشير عادة الى اكثر من جانب كما أن للمشكلة مستوياتها مما يؤدي بالضرورة الى التعدد والتباين في وجهات النظر الخاصة بتعريفها . وفيما يلي سنحدد تعريف كل من : المشكلة بوجه عام ، المشكلة الاجتماعية، المشكلة المجتمعية تمهيداً لتحديد المقصود بمشكلات المجتمعات .

(1) تعريف المشكلة بوجه عام :

تعددت تعاريف المشكلة بوجه عام ومنها :

التعريف الاول : هي معوق أو شئ ضار وظيفياً وبنائياً يقف حائلاً أمام اشباع الاحتياجات الانسانية الاساسية.

التعريف الثاني : الصعوبات التي تحول دون تحقيق الانسان لاهدافه وتعجز امكانياته عن مواجهتها.

(2) تعريف المشكلة الاجتماعية :

لقد تعددت تعاريف للمشكلة الاجتماعية ومنها:

التعريف الاول : هي الحاجة او للصعوبة التي ترتبط بالتوظيف الاجتماعي والانظمة البشرية داخل البيئة وتحتاج لجهود متعددة من جانب المتخصصين لتقوية أو الحفاظ على التوظيف للبشري لوازلة موانع ذلك التوظيف لمساعدة العملاء ليتلاءموا ويعملوا داخل الانظمة البيئية .

التعريف الثاني : هي أى موقف جديد لا يكون لدى الكائن الحي استجابة توافقية مباشرة تتناسبه ، وقد يعبر عن المشكلة لغة (بسؤال) أو بموقف بيئي جديد، وقد تكون موقفاً مأثوفاً ولكنه حدث فجأة ، ومهما اختلفت طبيعة ذلك فإنه يشتمل على كف لمسلوك الكائن الحي ويستمر بقاء المشكلة طالما بقيت مقتضيات الموقف البيئي ومتطلباته دون اشباع .

(3) تعريف المشكلة المجتمعية :

لقد تعددت تعاريف المشكلة المجتمعية . ومن هذه التعاريف:

التعريف الاول : هي موقف أو ظرف يواجه المجتمع وأفراده وهيئاته ويمثل تهديداً أو انتهاكاً لكيانه أو أنظمته أو قيمة الاجتماعية وتعجز امكانياته ونظمه عن مواجهته .

التعريف الثاني: مواقف تستوجب التصحيح أو ظروف معينة لها تأثيرها فى الناس بحيث يخشى المجتمع على تهديد كيانه أو نظمه منها لانها تؤثر على اعداد كبيرة او نسب عالية من السكان .

وبوجه عام يمكن تعريف مشكلات المجتمعات المحلية من وجهة نظرنا فى اطار مهنة الخدمة الاجتماعية انها :

موقف ضار بنائياً او وظيفياً يؤثر على سكان المجتمع الذين يتعامل معهم الاخصائي الاجتماعي، ينشأ نتيجة عدم توافر الاشباع اللازم للحاجات الانسانية نتيجة عدم كفاية الموارد او عدم معرفة السكان بها او نتيجة اخفاقهم فى القيام بوظائف ومهام دور من أدوارهم مما يترتب عليه ظهور صعوبات تتناسب مع مدى عدم اشباع الحاجات تتطلب تدخلاً لمساعدة سكان المجتمع عن مواجهتها.

ومن التعريف يتضح ما يلى :

• المشكلة فى اطار مهنة الخدمة الاجتماعية والتي يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي هي موقف ضار بنائياً ووظيفياً يتأثر بها احد اناسق العملاء الذين يتعامل معهم (فرد ، أسرة ، جماعة ، منظمة ، المجتمع) وله تأثير على الحياة الاجتماعية واعاقة التوظيف الاجتماعي .

• يمثل هذا الموقف عدم اشباع حاجات سكان المجتمع او تهديدا وانتهاكا لكيانه او نظمه او قيمة الاجتماعية .

• ليس للمشكلة سبب واحد بل قد ينشأ الموقف الاشكالي عن عدم توافر الاشباع اللازم للحاجات الإنسانية لسكان المجتمع نتيجة لعدم كفاية الموارد الشخصية او المجتمعية اللازمة لاشباع تلك الحاجات كلياً او جزئياً ، او قد تنتج تلك المواقف لافاق السكان فى القيام بمهام دور من أدوارهم او أدوارهم جميعها .

• يترتب على هذا الموقف عدم اشباع حاجات العملاء (المنفعين فى المجتمع) ويتوقف ذلك على درجة الافاق فى اشباع الحاجة مما يمثل صعوبة تعجز امكانات افراد او جماعات المجتمع عن مواجهتها بجهودهم .

• يستوجب هذا الموقف مساعدة الاخصائي الاجتماعي لسكان المجتمع على مواجهة الموقف الاشكالي بتوظيف امكانياتهم وقدراتهم، او الاستفادة من امكانات وموارد المؤسسة التى يمثلها الاخصائي او المجتمع بوجه عام

لمواجهة هذا الموقف الاشكالي الذي يرتبط بعدم اشباع الحاجات او اعاقه التوظيف وأداء الادوار الاجتماعية، على أساس أن المشكلة فى اطار مهنة الخدمة الاجتماعية تحدد مبدئياً فى ضوء نقطة التلاقى بين الشخص والبيئة.

ثانياً : العوامل المسببة لحدوث المشكلات فى المجتمعات :

يتأثر كافة المقيمين فى المجتمعات بالمشكلات القائمة خاصة وأن تلك المشكلات ليست وليدة عامل معين أو سبب واحد لكن لكل مشكلة تاريخها وتطورها وعواملها المتعددة والمعقدة، وبرغم ذلك يمكن النظر إليها من عدة محاور:

- * محور يتعلق بفئات معينة من السكان (اطفال ، شباب ، نساء).
- * محور يتعلق بمجالات العمل او المناشط الوظيفية فى مجالات الرعاية والخدمات الاجتماعية (خدمات صحية ، تعليمية ، اسكانية) .
- * محور جغرافى يتعلق بالمجال السكانى الذى يتأثر بالمشكلة .

ويمكن تصنيف العوامل المؤثرة فى حدوث المشكلات الى العوامل التالية :

(1) **عوامل ذاتية :** ترجع للفرد ذاته سواء كانت عوامل مرتبطة بعدم اشباع احتياجاته، او قصور فى امكاناته العقلية او الجسمية او النفسية او ظروفه الاقتصادية والاجتماعية التى قد تكون سبباً فى حدوث مشكلاته .

(2) **عوامل اسرية :** حيث تلعب الظروف الأسرية الدور الرئيسى فى ظهورها مثل : قصور فى العلاقات والتفاعلات داخل الأسرة ، عدم اشباع احتياجات الاسرة نتيجة عدم توفر الموارد اللازمة لذلك ، او سوء الاتصال بين افرادها .

(3) **عوامل اجتماعية :** حيث ترجع أسباب المشكلات الى بعض الجماعات فى المجتمع مثل : حدوث خلل فى بناء الجماعة او الجماعات القائمة أو عدم وضوح أدوارها ، أو تضارب الادوار التى تقوم بها كل منها او تكرارها نتيجة عدم التنسيق بينها ، عدم تماسك الجماعة ، عدم اشباع احتياجات الجماعة .

(4) **عوامل بيئية :** تتعلق بالمجتمع الذى يعيش فيه اناس يتعامل معهم الاختصاصى مثل : الظروف الاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية والترويحية وقيم المجتمع وعاداته وعدم توفر الموارد اللازمة لاشباع الاحتياجات .

ثالثا : بعض المشكلات التي تواجه سكان المجتمعات المحلية :

تتعدد المشكلات التي تواجه سكان المجتمعات المحلية سواء كانت زراعية مستصلحة أو صناعية أو اسكانية عمرانية جديدة حيث يمكن حصر عدد من المشكلات العامة التي تواجه سكان تلك المجتمعات الى جانب مشكلات خاصة بكل منها .

ويمكن توضيح تلك المشكلات فيما يلي :

المشكلة الاولى : نقص المرافق والخدمات الضرورية:

اللازمة لمعيشة السكان. ومن أمثلتها: المواصلات والطرق وشبكات المياه والكهرباء ومتطلبات المعيشة اليومية، خاصة اذا كانت طبيعة عمل قاطني تلك المجتمعات يستوجب انتقالهم من مجتمع اقامتهم الى مكان آخر خارجه ، أو وجود أطفال في سن التعليم مع عدم وجود المدارس اللازمة لتعليمهم بالمجتمع .

وقد تظهر هذه المشكلة نتيجة عدم دراسة المجتمع المحلي وطبيعة قاطني هذا المجتمع واحتياجاتهم الضرورية من تلك الخدمات المعيشية سواء بالنسبة لهم أو لأسرهم خاصة اذا كان للمجتمع المحلي بعيداً عن مناطق قريبة تتوفر فيها الخدمات التي يحتاجها سكان هذا المجتمع .

المشكلة الثانية : صعوبة التكيف في المجتمع :

وهي الصعوبات التي تتعلق بالجانب الاجتماعي وتكيف الانسان في المجتمع وهي صعوبة على درجة من الاهمية قد تنجم عن اضطراب المواطن للمعيشة في مجتمع جديد وغريب عليه تحت الحاج الحاجة الى مأوى أو عمل يشعره بعدم الامان ،خاصة اذا لم يوفر له المجتمع تلك الحاجة بالدرجة التي توقعها ، وقد يترتب على ذلك خيبة أمله وعودته مرة أخرى لمجتمعه السابق في حالة اذا ما كان المجتمع المحلي مجتمعاً مستحدثاً .

المشكلة الثالثة : عدم توفر الأجهزة الادارية المتخصصة :

التي يمكن ان تقوم بالاعمال الادارية والتنسيقية والفنية التي تيسر للمواطن انهاء اجراءاته اللازمة للاستقرار في المجتمع حتى لا تضطره الظروف للانتقال يوميا وضياح الوقت في انهاء تلك الاجراءات اذا لم تتوفر داخل المجتمع ، خاصة مايتعلق منها بالجمعيات التعاونية على اختلافها وجمعيات تنمية المجتمع المحلي

والمستشفيات والاسعاف والمدارس وغيرها من الاجهزة اللازمة لتيسير معيشة المواطن بالمجتمع المحلي.

المشكلة الرابعة : وجود نقص ملحوظ في الخدمات المتاحة :

ويتمثل ذلك في نقص الامكانيات المادية , والقوى البشرية بخدمات الخدمات التي تم انشاؤها كالمدارس والمستشفيات والوحدات الصحية وغيرها , او في حالة اذا ماكانت هذه الوحدات لم يتم استكمال بناؤها .

وهذه المشكلة تترك اثرا سنيا على استقرار بعض السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وقد يؤدي ذلك الى هجر بعضهم للمجتمع .

المشكلة الخامسة : عدم ربط الانتاج بنوعية التربة وحاجة السوق:

حيث لا تتوافر لمعظم المنتفعين بالمجتمع المحلي المستصلح المعرفة والدراية الكافية بالمحاصيل غير التقليدية التي قد توجد زراعتها في الاراضي الزراعية المستصلحة , بل أكثر من ذلك احيانا , حيث لا يعرفون من الزراعة سوى زراعة محصول واحد او محصولين اعتادوا على زراعتها في موطنهم القديم , مما يجعل من الصعب عليهم زراعة ما يتلائم مع تربة الارض الجديدة تون ارشادهم الى ذلك .

المشكلة السادسة : قصور الصناعات البيئية :

والتي ترتبط بما ينتجه المجتمع المحلي من خامات, سواء كانت تلك الخامات متصلة بالزراعة او الخامات المتصلة بالمنزل او البيئة ككل . اذ ان هذه الصناعات يمكن ان تستثمر وقت الفراغ لدى السكان , وتسهم في زيادة العائد من المحاصيل الزراعية وزيادة دخل الاسرة مما ينعكس على معيشة أفضل لكافة الافراد .

المشكلة السابعة : عدم توفر المؤسسات الخاصة بشغل اوقات الفراغ :

كالاندية ودور السينما او النوادي الاجتماعية الثقافية او مكتبات الاطفال , مع عدم توافر اماكن ممارسة الانشطة بالمدارس الموجودة مما يحرم الاطفال والشباب من قضاء وقت فراغهم وممارسة الانشطة الرياضية والثقافية والفنية بطريقة مفيدة . وهذا قد يعرض بعضهم للانقياد لرفاق السوء او التيارات الهدامة في المجتمع وبذا يمثلون مصدرا للخطورة عل المجتمع بدلا من ان يكونوا قوة دافعة لتنميته وعاملا من عوامل استقراره وأمنه .

المشكلة الثامنة : عدم توفر الخدمات الامنية :

خاصة مراكز الشرطة وقلة جنود الحراسة الليلية مع قلة الخدمات التي يحتاجها المواطنون , لافتقار بعض تلك للمجتمعات للأسواق التجارية في بعض تلك المجاورات السكنية مما يمثل مشكلة امام حصول المواطنين على احتياجاتهم اليومية وتحملهم مشقة الحصول عليها من خارج المنطقة السكنية التي يقطن بها.

المشكلة التاسعة : عدم الاهتمام بتشجير الشوارع :

الخاصة بالمجاورات او المساحات الخضراء بالرغم من تحديد تلك الاماكن كمساحات خضراء ومنتفس للمنطقة , مع عدم الاهتمام بنظافة بعض المناطق وضعف عمليات الانارة ليلا مما يؤثر على امن المواطنين خاصة في المجاورات التي لم يتم شغلها بالكامل .

رابعا : دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات للمجتمعات المحلية :

(1) تعريف الخدمة الاجتماعية :

لقد نشأت الخدمة الاجتماعية تاريخياً من خلال التطورات التي مرت بها الرعاية الاجتماعية، ولكنها ظلت مرتبطة بها باعتبار انها المهنة التي تستطيع أن تقوم الرعاية الاجتماعية نحو تحقيق أهدافها، حيث أن الرعاية الاجتماعية قد أصبحت المجال العريض الذي تطبق فيه الخدمة الاجتماعية .

وإذا كانت الرعاية الاجتماعية تمثل بحق الجذور الاولى لمهنة الخدمة الاجتماعية فإننا لسنا بصدد مناقشة هذه الجذور التاريخية للخدمة الاجتماعية في تفصيلاتها ، ولكننا سنحاول تناول الخدمة الاجتماعية بمفهومها الحديث كمهنة انسانية تستند الى مجموعة من الطرق والاساليب العلمية والفنية وما تستهدفه من دور في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للناس(سكان المجتمعات) ومساعدتهم على زيادة الاداء الاجتماعي لهم لكي يواجهوا مشكلاتهم الفردية والمجتمعية بكفاءة عالية .

وقد يكون من الصعب أن نحدد تعريفاً واحداً للخدمة الاجتماعية فهي من ناحية تعتبر مهنة حديثة نسبياً قياساً بالمهن الأخرى التي عرفها المجتمع حيث أنها ولادة القرن العشرين ، ومن ناحية أخرى فهي مهنة تطبيقية إجرائية تعتمد على العلوم الانسانية والاجتماعية الأخرى في قاعدتها العلمية ، وهي بعد كل ذلك مهنة تطور نفسها وفقاً لاحتياجات الإنسان في العالم المتغير باستمرار ، وهي أخيراً كمهنة

انسانية تصبح مجالاً لتعدد وجهات النظر الانسانية الفكرية في تعريفها ولكن لا يمنع من أن نعرض لبعض التعريفات وذلك لتحديد خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية .

ومن المحاولات التي بذلت لتعريف الخدمة الاجتماعية ما يلي :

التعريف الاول : تعريف "باير وفيدريكو" 1981 :

الخدمة الاجتماعية هي المهنة التي تهتم بالتفاعلات بين الناس ونظم المجتمع وتدور حولها، والتي تؤثر على قدراتهم في أداء واجباتهم اليومية وتحقيق طموحهم وقيمهم وتخفيف آلامهم .

التعريف الثاني : تعريف "ماري وارترز واخرون" Mary wirtz & others :

تتضمن الخدمة الاجتماعية ما يؤديه الاختصاصيون الاجتماعيون وكيفية تطبيق المعارف المهنية والقيم المرتبطة بالمشكلات التي يتعاملون معها ، ويقدم الاختصاصيون الاجتماعيون خدمات مباشرة وغير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات لتحقيق أهداف عامة ولتحسين نوعية الحياة والوقاية من الوقوع في المشكلات أو مواجهتها.

التعريف الثالث : تعريف (ثاكراي) (Thackeray) :

الخدمة الاجتماعية فن وعلم ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم الفردية والاسرية والجماعية والمجتمعية وتحقيق علاقات مرضية بينهم على أساس الممارسة العامة لتخفيف المشكلات المرتبطة بالعلاقات الانسانية وتحسين التفاعل الانساني من خلال تركيز الاختصاصيين الاجتماعيين على مساعدة الناس لتحسين أدائهم الاجتماعي على أساس تحسين قدرتهم على التفاعل والارتباط بالآخرين .

التعريف الرابع : تعريف "علي الدين السيد" :

الخدمة الاجتماعية مهنة متخصصة تعتمد على أسس علمية ومهارية خاصة تستهدف تنمية واستثمار قدرات الأفراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية لتدعيم حياة اجتماعية أفضل تتفق وأهداف التنمية الاجتماعية والمعتقدات اليمانية الراسخة .

ومن خلال التعاريف السابقة وما وصلت اليه من تطور يمكن وضع مفهوم عاملي للخدمة الاجتماعية يحدد معالمها حديثاً يتضمن :

1- الخدمة الاجتماعية مهنة لها قاعدتها العلمية وهي قاعدة منتقاة من العلوم الاجتماعية، ومن معرفة توصلت إليها المهنة من خبرات ميدانية ذات تعميمات مقبولة، او من نتائج البحوث العلمية التي أجريت لتحسين مستوى أداء المهنة لوظائفها، وتسعى المهنة دوماً الى الارتقاء بمستوى القاعدة العلمية للتوصل الى نظرية خاصة بممارستها .

2- تمارس المهنة عن طريق متخصصين وهم الأفراد الذين تم اعدادهم وتأهيلهم في المؤسسات المتخصصة لاعداد الاختصاصيين الاجتماعيين وفق المناهج والمقررات الدراسية للخدمة الاجتماعية المعترف بها دولياً ، ويلتزم هؤلاء الممارسون بفلسفة المهنة وأهدافها في اطار قيم المجتمع ، باعتبارهم من القيادات المهنية التي تنشط الممارسة وفقاً لطبيعة عملهم ومستوى اعدادهم المهني والذي يتضمن مستوى المساعدين (A.A) بعد دراسة عامين في الخدمة الاجتماعية بعد الثانوية العامة ، ومستوى الممارس المبتدئ الذي حصل على (B.S.W) وهي درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية والمستوى المتقدم والذي يشمل درجة (M.S.W) الماجستير في الخدمة الاجتماعية ، (D.S.W) الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية ، مع ملاحظة أنه قد استحدثت درجة متقدمة اخرى في الخدمة الاجتماعية يعمل الحاصلون عليها في مجالات تنظير الخدمة الاجتماعية وتعليم واعداد الممارس وهي درجة (ph.D.S.W) دكتوراة الفلسفة في الخدمة الاجتماعية.

3- تعتمد ممارسة المهنة على مدى ما يتوافر لدى الممارسين من مهارات مهنية تساعد الممارس على استخدام المعلومات بفاعلية والتنفيذ والانجاز بسهولة ويسر .

ولذا يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية تعتبر فنا لانها تعتمد على المهارة في استخدام الحقائق والقاعدة المعرفية في التطبيق العملي لممارسة المهنة في مجالاتها المتعددة.

4- للخدمة الاجتماعية معايير أخلاقية يجب أن يلتزم بها الاختصاصي الاجتماعي في ممارسته كاحترام كرامة الانسان والاعتراف بحقه في اتخاذ قراره بنفسه والنقاة في العملاء وعدم التشكك فيهم.

وهذا البناء القيمي يحدد ويوجه الملوك المهني للاخصائي الاجتماعي تجاه كلا من العملاء ، زملاء المهنة ، المهنة ذاتها ، رؤسائه ، المنظمة التي يعمل بها ، وأخيراً حيال المجتمع .

5- تهدف مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة الى احداث تغييرات مرغوب فيها في الافراد والجماعات والمجتمعات بقصد ايجاد تفاعل متبادل بين الافراد وبيئاتهم ، وفي سبيل ذلك تسعى المهنة لتحقيق أهداف ذات طابع وقائي وعلاجي وتنموي .

•فتسعى من خلال تحقيق الهدف الوقائي الى التعرف على المناطق الكامنة والمحتملة لمعوقات الاداء الاجتماعي للأفراد والجماعات والمجتمعات ومنع ظهورها مستقبلاً أو التقليل منها الى اقصى حد ممكن .
•ويعتمد الهدف العلاجي على عملية حل المشكلة لتقوية واستعادة قدرات الافراد والجماعات والمجتمعات على الأداء الاجتماعي ومواجهة مشكلاتهم .

•بينما يسعى الهدف التنموي الى احداث تغييرات فى النظم والأوضاع الاجتماعية وتحسينها بما يساعد الناس على الاداء الاجتماعي السليم وتنمية قدراتهم لتحمل المسؤولية فى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود .

6- لتحقيق الاهداف السابقة فإن الخدمات التي تؤديها المهنة تنقسم الى خدمات مباشرة وخدمات غير مباشرة فى نطاق تعاونها مع المهن الاخرى فى المجالات المختلفة لمساعدة الافراد والجماعات والمجتمعات للوصول الى المستويات الاجتماعية المنشودة .من خلال مؤسسات متخصصة يديرها اخصائيو اجتماعيون متخصصون تعرف بالمؤسسات الاولى او من خلال مؤسسات اخرى تعرف بالمؤسسات الثانوية او المضيف للخدمة الاجتماعية ، كما تتنوع المجالات التي تمارس فيها للمهنة كالمجال الطبي، مجال المنحرفين ، المدرسي ، العمالي ، رعاية الشباب .

7- للخدمة الاجتماعية طرق خاصة للممارسة - وان كانت المهنة ترتكز على المدخل النكامل والممارسة العامة نظراً لطبيعة إعداد الممارسين ومجالات الممارسة - فهي تعمل مع مشكلات الانسان من خلال أساليب

التدخل المهني لمساعدته على أساس مراحل متتابعة تبدأ بتحديد المشكلة والتعرف عليها وصولاً الى حل المشكلة ، وذلك في أى موقع من مواقع حياة الانسان الاجتماعية كفرد أو عضو في جماعة أو مجتمع محلي او المجتمع الكبير .

ولما كانت طبيعة احتياجات الانسان في هذه المواقع لا بد وأن تكون متميزة فقد انبثقت عن المهنة ثلاثة طرق أساسية وهى طريقة خدمة الفرد ، طريقة خدمة الجماعة ، طريقة تنظيم المجتمع ، كما ظهرت طرق مساعدة تتضمن ادارة المؤسسات الاجتماعية ، التخطيط الاجتماعي ، البحث في الخدمة الاجتماعية .

8-تتفق فلسفة وأساليب المهنة لتحقيق أهدافها مع ايدولوجية المجتمع فهي ليست واحدة في كل المجتمعات بل تلتزم بأيدولوجية المجتمع الذي تعمل من خلاله ، وارتباطها بأيدولوجية المجتمع يضيف عليها تحقيق أهداف تتماشى مع الايدولوجية .

ففي بعض المجتمعات تستهدف المهنة جهوداً علاجية في المقام الأول (المجتمع الامريكي) بينما في مجتمعات اخرى تركز على الجهود التنموية مع عدم إغفال الجهود العلاجية والوقائية (مصر والدول النامية) .

9-تحظى المهنة بالاعتراف المجتمعي والذي تكتمل به معايير ومقومات المهنة ويتمثل ذلك في احترام افراد المجتمع للمهنة وظهور منظمات تمثل العاملين والممارسين للمهنة مثل :

الجمعية القومية للاخصائيين الاجتماعيين في امريكا ، ونقابة المهن الاجتماعية والجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين في مصر .

الى جانب استخدام الممارسين للعمل في كافة مجالات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الاهلية ، والحكومية وتجريم المجتمع من خلال النقابات المهنية عدم شرعية ممارسة غير المتخصصين للمهنة.

(2) دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمعات المحلية:

يعتبر الاخصائي الاجتماعي أحد التخصصات المهنية التي تعمل في المؤسسات الانتاجية والخدمية المتوفرة في المجتمعات المحلية والمنوط بها توفير الخدمات اللازمة للسكان في اطار جهود التنمية المحلية التي تقوم على تعاون كافة

للتخصصات المهنية لضمان تكاملها وشمولها . ويمكن للاخصائي الاجتماعي من خلال عمله في تلك المجتمعات أيا كانت طبيعة عمله او المؤسسة التي يعمل بها أن يسهم في مساعدة سكان المجتمعات على مواجهة المشكلات التي تعترضهم من خلال قيامه بعدد من المهام .

ومن أهم تلك المهام ما يلي :

المهمة الاولى :

مساعدة سكان المجتمع المحلي على استخدام قدراتهم الذاتية لمواجهة المشكلات التي تعترضهم خاصة عند التعامل مع السكان غيرا لمتوافقين مع حياتهم في المراحل الاولى لانتقالهم للمجتمع الجديد أو يمرون بحالات من القلق والكآبة بسبب وجود مشكلات نفسية واقتصادية واجتماعية تحد من أدائهم الاجتماعي مع من يتعاملون بما يساعد على مواجهة تلك المشكلات باستثمار قدرات السكان الذين يتعرضون لها .

المهمة الثانية :

مساعدة سكان المجتمع على إقامة ترابط بينهم وبين الموارد الموجودة في المجتمع ، خاصة في حالة احتياجهم لتلك الموارد غير مرتبطين بها رسمياً أو غير رسمي ، أو في حالة عدم معرفتهم بها رغم توفرها ، أو بسبب اخفاقهم في استخدام تلك الموارد او لاعتقادهم في أنها لن تسهم في مواجهة مشكلاتهم . وبالتالي فإن مساعدتهم على إقامة تلك العلاقة قد يسهم في مساعدتهم على اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم بطريقة أفضل عن طريق استثمار تلك الموارد .

المهمة الثالثة :

تيسير التفاعل وبناء علاقات جديدة بين سكان المجتمع والمنظمات الانتاجية والخدمية المتاحة في المجتمع ، خاصة في حالة عدم استجابة تلك المنظمات لاحتياجات السكان وعدم توفيرها لأوجه المساعدة التي يحتاجون اليها بما يساعد على استفادتهم من تلك المنظمات في اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم عن طريق الاستثمار الامثل للموارد المتوفرة فيها لمواجهة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية بأفضل كفاءة ممكنة .

المهمة الرابعة :

المساهمة مع التخصصات الاخرى في تعديل السياسات الاجتماعية أو النظم القائمة والقوانين المنظمة لعلاقة سكان المجتمع بالأجهزة الحكومية بحيث تكون قادرة على حل مشكلات السكان .

وذلك عن طريق توفير خدمات جديدة أو التنسيق بين الخدمات القائمة لأداء دورها بصورة أفضل لتحسين للتفاعل بين سكان المجتمع أو النظم الاجتماعية بما يسهم في مواجهة مشكلاتهم .

المهمة الخامسة :

المشاركة بفاعلية مع الاخصائيين الاجتماعيين والتخصصات الاخرى فى توفير خدمات وموارد جديدة مع التوزيع العادل للموارد الهامة لحياة سكان المجتمع المحلي فى اطار التشريعات والقواعد المنظمة لعمل المؤسسات التى يمارس الاخصائي الاجتماعي دوره من خلالها ، حتى يمكن استفادة أكبر عدد من السكان فى هذه الموارد فى اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم، مع السعى لزيادة فعالية ولإنسانية العمليات التى تقوم بها المؤسسات المسؤولة عن مواجهة مشكلات سكان المجتمع .

المهمة السادسة :

المساهمة فى وضع خطة وانجازها لتحسين مستوى معيشة سكان المجتمعات المحلية وتقدير حجم المشكلة وتحديد الاهداف الممكن تحقيقها وعرض الاختيارات المتاحة وتعزيز عملية حل المشكلة واختيار البديل الأمثل لمواجهة المشكلات بطريقة أكثر كفاءة، مع الاهتمام بتقييم فعالية الخدمات المقدمة وتطويرها بما يسهم فى مواجهة المشكلات بصورة أفضل .

المهمة السابعة :

العمل على اكساب سكان المجتمعات المحلية القيم الإيجابية المدعمة لمسيرة التنمية وحدث التغيير القيمي لدى الافراد مما ينعكس بدوره على النسق القيمي فى المجتمع ونماذج السلوك ، وذلك من خلال مساهمات الاخصائي فى التنشئة الاجتماعية التى تسهم فى تخليص السكان من السلبية وتنمى فيها القدرة على تحمل مسؤولية مواجهة مشكلاتهم ، وتكوين الشخصية المتفاعلة والمبتكرة التى يمكنها التكيف مع التغير والعمل على احداثه وعلاج المشكلات التى تعوق تقدم وتنمية المجتمع .

المهمة الثامنة :

التدخل بفاعلية لدى المؤسسات المتعددة أو الآخرين نيابة عن فئات سكان المجتمع المحلي خاصة الفئات الأكثر تعرضا للمشكلات أو للخطر للحفاظ على حقوقهم ومصالحهم فى حالة حرمانهم من خدمات من حقهم أو من مساعدات

يحتاجون إليها ،انطلاقاً من أن الاختصاصي الاجتماعي هو ممثل لمؤسسة مجتمعية
لوجودها المجتمع لتوفير خدمات لسكانه باعتبار أن المجتمع مسئول عن توفير
الخدمات لهؤلاء السكان كأساس لمواجهة المشكلات التي يتعرضون لها .

المهمة التاسعة :

استخدام الاختصاصي الاجتماعي لاستراتيجيات التدخل المهني والادوار المهنية
الملائمة لتنمية المجتمعات المحلية سواء كانت صناعية أو عمرانية أو زراعية
مستصلحة أو عشوائية لتعليم وتحفيز سكان تلك المجتمعات لتحقيق المساعدة
الذاتية واكتشاف وتنمية القيادات المحلية لزيادة وعيهم بمشكلات مجتمعهم وكيفية
المساهمة في مواجهتها , مما يسهم في زيادة تماسكهم وتعاونهم في اعداد وتنفيذ
ومتابعة مشروعات تسهم في مواجهة تلك المشكلات .

وعلى الاختصاصي الاجتماعي عند قيامه بتلك المهام لمساعدة سكان المجتمعات
المحلية على مواجهة مشكلاتهم أن يراعي :

(1) أن العوامل الديموجرافية والسيولوجية لها دورها في تحديد البيانات
اللازمة عن المشكلة التي يهتم بمساعدة سكان المجتمع على مواجهتها .

(2) أن العمران أو اقامة المجتمعات المستحثة قائم على استخدام
الأرض سواء كان استخداماً عشوائياً ام مخططاً وأن ضبط هذا الاستخدام
يكون بهدف تحقيق الأمن والأمان لأفراد المجتمع .

(3) أن يدرك أنه يعمل في اطار منظومة يمثلها فريق عمل وأنه يمثل
أحد أعضاء هذا الفريق وما يستتبعه ذلك من ضرورة التعاون والتنسيق بينه
وبين غيره من التخصصات لمواجهة المشكلات ولذا يجب أن يهتم بتنمية
واكتساب مهارات العمل الفريقي .

(4) البدء بالعمل مع المشكلات ذات الأولوية بالنسبة لسكان المجتمع
على أن يراعي السرعة المناسبة لحركة السكان حتى لا يشعرون بالاحباط
نتيجة عدم قدرتهم على ملاحقة التغيير أو يشعرون بالمال اذا سارت الجهود
ببطء لا يتناسب مع مستوى حماسهم ودرجة قدرتهم على التعامل مع
المشكلات .

الباب الثالث
المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني
وتحقيق التنمية

- الفصل السادس : التنمية ومصالح الفئات المهمشة**
الفصل السابع : المشاركة الشعبية والتنمية
الفصل الثامن : منظمات المجتمع المدني والتنمية

الفصل السادس

التمية ومصالح الفئات المهمشة

- أولاً : تعريف الفئات المهمشة**
- ثانياً : العوامل التي تؤدي الى تهميش بعض فئات المجتمع**
- ثالثاً : اسباب الاهتمام بالفئات المهمشة**
- رابعاً : اهداف المجتمعات في تحقيق مصالح الفئات المهمشة**
- خامساً : استراتيجيات تحقيق مصالح الفئات المهمشة**
- سادساً : برامج تحقيق مصالح الفئات المهمشة**

أولاً : تعريف الفئات المهمشة :

يعتبر مفهوم الفئات المهمشة جديد نسبياً ، ومع ذلك ظهرت محاولات لتعريفها منها :

التعريف الأول :

هي الفئات التي تكون فرصها محدودة من الموارد المجتمعية أو عوائد التنمية في المجتمع نتيجة للاجحاف والتمييز بينهم وبين غيرهم من سكان المجتمع المستفيدين من خدمات التنمية .

التعريف الثاني :

الجماعات التي تتعرض للمخاطر والاستبعاد أو التهميش الاجتماعي أكثر من غيرهم من سكان نفس المجتمع نتيجة لمحدودية الموارد والخدمات التي يحصلون عليها كعوائد لبرامج التنمية في المجتمع حيث لا يتم تحقيق مصالحهم .

التعريف الثالث :

هي الفئات التي لا تتمتع بعوائد التنمية في المجتمع نتيجة سيادة الطبقة التي تقدم التبرير للمنطقي من وجهة نظر بعض الفئات المسيطرة والمؤيدة للتقسيم الطبقي والذي يعطي امكانات في التقدم وفرص وقدرات وموارد أقل لهؤلاء الذين لديهم مكانة منخفضة علي أساس من الظلم الاجتماعي .

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي :

1- أن الفئات المهمشة هي الفئات التي تعطي امكانات وفرص وقدرات وموارد وظروف ملائمة للحياة أقل من بعض الفئات الاخرى التي تعيش منها في نفس المجتمع نتيجة لسيادة الظلم الاجتماعي في المجتمع بما يؤدي لمستوي متدني لمعيشتها.

2- فرصة هذه الفئات أقل مشاركته في تحقيق التنمية أو الاستفادة من عوائدها نتيجة استبعادهم من القوي العاملة في المجتمع ، بل وتهميشهم اجتماعيا .

3- تتضمن تلك الفئات : الفقراء ، المرأة ، الأطفال ، المسنينالخ، والتي تتمثل في ضعفها النسبي مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى أو إمتثالها للقوي المسيطرة .

4- نحتاج تلك الفئات لبذل الجهد للاعتراف بحقها في المشاركة في تحقيق التنمية والاستفادة من عوائدها باستخدام استراتيجيات متعددة وتوفير خدمات موجهة لها كأساس لتحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة .

5- يمكن للاخصائيين الاجتماعيين العاملين في منظمات التنمية في المجتمع أن يستفيدوا من قدرات تلك الفئات ومساعدتها على المشاركة في جهود تحقيق التنمية والاستفادة من عوائدها بما يقلل من تهميشهم اجتماعيا .

ثانياً : العوامل التي أدت إلى تهميش بعض فئات المجتمع للمشاركة في التنمية :

تتعدد العوامل التي أدت إلى ظهور فئات مهمشة ومن أهم تلك العوامل :

العامل الأول : استمرار النظرة إلى عدم المساواة بين الجنسين في بعض المجتمعات ، مما يساهم في إقصاء المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بما يجعلها مهمشة عن المشاركة في عمليات التنمية أو الاستفادة من منافعها .

العامل الثاني : معاناه كثير من مؤسسات المجتمعات المحلية داخل بعض الدول من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النزاعات الداخلية والخارجية التي أدت إلى : انتشار الفقر وتشويه أولويات عملية التنمية، والضعف الشديد في التماسك الاجتماعي، واضعاف الهياكل المؤسسية في المجتمعات المحلية وعدم قدرتها على تخفيف حدة التوترات الاجتماعية بشكل كامل ،لا سيما في إطار الزيادة السكانية السريعة وازدياد التوسع الحضري وارتفاع معدلات البطالة .

العامل الثالث : عدم توفر أسس سليمة للصله بين المواطنين والدولة وعدم كفاية الآليات المعنية بأتاحة فرص حقيقية للمواطنين باعطاء الملاحظات التقييمية حول نوعيات الخدمات التي تتيحها الحكومات ، وكذلك القيود المفروضة على المجتمع المدني فيما يتعلق برصد الأداء للحكومي وتنظيم الشكاوي والدفاع عن مصالح الفئات المهمشة ، مما جعل هناك فجوة بين فئات المجتمع واستبعاد بعضها عن الاستفادة من منافع التنمية في المجتمع.

العامل الرابع : الزيادة السكانية المضطردة في أغلب الدول ونزوح كثير من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مع عدم وجود فرص عمل ،

مما أوجد مناطق عشوائية بعيدة عن التخطيط العمراني للدولة افتقدت إلي الكثير من الخدمات لعدم إدراجها في خطط التنمية ومعاناة سكانها من التهميش من الاستفادة من البرامج والخدمات التي تتضمنها تلك الخطط التنموية .

ثالثاً : أسباب الاهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع :

هناك عدة أسباب أدت إلي الاهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع في ظل المتغيرات المحلية والعالمية ومن هذه الأسباب :

السبب الأول : تغير مفهوم الدولة وتحولها من وظيفتها التقليدية كسلطة لتنظيم الأمن ، إلي سلطة وجهاز موجه لتحقيق التنمية والرفاهية وتقديم خدمات لسكان المجتمع خاصة الفئات المحرومة أو المعرضة للخطر أو الضعيفة والمهمشة كأساس لتحقيق التكافل والعادلة الاجتماعية بين كافة سكان المجتمع الواحد .

السبب الثاني : ظهور الموانئ وعقد المؤتمرات العالمية والمحلية التي أكدت علي ضرورة الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة كأساس للحرية والعدل والسلام في العالم ، وما تبع ذلك من أن أصبحت برامج للتنمية والرعاية تؤدي كحق للمواطنين وليست كمنحة أو إحسان .

السبب الثالث : ظهور المفاهيم والاتجاهات الحديثة في التنمية كالتنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية الشاملة والتنمية الانسانية والتي تتوجه أساساً إلي تلبية متطلبات واحتياجات أكثر شرائح فقراً في المجتمع وتسعي إلي الحد من تفاقم الفقراء في العالم والارتفاع بالرفاهية وأن التنمية هدفها وغايتها الانسان وزيادة مشاركة كل الفئات المجتمعية - خاصة التي حرمت أو هُملت - في تحقيق التنمية والاستفادة من عوائدها .

السبب الرابع : فشل الاستراتيجيات التي اتبعت في أغلب الدول ولم نقضي علي الفقر بل إن أغلب المجتمعات - خاصة العربية - تعاني من مشكلة تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بزيادة فقر الفقراء و ثراء الأثرياء ، مع عدم إدراج الفئات المهمشة في أغلب الدول ضمن برامج واستراتيجيات التنمية .

السبب الخامس : أن الفئات المهمشة في أغلب الدول تواجه تحديات التنمية وتؤثر علي التماسك الاجتماعي ، وعدم وجود فرص تحقيقه للمشاركة ، مما أوجب علي المجتمعات محاوله تعويضها والاهتمام بها كأساس لتحقيق التكافل والعادلة بين جميع سكان المجتمع الواحد .

رابعاً : أهداف المجتمعات في تحقيق مصالح الفئات المهمشة من برامج التنمية:

تسعى المجتمعات من خلال استفادة الفئات المهمشة من التنمية وتحقيق مصالحها إلى تحقيق الأهداف التالية :

الهدف الاول : السعي لتحقيق التكافل الاجتماعي بين المهمشين وغيرهم من سكان المجتمع وتقوية الروابط الاجتماعية وتدعيم العلاقات بين جميع المواطنين علي أساس من التعاون والاخاء ، وتحقيق للتوازن في توزيع ناتج التنمية علي المواطنين علي أساس من العدالة في توزيع الحقوق والواجبات .

الهدف الثاني : تحقيق أهداف التنمية المستدامة والبشرية في المجتمع خاصة الفئات المهمشة ، واشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات الانسانية بمد مظلة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتوفير المساعدات العامة والرعاية الصحية والتعليمية والسكانية والخدمات الأخرى اللازمة لتلك الفئات.

الهدف الثالث : السعي إلي رفع مستوي المعيشة وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل ، مع تأمين الحد الأدنى لمعيشة كل مواطن خاصة الفئات المهمشة أو المحرومة بما يؤمن المطالب الأساسية للحياة دعماً للاستقرار الاجتماعي ومواجهة التغيرات المحلية والعالمية .

الهدف الرابع : العمل علي إعادة الفئات المهمشة إلي المجتمع والاستفادة منها كمشاركة في تحقيق التنمية باعتبار أن الانسان هو هدف التنمية وغايتها ووسيلتها، وتحسين نوعية حياة الانسان واحداث التغييرات التي تحقق التوازن بين الجوانب المادية والبشرية ، وتوزيع الثروات علي أساس من العدالة بما يحقق الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع وازالة التفاوت بين سكان المجتمع بما يسهم في ارساء قيم الديمقراطية ويدعم المواطنة بين كافة سكان المجتمع الواحد .

الهدف الخامس : سعي عديد من الدول إلي اشتمال الشباب والنساء وغيرهم من الفئات المعرضة للمعاناة في منافع التنمية واستنهاض المجتمعات المحلية وتمكينها من أسباب القوة .

بالاضافة إلي تحسين قدرة المواطنين والقطاع الخاص علي الوصول إلي المعلومات الخاصة بالفرص والمنافع التي تتيحها الحكومة .

خامساً : استراتيجيات تحقيق مصالح الفئات المهمشة:

تتعدد الاستراتيجيات التي يمكن أن تنتهجها الدول لتحقيق مصالح الفئات المهمشة، ومن تلك الاستراتيجيات :

الاستراتيجية الأولى : استراتيجية مواجهة الفقر او التخفيف منه :

وهذه الاستراتيجية تستند علي أن مصالح الفئات المهمشة لا تتحقق في المجتمع نتيجة قصور في الخدمات المقدمة لهم ، ولذا فإنها تؤكد علي ضرورة الاهتمام بتقديم مشروعات وبرامج تنموية لتغطية الفئات المهمشة أو ذات التعرض الكبير للفقر كالمسنين والنساء من خلال توفير مظله من الأمان الاجتماعي تستند علي تتبع البطالة والاختلال التعليمي وكفاية الدخل مع التركيز علي المجتمعات الفقيرة ، في إطار تأمين زيادات حقيقية في منفعات الأمان الاجتماعي .

الاستراتيجية الثانية : استراتيجية التنمية المستدامة :

وتؤكد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع توجيه أهدافها نحو الفئات المهمشة لتخفيف المعاناه عنها إعتماًداً علي أبعادها الأساسية وهي العدالة الاجتماعية ، تنمية الموارد البشرية ، الحفاظ علي البيئة ، تحقيق حقوق الانسان خاصة الفئات المهمشة .

ويتم ذلك من خلال :

(1) تدعيم المؤسسات المجتمعية لمواجهة الفقر وتوجيه الخدمات للفئات المهمشة.

(2) تمكين نمو وزيادة امتلاك رأس المال للفئات المهمشة .

(3) تأمين الفئات المهمشة من المخاطر الأساسية التي يمكن التعرض لها.

(4) ضمان استثمارات التنمية المستدامة الفعالة للانفاق علي الخدمات التي تحتاجها الفئات المهمشة .

الاستراتيجية الثالثة : استراتيجية التمكين :

يرتبط التمكين بمنح القوة ويركز علي إتاحة الفرصة وبصفة خاصة للفئات الأقل قوة في المجتمع كالمرأة والفقراء والفئات المهمشة ، وذلك من خلال تقوية تلك الفئات وإتاحة الفرص لمشاركتهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم واتخاذ القرارات التي تؤثر علي حياتهم .

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

- (1) تعزيز الصلات والعلاقات والارتباط بالأنساق المدعمة غير الرسمية مثل الشبكات الاجتماعية وجماعات المساعدة المتبادلة .
- (2) تعزيز الكفاءة الاجتماعية للفئات المهمشة وقدرتها علي عمل اجتماعي ناجح .
- (3) تعزيز تقدير الذات من خلال الاهتمام والاحترام من جانب المسؤولين عن تحقيق التنمية .
- (4) تعزيز التوجيه الذاتي من خلال تشجيع الفئات المهمشة علي المشاركة في اتخاذ قرارات ذات فاعلية في تحقيق التنمية .

الاستراتيجية الرابعة : استراتيجية المشاركة :

وتستهدف هذه الاستراتيجية ضمان فرص مشاركة الفئات المهمشة في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية باعتبارهم مستهدفين من تلك البرامج التي لابد أن تتمشي مع اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

ويتم ذلك من خلال الاهتمام بما يلي :

- (1) تحديد الأهداف من خلال تحديد وقياس المشكلات الفعلية لهذه الفئات.
- (2) تحديد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية لمستوي التهميش المراد مواجهته.
- (3) المشاركة الفعلية من جانب الفئات المهمشة .
- (4) الاعتماد علي المشاركة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق مصالح الفئات المهمشة .

ويمكن أن تتحقق أهداف تلك الاستراتيجية في تحقيق مصالح الفئات المهمشة من خلال:

- توسيع الاتجاه نحو اللامركزية واعطاء حرية اتخاذ القرار علي المستوي المحلي .
- توجيه جهود التنمية نحو رعاية للفئات المهمشة وتشجيع الجهود الذاتية في مشروعات وبرامج التنمية .

• الاهتمام بتدريب الفئات المهمشة علي مهارات تنمية المجتمع .

الاستراتيجية الخامسة : استراتيجية المدافعة :

وتقوم تلك الاستراتيجية علي أساس مساعدة مسئولى التنمية بمشاركة الفئات المهمشة التي وقع عليها ظلم إجتماعي أو الدفاع بالنيابة عنهم ببذل جهود تستهدف التأثير واحداث التغيير لصالح تلك الفئات وتدعيم حقهم في الحصول علي الخدمات ومنافع التنمية مثل باقي فئات المجتمع استناداً علي منهجية علمية وخطوات وتكنيكات تسهم في رفع الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ويتم ذلك من خلال :

(1) تحفيز تلك الفئات من الحصول علي حقوقها وإتاحة الفرصة

لمشاركتها في تحديد إحتياجاتها .

(2) المشاركة في اقناع المسؤولين ومتخذي القرار بضرورة ادماج

تلك الفئات في خطط التنمية .

(3) توفير خدمات للرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة باعتبارهم فئات

أولي بالرعاية.

(4) مساعدة تلك الفئات علي حماية حقهم في تلقي الرعاية والخدمات

التي تشبع إحتياجاتهم والقدرة علي احداث التغيير الاجتماعي لصالح

المهمشين منهم .

سادساً : البرامج والخدمات التي تحقق مصالح الفئات المهمشة :

في ضوء تبني الاستراتيجيات السابقة يمكن أن نحدد بعض البرامج التي يمكن أن تنفذها المجتمعات من خلال ادراج الفئات المهمشة في خطط التنمية بالتركيز علي البرامج والخدمات التالية :

1- برامج للاستثمار والتشغيل :

من خلال تأكيد الثقة في مناخ الاستثمار وإزالة الحواجز وتقديم خدمات للمستثمرين وطرح عدد من المشروعات الاستثمارية الموجهة لاستفادة الفئات المهمشة ، مع إعادة تأهيل تلك الفئات لتلبية إحتياجات سوق العمل .

2- تطوير الخدمات الضرورية :

للمواطنين بصفة عامة والفئات المهمشة علي وجه الخصوص من خلال التوزيع العادل للخدمات وسد الفجوات التنموية بين جميع فئات المجتمع سواء للمشاركة في تحقيق التنمية لو الاستفادة من عوائدها .

3- تطوير التعليم والبحث العلمي :

من خلال رفع القدرة الاستيعابية للتعليم للعام وإتاحة خيارات متعددة وملائمة من التعليم أمام كل فئات المجتمع مع تيسير استفادة الفئات المهمشة من تلك البرامج التعليمية ، وتوجيه جهود البحث العلمي لمواجهة مشكلات المجتمع بوجه عام والفئات المهمشة علي وجه الخصوص .

4- الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات المهمشة والتي تتضمن :

تقديم معاش الضمان الاجتماعي ، معاش الأطفال في حالة وفاة الوالدين ، المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة ، منح إعانات للعاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال وأسرهم .

5- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات وتتضمن :

خدمات للأطفال في دور الحضانة ، وتوفير الدور الايوائية للأطفال ، التوسع في خدمات أندية الدفاع الاجتماعي ومؤسسات رعاية المعرضين للخطر ، مراكز الشباب، دور المسنين المجانية ، التوسع في مراكز خدمة المرأة المعيلة ، الاهتمام بإنشاء دور رعاية المعاقين .

6- تنفيذ بعض برامج التنمية الاجتماعية :

خاصة تشجيع قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ، الاهتمام بتدعيم مراكز رعاية الطفل العامل ، مشاريع الأسر المنتجة ، وغيرها من المشروعات الموجهة لخدمة الفئات المهمشة في المجتمع .

الفصل السابع

المشاركة الشعبية والتنمية

- أولاً : تعريف المشاركة الشعبية .
- ثانياً : سمات وخصائص المشاركة الشعبية .
- ثالثاً : أهداف المشاركة الشعبية لتحقيق تنمية المجتمعات .
- رابعاً : دوافع المشاركة كـأساس لتنمية المجتمعات المحلية .
- خامساً : أنماط المشاركة الشعبية .
- سادساً : المشاركة ومراحل تنمية المجتمع المحلي .
- سابعاً : معوقات تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة .
- ثامناً : إستراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية .

(أولاً : تعريف المشاركة الشعبية :

التعريف الأول : العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها قيام الإنسان بدور في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فهي تتضمن المشاركة في عديد من الجوانب كاختيار حكام المجتمع وقادته ، وعضوية هيئات التطوع ، والاشتراك في لجان المجتمع المختلفة والإسهام فيها بالفكر والعمل لتحقيق ما تسفر عنه المشاركة في الأنشطة المحلية والقومية .

التعريف الثاني : العملية التي بواسطتها تقوم جماعات المجتمع المحلي بأخذ زمام المبادرة في تشكيل مستقبله وتحسين مستويات حياتهم وتحملهم كافة المسؤوليات لانجاز ذلك ، ويتوقع أن يتم من خلال هذه العملية تنمية مهارات المواطنين وإمدادهم بالمعرفة الجديدة وتدريبهم علي اتخاذ قراراتهم ووضع أولوياتهم ورسم خططهم وتنفيذها مع بناء نظم تقويمية وحصولهم علي عائدات مشاركتهم .

ثانياً : سمات وخصائص المشاركة الشعبية :

تتسم المشاركة الشعبية بعدة خصائص أهمها :

- (1) **إنها شعبية :** حيث أنها تعبير عن إرادة شعبية تقوم علي أساس تعبئة قوي الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات ، وهي بهذا تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل الاجتماعي.
- (2) **ديموقراطية :** فالمشاركة الشعبية تعبير ديموقراطي لممارسة العمل الاجتماعي مفهومًا وعملاً من خلال التنظيمات المجتمعية بما يجعلها أكثر صدقًا في التعبير عن احتياجات المجتمع وأقوي تأثيراً في تحقيق أهدافه.
- (3) **ديناميكية :** فالمشاركة الشعبية تتميز بالديناميكية والتحرك ، حيث أنها تعيش بروح العصر وآمال المستقبل ، لا تتفصل عن الماضي ولكنها امتداد له وصولاً إلي المستوي الأعلى والغد الأفضل .
- (4) **إيجابية في طبيعتها :** خاصة وان المشاركة الشعبية تنترجم إلي أعمال منهجية تطبيقية وثيقة الصلة بحياة الجماهير .
- (5) **إنسانية :** في قيمها وأهدافها وفي بواعثها ومنهج تنفيذها ، وهي إنسانية في الحكم لها أو عليها ، كما أنها تخضع لحكم العقل وقواعد العلم وتمتد أيضاً للضمير الإنساني فترقي بذلك إلي مستوي الواجب الذاتي

الذي يحرك الجهود تلقائياً لأدائه مع الشعور العام بالرضا عند اتمام هذا الاداء .

ثالثاً : أهداف المشاركة الشعبية لتحقيق التنمية:

يمكن بالتالي تحديد أهم أهداف للمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية علي الوجه التالي :

(1) أهداف اقتصادية : تتمثل تلك الأهداف في :

• إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والفنية بحيث يتقبلون السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يغالون في رغباتهم ويقتنعون بأن إشباع حاجاتهم سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم .

• تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة للتنمية ، حيث تعجز الدولة في المجتمعات النامية عن توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الكافية ، وهنا يأتي دور المشاركون بالعون الذاتي Self Help حتي لا يحرم الريف من هذه الخدمات وقتاً أطول حتي تتوافر الموارد المالية للدولة .

• الحرص علي المال العام ، حيث أنه إذا شارك المواطنون بالمال والجهد في إنشاء المرافق حرصوا علي حسن استخدامها حرصهم علي أموالهم ، وبالتالي تزيد أعمار المرافق الافتراضية بدل أن تقصر نتيجة لعدم إدراكهم أن أموال هذه المرافق تابع من أموالهم الخاصة .

(2) الأهداف الإدارية : وتتمثل في :

• ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة لإلمام ومعرفة المواطنين بطروفيهم البيئية - مما يجعل مشاركتهم في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها له أثر هام في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها إذا كانت في المراحل الأولى أو إلي عدم تكرار الخطأ إذا ما وقع في بعض الأحيان .

• الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية خاصة التي لا يمكن أن تغيرها الإدارة عن طريق القرارات أو القهر أو القمع ولكن عن طريق المشاركة ، حيث يقرر المواطنون بأنفسهم ماهية التغيير

واتجاهاته ووسائل إحداثه. وحيث أن المشاركة هي وسيلة من الوسائل التي تقوم عليها التنمية... لذلك لابد من المشاركة في جميع مراحل التنمية.

(3) أهداف إجتماعية : تتمثل في :-

- تعليم الأهالي عن طريق الممارسة وأداء الأدوار الاجتماعية والتفاعل واكتساب خبرات في التعرف علي المشكلات والاحتياجات وتحديد الأهداف ورسم وتنفيذ خطط موجهتها وحل مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم .

- فتح قنوات اتصال للتفاهم بين الحكومة والشعب ، حيث تستجيب الحكومة إلي قضايا الشعب ومشكلاته واحتياجاته من خلال تدعيم الفكر الحكومي للأراء الشعبية التي لا تتأثر بالبيروقراطية ويتكافل الشعب مع جهود الحكومة لتحقيق التنمية من خلال جهوده الذاتية .

- تدعيم الرقابة الشعبية لتوجيه الرغبة في التغيير وترشيدها ، حتي لا تنتعس الفجوة بين التغيير الذي يرغبه المجتمع وبين قدرته علي تنفيذه كما وكيفا لكي يؤدي التغيير دوره في تدعيم الأهداف العامة للمجتمع .

رابعا : دوافع المشاركة كاساس للتنمية :

فيما يلي أهم النقاط التي اتفق عليها المتخصصون في تحديد دوافع المشاركة وهي:

1- **المصلحة او الفائدة الشخصية** : وتعني أن مشاركة المواطن في صنع القرار يكون بغرض اشباع احتياجاته ورغباته الشخصية .

2- **المصلحة العامة** : وتعني أن يكون إهتمام المواطن بالصالح العام أولاً ، وأن يكون إتخاذ القرارات الهدف منها أن تعود نتائج وعوائد التنمية بالنفع علي المجتمع المحلي كله .

3- **دافع نفسي** : من أهم جوانب المشاركة أن المواطنين يجب أن يشعروا أن لهم دوراً ملموساً ، وأن القرارات المتخذة تكون نتيجة لمقترحاتهم وأنهم قد أتيحت لهم الفرصة ليعبروا عن أفكارهم وآرائهم ومطالبهم .

4- **الإحساس بالمسئولية** : لأن المشاركة وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع أمراً يجب أن يساهم فيه الأفراد جميعاً ، وبذلك يشعر المواطن بأن المشاركة واجب وحق ديمقراطي .

5- حب الأفراد : خاصة وأن حب الأفراد للقادة المحليين وتحمسهم للعمل معهم يتوقف علي قدرة القادة علي الاستفادة من قدرات المواطنين للعمل معهم وعلي مدي نيلهم ثقة المواطنين .

6- حماس شخصي : ناتج عن حادثة معينة أو تجربة محلية ويراد نقلها أو الإحساس بطروف استثنائية وطوارئ يتعرض لها المجتمع المحلي .

7- حب العمل مع الآخرين : والرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .

8- الدافع الذاتي : للمشاركة والعمل ويمثل في وجود حاجات للإنسان من بينها حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء ، حاجات المركز ، حاجات التقدير ، حاجات تحقيق الذات .

خامساً : انماط المشاركة الشعبية :

مهما بلغ مستوى المشاركة من جانب المجتمع إلا أن سكان المجتمع لا يسهمون جميعاً بقدر يتساوي مع مستوى مشاركة المجتمع ككل ، بل يتفاوت هؤلاء من حيث نصيب كل منهم والجهد الذي يبذله في المشاركة .

وقد وضعت بعض التصنيفات للمشاركين منها :

قد يكون المشاركون نشطون أو مهتمون أو مجرد متعاطفون ، ويتوقع أن يبذل النشطون جهداً أكثر من المهتمين وهؤلاء يبذلون جهداً بدورهم أكثر من المتعاطفين .

وقد يكون المشاركون :

- **مشاركون منفذون :** وهم جماعة المشاركون ومتخذوا قرارات التنمية الرئيسية.
- **مشاركون نشطون :** وهم الذين يساهمون في معظم الأنشطة التنموية في المجتمع.
- **مشاركون غير منتظمين :** وهم الذين يشاركون في النشاطات التنموية من حين لآخر خاصة عندما يكون النشاط هاماً بالنسبة لهم ، أو في حالة الاجتماعات الحاسمة التي تقرر بعض عمليات التنمية المجتمعية.
- **مشاركون معاونون :** وهم أقل المشاركون بذلاً للجهد ، ولكنهم ينضمون إلي المشاركين في بعض الأحيان ، ومجرد انضمامهم يزيد من عدد

المشاركين وإن كانت مشاركتهم تتخذ جانبا غير نشط كأن يدفعوا بعض التبرعات المالية فقط .

ساسا : المشاركة ومراحل التنمية :

لقد حدد " كارل تايلور " خمس مراحل لتنمية المجتمع المحلي يبدو فيها مشاركة المواطنين , وهذه المراحل هي :

المرحلة الاولى :

المناقشة المنظمة العلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع , ويساعد ذلك النوع من المناقشة علي تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي وتنفيذ ما اتفق عليه فعلاً .

المرحلة الثانية :

التخطيط المنظم للإجراءات اللازمة لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى فبعد المناقشة المنظمة لبرنامج معين ترسم خطة متكاملة للتنفيذ .

المرحلة الثالثة :

التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيكية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي في وضع الإجراءات التي اتفق عليها موضع التنفيذ.

المرحلة الرابعة :

محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة علي المجتمع المحلي نتيجة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه والتعرف على مدى تحقق من أهداف مخطط لتحقيقها.

المرحلة الخامسة :

تتمثل في تغذية المشروعات بعضها ببعض , بحيث إذا حقق أحد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح اقتصاديا كان أو اجتماعيا ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

وقد أوضحت الدراسات الحديثة أهمية وضرة نوافر مجموعة من الصفات في سكان الدول حتي تحدث المشاركة الفعالة اللازمة لإحداث التنمية ومن هذه الصفات :

(1) وجود درجة عالية من الرغبة في المشاركة لتحقيق أهداف المجتمع بين السكان ، وهي من أهم الصفات اللازمة لتحقيق التنمية حيث تتبلور في إسهام المواطنين بالعمل من أجل الصالح العام ، وهي

صفات تكاد تقتصر إليها الدول المتخلفة ، وفي نفس الوقت تمثل درجة الشعور بالانتماء ومدى ارتباط الفرد بمجتمعه .

(2) وجود درجة عالية من الدافع علي الانجاز ، بما يعكس الرغبة في تحقيق نتائج متميزة في تنمية المجتمع .

(3) توافر درجة عالية من الرغبة في تحمل المخاطر واثير المصلحة العامة ، فدرجة التقدم الاقتصادي تتأثر إلي حد بعيد بمدى ميل السكان إلي قبول المخاطر وتحمل النتائج والآثار المترتبة علي القرارات التي يتخذونها .

سابعاً : معوقات تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة :

سبق أن أوضحنا كيف أن المشاركة الفعالة تعتبر شرطاً أساسياً لإنجاح أي سياسات بناءة للتنمية . ومن ثم كان من المفيد في هذا المجال الوقوف علي كل الأسباب التي تؤدي إلي غياب المشاركة وضعف فاعليتها ، والتصدي لكل ما يصادف المشاركة من معوقات توجزها فيما يلي :

• المعوق الاول : ضعف المؤازر المالية للوحدات المحلية :

مما يترك أثراً ضاراً علي المشاركة بحيث يضعف التأييد الشعبي للسلطة المحلية نتيجة تقصيرها في الإفاء بالواجبات والمسئوليات الملقاة علي عاتقها ، وفي نفس الوقت فسوف ينمو دور الجهات المركزية بتغطية العجز في نفقات السلطات المحلية ويفقد المواطنون ثقتهم في الإدارة وينخفض حجم المشاركة الشعبية .

• المعوق الثاني : عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم استقرارها :

مما يؤدي إلي نوع من التشتت لدي المواطنين فتتعدم الرؤية لديهم فيما يختص بالمجالات التي يشاركون فيها والمدى المطلوب منهم في المشاركة ، وحدود المشاركة المتاحة أمامهم ، وأي القرارات التي يمكن التأثير فيها عن طريق المشاركة وأنها يتعين عليهم تقبلها دون مناقشة ، ذلك كله من شأنه أن يحد من المشاركة الشعبية ويفقدها فاعليتها.

• المعوق الثالث : تصور دور العلاقات العامة لاجهزة الإدارة المحلية :

وينعكس ذلك علي المواطنين فيعرفون خاصة في المجتمعات الريفية في البلدان النامية عن المشاركة نتيجة عدم توافر الوعي والإلمام الكافي بحقهم في المشاركة،

وعلي هذا فمن الضروري بمكان الأخذ بالمفهوم الحديث للعلاقات العامة ودورها باعتبارها تمثل مجموعة من العلاقات الرئيسية والثانوية بين الإدارة العامة والمواطنين ، وهنا يبرز دور العلاقات العامة كوسيلة من وسائل الاتصال بين الأجهزة التنفيذية والرأي العام مما يؤدي في النهاية إلى ازاحة الغموض عن بعض المفاهيم الخاصة بالمشاركة الشعبية ومجالاتها ومستوياتها .

• المعوق الرابع : جمود الإدارة وهيمنة البيروقراطية :

وخاصة في الريف نتيجة للتخلف الثقافي والاجتماعي، مما يشكل حجر عثرة في تحقيق المشاركة الفعالة من جانب المواطنين ، فعندما تنمو وتتضخم البيروقراطية تصبح الإدارة غاية في حد ذاتها بينما هي أداة اجتماعية تعمل للمجتمع وبه تستمد وجودها منه وإليه يعود ناتج عملها، فالإدارة تستمد مبرر استمرارها من مصدر وحيد هو أنها تعمل علي تحقيق أهداف المجتمع بتحويل المدخلات إلي مخرجات تشبع احتياجات سكان المجتمع وتساعد في مواجهة مشكلاته .

والنظام الإداري الكفء هو الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة به دون تسلط وتعتيد ، ومما لا شك فيه أنه نظرا لما يعانيه المواطنون من صعوبات في التعامل مع الأجهزة البيروقراطية التي تتسم بالجمود تتولد لديهم صفات السلبية والتواكل وعدم التعاون والعزوف عن المشاركة .

• المعوق الخامس : الصفات النفسية للسكان :

ويرتبط بالميراث التاريخي والثقافي والعادات والتقاليد والاتجاه نحو السلطة ، ورغم أننا نعيش الحاضر إلا أن الماضي لا زال يلقي بظلاله ، وتعاني الدول النامية من كثير من السلبية التي تحول دون تحقيق المشاركة الفعالة وأن اختلفت حدة هذه الآثار من دولة لأخرى .

• المعوق السادس : مجاعة مبدأ الديموقراطية :

أن المبادعة بين المواطن وحقه في المشاركة في حكم نفسه وإدارة شئون مجتمعه المحلي لمن تسفر إلا عن شيوع ظاهرة الانكالية علي الجهود الحكومية في التخطيط للمشروعات وتحديد الأولويات وتدبير الموارد والإمكانيات وتسولي الإشراف والمتابعة والرقابة . ويتضح ذلك فيما نراه في الدول النامية حيث تتدخل الحكومات الثورية في كل أمور الحياة وكل التفاصيل والجزئيات الخاصة بحياة

المواطنين وشؤونهم المعيشية ويغيب دور المواطن الذي قامت التنمية من أجله أساساً .

ثامناً : استراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية لتحقيق اهداف التنمية :

هناك بعض الاستراتيجيات التي تستخدم لزيادة مشاركة المواطنين في التنمية ، وتتضمن تلك الاستراتيجيات في:

(1) استراتيجية العلاج التعليمي :

وترمي هذه الاستراتيجية إلي العمل علي تقوية الشعور بالثقة لدي المواطنين وتقوية الاعتماد علي النفس ، إذ أن الأفراد سوف يكتشفون من خلال تعاونهم مع بعضهم البعض أنهم سيتمكنون من تحقيق أهدافهم .

(2) استراتيجية تغيير السلوك :

وتعتمد هذه الاستراتيجية علي أنه من السهل تغيير سلوك الأفراد عندما يكونوا أعضاء في جماعة أكثر من تغيير سلوك كل فرد بمفرده، كما أن هناك ضرورة ملحة لمشاركتهم في صنع القرار والمساهمة في حل المشكلة والتي يمكن حلها عن طريق تغيير السلوك .

(3) استراتيجية توفير الهيكل الوظيفي :

وترمي هذه الاستراتيجية إلي جذب المتطوعين للمشاركة في أعمال الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية التي لا يكون لديها القدر الكافي من الموظفين وفي أعمال اللجان المختلفة لتنظيمات الاداره المحلية ومنظمات المجتمع المدني .

(4) استراتيجية التطبيق :

وتستهدف هذه الاستراتيجية ادماج المواطنين في الجمعيات وتنظيمات الإدارة المحلية الخاصة لمنع المعوقات التي تقف في سبيل مشاركة المواطنين ، ويتم تحقيق ذلك عن طريق ضم بعض الأفراد من المنتمين بقدر كاف من التأثير إلي اللجان المختلفة لتنظيمات الإدارة المحلية لأن تأثيرهم سيكون فعال لتحقيق أهداف التنمية .

(5) استراتيجية قوة المجتمع :

وتستخدم في هذه الاستراتيجية القوة بمفهومها الرامي إلي التأثير علي الآخرين لفرض إرادة معينة ، حيث تسعى للمشاركة باستخدام القوة لجذب المواطنين بالجهود التطوعية .

كما يمكن زيادة فاعلية المشاركة الشعبية عن طريق :

- المساهمة في تحديد مجالات المشاركة التي يمكن للمواطنين من خلالها توجيه جهودهم سواء البشرية أو المادية ، علي أن تكون تلك المجالات ذات صلة بمصالح هؤلاء المواطنين .
- تحديد القنوات التي يمكن للمواطنين عن طريقها توجيه جهودهم الذاتية، حيث أن تحديد تلك القنوات بوضوح يمثل مصدر الثقة لهؤلاء المواطنين بما يدفعهم إلي زيادة وتنمية الجهود المبذولة من أجل مجتمعهم.
- المساهمة في تحديد الأسلوب الذي يتيح فرصا للمواطنين لكي يمارسوا نوعا من التأثير في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم.
- تهيئة المواطنين للمشاركة الشعبية القائمة علي الشعور بالمسئولية الجماعية بدافع من الرغبة الحقيقية والتي لا أثر فيها للذاتية أو الكسب المؤقت .
- إتاحة الفرصة لإتساع دائرة المشاركة لكل المواطنين لتشمل المرأة والشباب، والسماح للمواطنين بحضور جلسات المجالس الشعبية المحلية.
- مساعدة المواطنين لزيادة كفاءتهم وقدرتهم علي حل المشكلات المجتمعية من خلال النظر إلي المشكلات من المنظور الصحيح ، ومراعاة البدائل المتنوعة لمواجهة مشكلات المجتمع المحلي وزيادة الوعي الذاتي وتعلم مهارات حل المشكلات مما يزيد من فاعلية مشاركتهم في مواجهة مشكلاتهم .
- تسهيل التفاعلات بين المواطنين في المجتمع من خلال زيادة الاتصال بينهم وتنسيق جهودهم وتسهيل العمل الجماعي بينهم .

الفصل الثامن

منظمات المجتمع المدني والتنمية

- أولا : تعريف المجتمع المدني .
- ثانيا : تعريف منظمات المجتمع المدني .
- ثالثا : أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية .
- رابعا : مجالات مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية .
- خامسا : معوقات مشاركة منظمات المجتمع المدني .
- سادسا : ضمانات نجاح مشاركة منظمات المجتمع المدني .

أولاً: تعريف المجتمع المدني :

لقد تعددت وجهات النظر حول تعريف المجتمع المدني ،ومن هذه المحاولات :

التعريف الأول : مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف .

التعريف الثاني : مجموعة التنظيمات والحركات الاجتماعية المستقلة وشبه المستقلة عن سلطة الدولة وأجهزتها والتي تسعى من خلال تعبئة إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية والروحية إلى إحداث تطورات مرغوب فيها لصالح الجماعات المهنية والتنوعية (ذكور ، إناث) والجيلية (أطفال شباب ، مسنين) وجماعات المصالح والشرائح والطبقات والقوي السياسية والاجتماعية .

التعريف الثالث : مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية للرسمية وشبه الرسمية، وهذه الكيانات تحتوي علي تشكيلة واسعة ابتداء بالأحزاب السياسية والنقابات وانتهاءً بالتجمعات المهنية والجمعيات الأهلية .

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي :

1- ليس هناك معنى محدد متفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني، وأن توظيف المفهوم معرفياً وسياسياً يرتبط ويتحدد بالسياق المجتمعي في اللحظة التاريخية التي يعيشها المجتمع .

2- يتباين المفهوم تبعاً لاهتمامات وأهداف الباحثين ،ويترادف هذا المفهوم مع مفهوم المنظمات غير الحكومية .

3- تتحدد أركان المجتمع المدني فيما يلي :

الركن الأول : قيام منظمات المجتمع المدني واعتمادها علي الفعل الارادي الحر ، وبذلك فهذه التنظيمات لا تتضمن تنظيمات الجماعة القرايية كالأسرة والعشيرة والتقبيلة، لأن الفرد ليس له دخل في اختيار عضويتها حيث أنها مفروضة عليه بحكم المولد .

الركن الثاني : يتمثل في جماعة التنظيم ، فكل تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني يضم أعضاء اختاروا عضويتهم بإرادتهم الحرة وفقاً لشروط يتم التراضي عنها أو قبولها وقد تتغير شروط العضوية ولكن يبقى هناك تنظيم يميز المجتمع المدني .

الركن الثالث : يتمثل في أسس وقيم أخلاقية وسلوكية مرتبطة بعضوية المنظمة، هي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي تنظمها اللوائح التنظيمية والإجراءات والقرارات التي تصدر عن كل نمط من أنماط منظمات المجتمع المدني .

ثانيا : تعريف منظمات المجتمع المدني :

لقد ارتبط مفهوم منظمات المجتمع المدني بمفهوم المجتمع المدني ذاته وظهرت بعض المحاولات ، ومن هذه المحاولات :

التعريف الأول : هي المؤسسات التي يتم تكوينها نتيجة لمبادرات شعبية ، ولا تهدف إلى الترويج ، وقد تضيق وظائفها لتقتصر على أعضائها أو قد تتسع لتشمل وظائف معينة (رعاية فئة المعاقين أو المسنين) أو تخدم المجتمع ككل (مؤسسات للرعاية الاجتماعية) .

التعريف الثاني : هي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية .

التعريف الثالث : هي المؤسسات الأهلية والشعبية والوطنية سواء كانت أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية ، والتي قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين ، وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها ، وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ، ولها بناء تنظيمي وهيكل إداري حر يمكنها من القدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات .

ومن هذه التعاريف يتضح ما يلي :

- 1- تركيز منظمات المجتمع المدني على المنظمات الأهلية والشعبية والوطنية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية .
- 2- العضوية الاختيارية ، بمعنى أن هناك قدر من الرضا والاختيار من الالتقاء بغض النظر عن صلات القرابة أو الوطن أو اللون .
- 3- منظمات المجتمع المدني ليست جزءاً من الجهاز الحكومي ولا تديرها مجالس إدارات يغلب على تشكيلها موظفين أو مسؤولين بالدولة ، وتدار أغلب منظمات المجتمع المدني بواسطة مجلس إدارة منتخب من بين الأعضاء المكونين لها في إطار العمل التطوعي .

4- لا تسعى منظمات المجتمع المدني لتحقيق أرباح ، وتعتمد أغلب ميزانياتها علي رسوم تقديم الخدمات ومساهمات أعضائها .

5- ينظم العمل بمنظمات المجتمع المدني لوائح ونظم خاصة لإدارة شئونها تتضمن قواعد التعيين والفصل ، واختيار مجلس الإدارة ، الميزانية .

6- هناك إجماع علي أن المؤسسات التالية يمكن اعتبارها ضمن منظمات المجتمع المدني هي :

- النقابات والاتحادات المهنية .
- الجمعيات الأهلية والخيرية وجمعيات تنمية المجتمع .
- الجمعيات الثقافية والرياضية .
- جمعيات واتحادات رجال الأعمال .
- الأحزاب السياسية .
- الأندية الرياضية .

ثالثا : أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية :

ترجع أهمية وضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية وضعا وتنفيذا ومتابعة وتقويما للأسباب التالية :

السبب الاول : تدعم القدرات المجتمعية في الاعتماد الذاتي واستثمار الجهود والإمكانات الأهلية الفكرية والمادية والمالية والأدائية المتوفرة في المجتمع ، مما يؤدي إلي تخفيض الأعباء الملقة علي عاتق الدولة باعتبار أن منظمات المجتمع المدني سند تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وتحقيق الأهداف المأمول الوصول إليها ببرامج وأنشطة التنمية .

السبب الثاني : تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتأكيد مفاهيم المشاركة المجتمعية والديمقراطية وتجاوز قيم السلبية والانعزالية والتواكل في المجتمع ، وإزكاء الوعي الاجتماعي والرأي العام المستنير والفاعلية والإيجابية وتوثيق الصلة بين الأهالي والمشروعات التنموية التي تخدم مصالحهم وتوسع نطاق الخدمات وتدعمها .

السبب الثالث : تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني في البرامج والأنشطة التي تتضمنها التنمية مساندة المواطنين لتلك العمليات والاهتمام بها وموازرتها ، مما يجعلها أكثر ثباتا واستمرارا وأعم فائدة وأقل تكلفة وأسرع إنجازا .

السبب الرابع : مساهمة منظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دوراً رائداً في ميادين وخدمات وأنشطة تنموية قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية أن تؤديها، وذلك يرجع إلى ما لما تتمتع به منظمات المجتمع المدني من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات المواطنين ، كما أنها تعمل على تعميق معاني الديمقراطية لإدارة الخدمات التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب ، مما يخلق مجتمعاً متماسكاً مترابطاً قوياً لا يعرف مواطنوه مشاعر العزلة والاعتزاب.

السبب الخامس : أن منظمات المجتمع المدني تمثل جماعات للتعبير في المجتمع وأقدر على الاتصال بالقواعد الجماهيرية بحكم طبيعتها التطوعية ، ومن ثم تكون أقدر على تلمس حاجات المواطنين الحقيقية وتمثل تطلعاتها والتعبير عنها ، كما أنها الأكثر على صياغة أنسب السياسات في مجالات التنمية المتعددة.

السبب السادس : توفر منظمات المجتمع المدني خدمات فريدة متعددة لا يمكن أن توفرها لوائح المؤسسات الحكومية غير المرنة ، خاصة وإن كثيراً من الأشخاص في بعض المجتمعات المحلية لا يجدون الخدمات التي يحتاجون إليها مثل أندية المعاقين أو دور المسنين أو لا تتاح لهم خدمات تلك المؤسسات نظراً لعدم انطباق شروط المؤسسات الحكومية عليهم .

السبب السابع : يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بالتنوع بموارد الخدمات التي يوفرها المجتمع عن طريق مكاتب تقديم المشورة للمواطنين وتوجيه نظر الأجهزة الحكومية نحو بعض المشكلات الخاصة التي لم تنتبه إليها ، إلى جانب القيام بالبحوث لاكتشاف الحاجات الاجتماعية والصحية في المجتمع المحلي، واقتراح التشريعات الاجتماعية ، وحث السلطات الحكومية لاتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لإشباع تلك الاحتياجات .

السبب الثامن : قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى الفقراء والمحتاجين لمساعدتهم خارج نطاق الخدمات الحكومية نتيجة قدرتها على الاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية ومعايشة الواقع الاجتماعي ، مما يميز برامجها بالموضوعية والقدرة على إشباع احتياجات ومطالب حقيقية في إطار من عدالة تقديم خدماتها.

رابعاً : مجالات مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية :

في عصر العولمة والخصخصة يتراجع دور الدولة في المشروعات الخدمية ويتعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني ، وفي إطار ذلك فإن هذه المنظمات يمكن أن تقوم بما يلي لتحقيق التنمية :

(1) المساهمة في التعرف علي الاحتياجات والمشكلات المجتمعية بطريقة أكثر مصداقية وواقعية ولتكون أساساً لوضع سياسة تنمية تتسم بالموضوعية وتسهم في إشباع الاحتياجات وتواجه المشكلات .

(2) تشجيع الأنشطة التطوعية في مجالات العمل الاجتماعي ومساهمة المواطنين بالجهد والمال في تمويل المشروعات التي تتضمنها سياسة الرعاية الاجتماعية .

(3) المساهمة في علاج المشكلات المجتمعية ، خاصة مشكلة بطالة الشباب عن طريق إقامة مراكز تدريب والإسهام في تشغيل الشباب ، ومشكلة الأمية عن طريق فتح فصول محو الأمية ، ومشكلة التلوث البيئي عن طريق المشروعات التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني لهذه الأغراض .

(4) الإسهام في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين كالخدمات التعليمية عن طريق بناء مزيد من المدارس ، والرعاية الصحية عن طريق إنشاء المستوصفات والمستشفيات التي يكون العلاج فيها بأجور رمزية ، حل مشكلة الإسكان عن طريق الإسهام في بناء مساكن لمحدودي الدخل وتيسير تملكها لهم بقروض ميسرة .

(5) المساهمة في مجالات رعاية الشباب ، رعاية الأسرة والطفولة والأمومة ، رعاية المسنين ، حماية مصالح الطبقات الفقيرة ، تقديم المساعدات المالية كمجالات للرعاية الاجتماعية تقع في إطار الأهداف التي تنص لائحة النظام الأساسي لتلك المنظمات علي تحقيقها .

خامساً : معوقات مشاركة منظمات المجتمع المدني بدورها في تحقيق التنمية :

يعتبر ضعف دور منظمات المجتمع المدني في القيام بمسؤوليات التنمية من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف المجتمع .

ومن أهم أسباب ضعف دور منظمات المجتمع المدني ما يلي :

السبب الأول : غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني من جهة وبينها وبين المنظمات الحكومية من جهة أخرى ، وعدم تحديد دور لكل منهما في تكامله مع أنوار الأخرى في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي تحقق أهداف التنمية في المجتمع .

السبب الثاني : ضعف الموارد المالية المخصصة لمنظمات المجتمع المدني لضعف التبرعات وقلة مساهمات الأعضاء واعتمادها في كثير من الأحيان علي الإعانات الحكومية ، مما يقلل من مدي مساهمتها في القيام بمسؤولياتها تجاه توفير خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقع في إطار اختصاصاتها لتحقيق أهداف التنمية.

السبب الثالث : اقتصر عمل كثير من الجمعيات الأهلية كأحدي منظمات المجتمع المدني علي ممارسة نشاطها في مجال واحد من المجالات التي تتضمنها التنمية وتضارب نشاط بعضها مع البعض الآخر ، مما يعطل تحقيق أهداف التنمية في المجتمع أو يقلل من أهميتها للمستفيدين منها .

السبب الرابع : افتقار أغلب منظمات المجتمع المدني للفنيين أو التخصصات التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في إطار عمليات التنمية ، وضعاً أو تنفيذاً أو تقويماً والتي تحتاج غالباً إلي توفر كفاية وكفاءة العناصر البشرية المؤهلة للقيام بذلك المسؤوليات .

السبب الخامس : وجود بعض القيود القانونية والتشريعية التي تفرضها الدولة علي حركة منظمات المجتمع المدني ، وغياب استقلالية هذا القطاع في إطار الرقابة البيروقراطية من المؤسسات الحكومية ، مما يعوق تلك المؤسسات عن القيام بحرية في تحقيق أهداف التنمية في المجتمع .

سادساً : ضمانات نجاح مشاركة منظمات بالمجتمع المدني في مسؤوليات التنمية :

إن المشاركة المنشودة لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية في المجتمع تتم إذا ما توافرت عدة ضمانات . ومن أهم تلك الضمانات :

الضمان الأول : إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة كل حسب قدراتها وطاقاتها وموقعها في صنع وصياغة سياسة التنمية من خلال التعبير عن الاحتياجات والمشكلات وتوضيح الاختيارات اللازمة لرسم السياسة واتخاذ القرار الخاص بخدمات التنمية في المجتمع .

ولن يتم ذلك إلا من خلال توافر ثقافة ديمقراطية مدنية يلتزم بها أطراف المجتمع المدني بحيث تعكس عمق الالتزام بالثقافة المدنية المعاصرة مع مشاركة جماعية في صنع القرار علي أساس من الحوار والتسامح واحترام الرأي الآخر وإدارة الاختلافات سلمياً ، وتعميق نشر الممارسة الديمقراطية وثقافة الحوار الحر والاعتراف بالتنوع والتوافق .

الضمان الثاني : تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تحمل مسؤوليات وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالتنمية ، مع إتاحة توسيع فرص العمل واكتساب المعرفة والمهارة ، وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لتلك المنظمات حتي تكون قادرة علي تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون في إطار مجال عمل واهتمام كل منظمة حسب طبيعة تكوينها وأهدافها.

ولن يتم ذلك إلا بتوافر بنية أساسية للمجتمع المدني سواء كانت أحزاب سياسية متعددة ، منظمات أهلية ، جماعات أو نقابات مهنية وعماله جمعيات واتحادات رجال أعمال ، منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات .

الضمان الثالث : توفير وتدريب القيادات الشعبية والتطوعية لمنظمات المجتمع المدني حتي تكون أكثر قدرة علي توجيه البرامج والمشروعات وشحن الطاقات المجتمعية ، وتعظيم التفاعل بينها علي أساس من دراسة الواقع واتخاذ الوسائل والأساليب العلمية والتقنية اللازمة لتحريك هذه الطاقات للاستفادة من جهود كافة المواطنين في تدعيم برامج التنمية بما يحقق الأهداف الوقائية والعلاجية والتنموية التي يسعى المجتمع لتحقيقها :

الضمان الرابع : توفير قنوات اتصال بين الأجهزة المركزية (الاتحادات النوعية والإقليمية) ومنظمات المجتمع المدني خاصة الهيئات الأهلية علي المستوى المحلي ، بما يضمن تدفق المعلومات والتوجيهات من المستويات الثلاثة لها ، وبما يحقق في نفس الوقت توصيل مشكلات العمل الميداني واحتياجاته وتطوراتها في مجالات التنمية إلي المستويات الأعلى بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية بصورة أفضل .

الضمان الخامس : اهتمام منظمات المجتمع المدني بالتحديد الواضح للمجالات التي تعمل بها وتوسيع وتنوع خدماتها في إطار مجالات التنمية ، وإعادة النظر في أهدافها وأساليب عملها بما يجعلها أداة مؤثرة في دفع عجلة التنمية عن طريق

زيادة جهودها في العمل الاجتماعي الإنمائي ، بالإضافة إلى تنسيق برامجها وتكثيف جهودها حتى لا يستمر تشتت جهود هذه المنظمات وتآثر أعمالها ومشروعاتها سلباً بذلك للتشيت .

الضمان السادس : تقديم العون الفني والمادي لهذه المنظمات حتى يتمكن برامجه من المواجهة الحقيقية لاحتياجات فئات السكان الذين تعطيهم سياسة التنمية أولوية من ناحية وحتى تتمكن من حفز الأهالي لزيادة مساهمتهم في خدمة أنفسهم والمشاركة الإيجابية بها من ناحية أخرى .

الضمان السابع : إعادة النظر في التشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني في ارتباطها بالهيئات الحكومية في ضوء ما يعترى المجتمع من تغيرات داخلية وخارجية ترتبط بمفاهيم العولمة والخصخصة ، وما يترتب على تلك المفاهيم من ضرورة تحديد علاقة دور منظمات المجتمع المدني كشريك مع المؤسسات الحكومية في إطار السياسة العامة في المجتمع .

وذلك ضماناً لعدم حدوث تصادم بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني وتحقيق التوافق والرضا العام في إطار ما يحدده الدستور والقانون وزيادة فاعلية تلك المنظمات في تقديم خدمات التنمية .

الضمان الثامن : أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتبني قضايا التمكين لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن تأخذ بالنظرة الكلية لمشكلات المجتمع في ارتباطها بالمشكلات الإقليمية والدولية ، ولا يقتصر دورها على علاج المشكلات التي تظهر فقط بل تضطلع بأدوار وقائية وعلاجية وتنموية .

الضمان التاسع : أن يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني وعي ورؤية وتصوراً واضحاً لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن تتبنى مواقف للدفاع أو المناصرة لمساندة الفئات الضعيفة والمهمشة التي تحتاج إلى خدمات التنمية أكثر من غيرها من فئات المجتمع حتى تكون قادرة على مساعدتها على أساس علمي سليم .

الباب الرابع

مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات

الفصل التاسع : مفهوم الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات

الفصل العاشر : اعداد الاختصاصي الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمعات

الفصل الحادي عشر : مداخل الخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات

الفصل الثاني عشر : معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية ومقومات نجاحها في تنمية المجتمعات

الفصل التاسع

مفهوم الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات

- اولا : تعريف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات**
- ثانيا : اهداف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات**
- ثالثا : فلسفة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات**

اولا : تعريف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات :

يأخذ مفهوم الخدمة الاجتماعية في الآونة الحالية الطابع التنموي الذي يربط جهود مهنة الخدمة الاجتماعية وممارستها في المجالات المختلفة - ومنها مجال تنمية المجتمعات - ببرامج ومشروعات خاصة، وأن المجتمعات النامية تحتاج الى مشاركة سكان المجتمعات المحلية في تحقيق أفضل للاحتياجات المجتمعية لأنهم أعرف بحاجاتهم وقدراتهم وأكثر شعورا بمشكلاتهم وفوق ذلك فهم طاقة هائلة ينقصها شئ من التوجيه والمعرفة والامكانيات لتتطابق في مسالك الاصلاح الاجتماعي وتحقيق التنمية.

ومن المتفق عليه أن الخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على المعرفة العلمية والمهارة في التعامل مع الوحدات الانسانية ،وهي تستخدم استراتيجيات معينة تتصل بالأفراد والجماعات والمجتمعات لتحقيق التكيف والتقدم وتحسين مستوى الحياة الانسانية، كما إنها مهنة وطريقة مؤسسية لمساعدة الناس من أجل حمايتهم ومساعدتهم على حل مشكلاتهم من أجل اعادة وزيادة قدراتهم على أداء وظائفهم الاجتماعية .

ومن المجالات التي يمكن للخدمة الاجتماعية أن تمارس فيها مجال تنمية المجتمعات ، لذا فإنه يلزم تحديد تعريف الخدمة الاجتماعية في هذا المجال حيث لا يوجد أية محاولات لتعريف الخدمة الاجتماعية في هذا المجال .

ويمكن من جانبنا أن نعرف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات بأنها: الأنشطة المهنية لتطبيق طرق وأساليب وتكنيكات مهنة الخدمة الاجتماعية بالمجتمعات بالتعاون مع التخصصات الاخرى لمساعدة المؤسسات الموجودة بتلك المجتمعات على تقديم الخدمات المتوفرة وايجاد خدمات جديدة وبناءة للرعاية الاجتماعية لصالح الأفراد والجماعات والمجتمعات ، بما يسهم في تنمية المجتمع تنمية شاملة متوازنة وتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي لسكانه باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف في ضوء الازواضع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وبما يتسق مع خطة التنمية القومية .

ويتضح من التعريف السابق ما يلي :

1 - تنمية المجتمعات أحد مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التي يستخدم فيها الاختصاصي الاجتماعي معارف ومهارات وقيم المهنة

لتحقيق الأهداف التنموية، أو أنها عبارة عن أنشطة مهنية يمارسها أخصائيون أعدوا لذلك اعداداً نظرياً وعملياً بالتعاون مع التخصصات الأخرى على أساس أن مهنة الخدمة الاجتماعية هي إحدى المهن العاملة والمتعاونة مع غيرها من التخصصات لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

2- يمارس الاخصائي الاجتماعي طرق الخدمة الاجتماعية الاساسية (طريقة خدمة الفرد ، طريقة خدمة الجماعة ، طريقة تنظيم المجتمع) والطرق المساعدة (الادارة في الخدمة الاجتماعية ، البحث في الخدمة الاجتماعية) ومنهج التخطيط لتحقيق أهداف ممارسة دوره في المؤسسات الموجودة في تلك المجتمعات لمساعدة تلك المؤسسات على تحقيق الاهداف المنوطة بها في اطار من التكامل والتنسيق بينها .

3- يستخدم الاخصائي الاجتماعي في ممارسته لعمله استراتيجيات أهمها استراتيجيات التفاوض ، استراتيجيات التضامن ، واضعاً في الاعتبار الارتباط بينهما حتى بالنسبة للموقف الواحد والمشكلة الواحدة ، ويحتاج في ذلك الى مهاراته لكي يتمكن من الربط بين تلك الاستراتيجيات حيث انها متداخلة ومتراكبة .

4- يخدم الاستراتيجيات السابقة تكتيكات تعتبر الترجمة الحقيقية والواعية للاستراتيجية ، أى أنها تساعد على تنفيذ الاستراتيجيات ومن هذه التكتيكات:

- تكتيك التغيير الجذري.
- تكتيك العمل من خلال بناء القوة المؤثرة في المجتمع .
- تكتيك المساعدة الذاتية
- تكتيك العمل الجماهيري الشعبي
- تكتيك التدخل المهني لحل المشكلة.

5- يمارس الاخصائي الاجتماعي أدواراً لتحقيق الاهداف من خلال ممارسته المهنية داخل المنظمات الموجودة بالمجتمع والمسئولة عن تنميته او مع المجتمع المحلي والقيادات الشعبية داخل ذلك المجتمع ويمكنه أن يمارس أكثر من دور في الموقف الواحد .

6- يلتزم الاخصائي الاجتماعي عند ممارسته للمهنة في مجال تنمية المجتمعات بمبادئ تمكنه من تحقيق عملية المساعدة التي تسعى الخدمة

الاجتماعية لتحقيقها من خلال عملها في المجتمع خاصة عند تطبيق مداخل العمل المهني تبعاً لموقف التدخل ومنها : مدخل المساعدة الذاتية ، مدخل حل المشكلة ، مدخل التنمية المحلية ، وغيرها من المداخل التي يستوجبها العمل المهني مع تلك المجتمعات .

7- تستهدف الخدمة الاجتماعية من ممارستها في مجال تنمية المجتمعات وعملها بالمنظمات المختلفة مساعدة تلك المنظمات على تقديم الخدمات المعدة (في شئون التعليم ، الصحة ، الاسكان ، الشئون الاجتماعية الخ) ، وإيجاد خدمات جديدة وبناءة للرعاية الاجتماعية من خلال تلك التنظيمات بما يساعد في قيام تلك التنظيمات بتحقيق أهدافها التنموية والمساهمة في تنمية المجتمعات تنمية شاملة.

8- هذه الممارسة تهدف أساساً لتدعيم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لسكان المجتمع من خلال مواجهة مشكلاتهم الفردية والجماعية والمجتمعية وزيادة الأداء الاجتماعي لهم ، أي أنها تهتم أساساً بتنمية الطاقات البشرية لسكان المجتمع وتأهيلها للمشاركة والتوحيد الذاتي لتنمية المجتمع ، أي أن للخدمة الاجتماعية أهدافاً علاجية وقائية ونامية في نفس الوقت .

9- تتحدد وظائف الخدمة الاجتماعية مع المجتمع في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يتسق مع خطة التنمية القومية، على اعتبار أن تنمية المجتمع جزء من خطة التنمية الشاملة على مستوى الدولة بوجه عام.

ثانياً : أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات :

تمر المجتمعات بمراحل تغير سريعة ويحاول كل مجتمع أن يوفر الرعاية والرفاهية لمواطنيه عن طريق رفع مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتطلب هذه المهمة أن يقوم المواطنون بتحديد أهدافهم في المجتمع المحلي في ضوء السياسة العامة للمجتمع ، ويقتضي ذلك التعاون الصادق من جميع سكان المجتمع عن طريق الأجهزة المتوفرة في هذا المجتمع سواء كانت حكومية أو أهلية .

ولا بد من الإشارة في البداية ان هناك ثمة تطابق بين الاهداف التي تسعى الى تحقيقها مهنة الخدمة الاجتماعية - وبالتالي طرقها بصفة عامة - وبين أهداف

تنمية المجتمعات حيث تنحصر أهداف كل منها في المساهمة في تنمية المجتمع تنمية شاملة متوازنة أى أحداث تغييرات اجتماعية مقصودة مخططة للانتقال بالمجتمع من وضع الى وضع آخر أفضل وبالتالي تحسين مستويات المعيشة لسكان المجتمع .

ويمكن تحديد أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات من خلال تحديد الهدف العام للمهنة والاهداف الجزئية والاهداف الفرعية التى تسعى لتحقيقها.

وفيما يلي توضيحاً لكل منها :

(1) الهدف العام :

ارتباطاً بمحددات التدخل المهني لمهنة الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المهنية يتحدد الهدف العام الذي تسعى اليه من ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات في مساعدة تنظيماتها المختلفة من القيام بوظائفها ومن تحقيق أهدافها التنموية والمساهمة في تنمية المجتمع تنمية شاملة متوازنة وتدعيم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لسكان هذا المجتمع بالتعاون مع التخصصات الأخرى العاملة في مجال تنمية المجتمعات .

(2) الاهداف الجزئية :

تتطلب ممارسة العمل المهني للخدمة الاجتماعية ترجمة هذا الهدف العام الى اهداف جزئية يمكن أن نحددها فيما يلي :

1- اهداف تخطيطية :

حيث أن المنظمات الموجودة بالمجتمع لها دور أساسي في التخطيط للتنمية وعلى ذلك نتحدد أهداف المهنة في هذا المجال في مساعدة تلك المنظمات على تحقيق أهدافها التخطيطية من خلال :

- * المساعدة في وضع سياسة عامة للإصلاح في المجتمع.
- * المساعدة في دراسة المجتمع كوحدة لتحديد احتياجاته وموارده.
- * المساعدة في ترتيب الاحتياجات والمشكلات المختلفة حسب أهميتها للمجتمع (تحديد أولوية الاحتياجات والمشكلات) .
- * المساعدة في تحديد الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن اتاحتها لتحقيق أهداف المجتمع في التنمية الشاملة والمتوازنة .

* المساهمة فى اتخاذ أفضل القرارات التخطيطية لوضع خطة تنمية المجتمع وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

* المساهمة فى تحديد مراحل زمنية لتنفيذ خطة التنمية المجتمعية، وقرارات توزيع مسؤوليات تنفيذ الخطة عل كافة المؤسسات الانتاجية والخدمية لتوفير أفضل مستوى من المعيشة لسكان المجتمع .

ب-اهداف تنسيقية :

لما كان تحقيق التنمية المتوازنة فى المجتمع يحتاج الى التنسيق بين المؤسسات والايهزة المختلفة الموجودة فى المجتمع سواء كانت أهلية أو حكومية لضمان عدم تكرار الخدمات والاعمال وكذلك الاقتصاد فى النفقات فإن الخدمة الاجتماعية تسعى لتحقيق تلك الاهداف التنسيقية .

ويتم تحقيق تلك الاهداف من خلال :

* المساهمة فى التنسيق بين الجهود المختلفة جغرافيا ووظيفيا على مستوى المجتمع الذي يعمل به الاخصائي الاجتماعي، وبين هذا المجتمع وغيره من المجتمعات الاخرى .

* المساهمة فى التنسيق بين الجهود الاهلية والحكومية جغرافيا ووظيفيا على مستوى المجتمع .

* المساهمة فى التنسيق بين المنظمة التى يعمل بها الاخصائي الاجتماعي وغيرها من المنظمات الموجودة فى المجتمع أو خارجه .

* المساهمة فى التنسيق بين جهود مهنة الخدمة الاجتماعية وجهود التخصصات الاخرى لتوفير افضل مستوى من الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع .

ج-اهداف تدعيمية:

ترتبط تلك الاهداف بتدعيم دور الايهزة المختلفة لخدمة المجتمع وتحقيق تنميته ويتضمن ذلك قيام مهنة الخدمة الاجتماعية بمايلى :

* المساهمة فى تدعيم المنظمات الاهلية والحكومية التى تخدم المجتمع، عن طريق المساهمة الفنية وزيادة تمويل انشطتها بالجهود الذاتية لسكان المجتمع .

* المساهمة فى رفع مستوى الخدمات التى تقدمها المنظمات الموجودة بالمجتمع وانشاء نماذج من الخدمات كأمثلة يحتذى بها وإيجاد خدمات جديدة وفقا لاحتياجات سكان المجتمع .

* المساهمة فى زيادة فاعلية المنظمات المجتمعية فى اشباع احتياجات سكان المجتمع وزيادة قدراتها على تحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة تلك الاحتياجات والمشكلات من خلال استخدام الاسلوب العلمى .

* المساهمة فى حل المشكلات التى تواجه وتحول دون تحقيق تنمية المجتمع، وزيادة قدرة المنظمات على القيام بأدوارها وذلك بتنظيم دورات تدريبية تزيد من معارف وخبرات العاملين بها وتنمية مهاراتهم فى اداء مهام ادوارهم .

د- اهداف خاصة بالمجتمع ككل :

تسعى الخدمة الاجتماعية من خلال عملها مع المجتمعات الى تحقيق اهداف خاصة بالمجتمع.

ويتم ذلك من خلال :

* تشجيع المواطنين والقيادات المحلية على بدأ خدمات جديدة يحتاجها المجتمع خلال الخطة التى تقترحها المنظمات المجتمعية المسؤولة عن تنمية المجتمع .

* المساعدة فى انكاء الوعي الاجتماعى والانتاجى بين سكان المجتمع عن طريق استخدام مبادئ وادوات العمل المهنى مما يزيد ويحسن مستوى مشاركة السكان فى برامج التنمية الشاملة بالمجتمع .

* المساعدة فى حل المشكلات المجتمعية ورفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع من خلال مساعدة سكانه على الانتفاع الكامل بامكانياتهم ومواردهم وتحسين علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم للعمل الجماعى الموجه لاحداث التغيير المقصود لمواجهة المشكلات المادية والمعنوية فى تلك المجتمعات فى اطار من التوازن .

* المساهمة فى اكتشاف القيادات الشعبية من بين سكان المجتمع وتنميتها ودفعها للقيام بدورها لمساعدة المجتمع على تحقيق اهدافه .

(3) الاهداف الفرعية :

لكى تتمكن الخدمة الاجتماعية من تحقيق الاهداف الجزئية والهدف الاستراتيجى العام يلزم ان تسعى لتحقيق الاهداف الفرعية التالية :

- * تحسين وتقوية العلاقات المتبادلة بين العاملين بمنظمات المجتمع .
- * تدعيم التعاون والتنسيق بين المجلس الشعبى المحلى والمجلس التنفيذى على مستوى المجتمع والعمل على منع تكرار جهودهما .
- * تدعيم التعاون بين المنظمات الموجودة وسكان المجتمع الذى تقع فى اطاره تلك التنظيمات والعمل على زيادة استفادتهم من تلك المؤسسات بافضل صوره ممكنة.
- * استئارة المواطنين للمشاركة فى المشروعات التنموية وفيما يتخذ من قرارات بشأنهم وشان مجتمعهم مع زيادة التعاون بين افراد المجتمع .
- * تدعيم شعور المواطنين داخل المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية ورغبتهم فى تنمية مجتمعهم.
- * وضع الخطط اللازمة لتنفيذ الاعمال التى تتطلبها عمليا تنمية المجتمع تنمية شاملة .

والحقيقة ان تحقيق الاهداف الفرعية يساعد على تحقيق الاهداف الجزئية والتي بدورها تؤدي لتحقيق الهدف العام ، وهو احداث تغييرات اجتماعية مقصودة فى المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة .

ثالثا: فلسفة الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمعات :

(1) مفهوم الفلسفة :

الفلسفة فى مفهومها العام تعنى انها :

موقف او تصور شامل تجاه الكون او المجتمع او الانسان وتصور منطقى للعلاقات التى تربط كل ظاهرة بالآخرى استنادا الى منهج خاص ، وبطبيق ذلك المنهج على الماضى والحاضر يكون استخلاص تلك الكليات التى تكون الاطار النظرى الذى يتحرك خلاله عندما ينزل بالنظرية الى الواقع يقيّمها بالتجربة والممارسة . او هى الحقائق التى تقوم عليها الطريقة او العلم او المجال . او هى دراسة الاسباب والعلاقات التى تتصل بالاشياء والافكار التى يقوم عليها او ينطلق منها احد مجالات الفكر البشرى او النشاط الانسانى . وقد ينصرف مفهوم فلسفة

النظام الى الحاجات التي قضت بتطبيقه اصلا ، بالاضافة الى العوامل التي تـاثر بها خلال المراحل الزمنية التي مر بها والتي كان عليه ان يتكيف معها حتى يكتب له البقاء والاستمرار .

وفي ضوء ما سبق يمكننا ان نشير الى ان الفلسفة عبارة عن :

تصورات شاملة توجه العلوم والمهن والانشطة والنظم والمجالات ، وانها مجموعة الحقائق التي يستند عليها العاملون بمهنة الخدمة الاجتماعية ويعملون ويتفاعلون ويمارسون عملهم في تنمية المجتمعات مع كافة انساق التعامل (فرد ، أسرة ، جماعة ، منظمة ، المجتمع ككل) مسترشدين بها .

(2) اهم الاسس التي تستند عليها ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات :

ويمكن ان نحدد اهم الاسس التي تمثل الاطار الفلسفي لمهنة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات في الحقائق التالية :

الاساس الاول : ان الفرد وحدة الجماعة والجماعة وحدة المجتمع وان المجتمع لا بد ان يتغير لصالح افراده ، ومن هنا لا بد من كفالة حرية الجماعات داخل المجتمع وتعبير طاقات افرادها لتأكيد مبادئها بالعمل لصالح الجماعة وتغيير المجتمع الى الافضل .

الاساس الثاني : ان الجهود الشعبية تعبير عن الديمقراطية وعن احساس الاهالي بمسئولياتهم بتنمية مجتمعهم ، لذا لا بد من تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في اداء الخدمات اللازمة لسكان المجتمع ومعاونة الحكومة في التعرف على الاحتياجات والمشكلات والعمل على مواجهة تلك المشكلات واشباع الاحتياجات وتدعيم ايجابية الاهالي في تنمية مجتمعاتهم المحلية ، خاصة وان افراد المجتمع اكثر حساسية بما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح ومن ثم فان تلك الجهود الشعبية تساهم في اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع .

الاساس الثالث : ان الفرد وحدة دينامية متغيرة اى لديه القدرة على التغيير ومساعدة نفسه ذاتيا انطلاقا من الايمان بمساعدة الذات ، بمعنى اعتماد الفرد على نفسه في تلبية حاجاته دون ان يطمع كثيرا في مساعدة الدولة ولذا يلزم مساعدة افراد المجتمع لتنمية وزيادة قدراتهم على التغيير للافضل بتنمية قدراتهم الذاتية .

الاساس الرابع : ان هناك مسؤولية تضامنية ومتبادلة بين المواطنين نحو المجتمع ومن المجتمع الى الافراد المكونين له ، لذا فان المجتمع مسئول عن توفير فرص النمو المتكاملة لأفراده بحيث يخلق منهم مواطنين صالحين من خلال ما يوفره لهم

من تجارب اجتماعية. كما ان الافراد مسئولون عن المساهمة فى تنمية مجتمعهم وتحقيق حياة افضل لان مستقبل المجتمع وتقدمه هو من صنع افراده ، ويتضمن ذلك ضرورة المساهمات التطوعية والمشاركة الشعبية الفعلية من جانب المواطنين للمساهمة فى تنمية مجتمعاتهم .

الاساس الخامس : الايمان بان الاسلوب الديموقراطى سلوكا تعليميا يتعلمه الانسان من خلال الفهم الحقيقي له ومن الممارسة الفعلية للحياة الديمقراطية ، وأن الديمقراطية لا تتوفر عن طريق التعليم فحسب بل انها أسلوب يجب أن يمارسه سكان المجتمع ويجب أن يكون للمجتمع حق تقرير مصيره وتحديد أهدافه بمعرفته ورضائه. حيث يتم تحقيق الممارسة الديمقراطية كسلوك فعلى من خلال مشاركة المواطنين فى اقتراح وتخطيط البرامج التى تشبع احتياجاتهم والمساهمة فى تنفيذها.

الاساس السادس : أن جماعية القيادة وتوافق الوسائل مع الاهداف فى احداث التغيير المبني على التخطيط العلمى السليم من أهم الضمانات التى تساعد الجماهير على تحقيق أهدافها المنشودة من التغيير وتدعيم الديمقراطية وتحقيق سيادة الارادة الشعبية وتدعيم سيادة القانون فى المجتمع .

الاساس السابع : أن للناس لديهم الرغبة فى أن يتغيروا كما أن فى مقدورهم أن يغيروا وأنه إذا ما اشترك سكان المجتمع فى عمليات تغييره فانهم يتغيرون فى نفس الوقت. خاصة ولأن الناس عندما يشتركون سوياً فى تحديد الأهداف والتخطيط والتنفيذ يعملون من اتجاهاتهم وتزداد قدراتهم ويكتسبون مهارات جديدة تجعلهم أكثر فاعلية للمساهمة فى تنمية مجتمعهم .

الاساس الثامن : أن تقسيم العمل كان منذ بدء المجتمعات الانسانية ضرورة حتمية فى كل نشاط انسانى ، ولذا فان تعقد مسئوليات الحكومة وتعددتها فى الوقت الحاضر يستوجب ويستلزم هذا التقسيم لضمان حرية الجماعة فى تغيير طاقاتها أفرادها والاعتماد الذاتى من خلال جماعية القيادة وتوثيق تعاون الأهالي مع الحكومة وممارسة الأسلوب الديموقراطي للإسراع بعملية تنمية المجتمع .

الاساس التاسع : ان اشترك أعضاء المجتمع تفكيراً وعملاً فى وضع البرامج الرامية الى تنمية مجتمعهم والنهوض بهم وفى تنفيذها من خلال لشارة الوعى بمستوى أفضل من الحياة عن طريق الاقتناع يمكن أن يبدل من نمط حياتهم ويزيد من قدراتهم على المشاركة فى برامج التنمية المحلية ورفع المستوى المعيشي

لأفراد المجتمع. وفي نفس الوقت تتأصل لديهم استمرار روح الاعتماد على النفس وتنمية القدرات على تحمل المسؤوليات تدريجياً وعدم الاعتماد بكل ثقلهم على المصادر الخارجية أو على السلطات الحكومية في حل ما قد يعترضهم من مشاكل في سياق حياتهم اليومية .

الاساس العاشر : ان المواطنين يتكربون على طريقة التفكير وينمونها في شخصياتهم عن طريق الاسهام الفعلي والمشاركة الواقعية في تنمية مجتمعهم تحت إرشاد فني فهم يجتمعون ويناقشون ويقررون ويجمعون المال وينفذون ويقيمون وكل هذا يجعل من المجتمع بمرور الوقت مجتمعاً أكثر قدرة على اصلاح حالة الاهتمام بأمر نفسه والمساهمة للجادة في تحقيق تنمية مستهقة .

الاساس الحادي عشر : إن الجهود الحكومية في أنشطة المجتمع المحلي مكملية ومساعدة للجهود الأهلية لسكان تلك المجتمعات وتحقيق اللامركزية وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية ، وتقوم بأنوار تنفيذية فعالة في الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة ، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للملازمة أمام المجتمع المحلي، وترعى ضبط توجهات التنمية المحلية في اطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين التي تنظم تحقيق التنمية في المجتمع بأسرة.

الاساس الثاني عشر : الاعتماد على المنهج العلمي في كافة مراحل اعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة تنمية المجتمع من خلال معونة فنية تقدم لذلك المجتمع، على أساس أن تبادل الخبرة هو الأساس في نجاح وتحقيق تنمية شاملة متوازنة في المجتمع خاصة اذا توفر الاعتماد على التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميع أنشطة التنمية في المجتمع أياً كانت مصادرها والأطراف المسنولة عنها شعبية أو حكومية، وتأكيد الادراك لهذا التكامل لدى كافة المشاركين في تلك الأنشطة .

الاساس الثالث عشر : الاعتماد على العمل المؤسسي من خلال منظمات أهلية ذاتية الاعتماد لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع لتنميته عدالة توزيع عائداتها، مع العمل على تنمية تلك المؤسسات لتواصل واستمرارية التنمية في المجتمع مستقبلاً. وهذه الأسس هي التي تشكل الأساس الفلسفي الذي تستند عليه مهنة الخدمة الاجتماعية في ممارسة عملها بالمجتمعات وهي كل لا يتجزأ، أي أنه لا قيمة لتحقيق أي منها دون تأكيد الأسس الأخرى .

الفصل العاشر
اعداد الاخصائي الاجتماعي وادواره
في مجال تنمية المجتمعات

- اولا : الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات**
ثانياً : الصفات المهنية اللازمة للاخصائي الاجتماعي
ثالثا : ادوار الاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات

اولا : الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي للعمل في مجال تنمية المجتمعات :

يعتبر الاخصائي الاجتماعي من القوى البشرية التي تساهم مع غيرها من المتخصصين في تحقيق أهداف التنمية بالعمل في المؤسسات الأولية أو الثانوية للخدمة الاجتماعية ، ومن هنا كان لا بد من الاهتمام بالاعداد المهني للاخصائي .
ويقصد بالاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي:

تكوين الشخصية المهنية له وذلك بتعليم طلاب الخدمة الاجتماعية أساسيات المهنة واكسابهم الاتجاهات السليمة في مجال التفاعل الوظيفي .

ومن وجهة نظرنا : فإن هذا الاعداد مهما اختلفت وسائله بين اعداد نظري وتدريب عملي فإنه يهدف الى تزويد الطالب بمعارف ، خبرات ، مهارات ، اتجاهات تمكنه من ممارسة عمله بعد التخرج بفاعلية .

ولما كانت الخدمة الاجتماعية في محاولتها لتحقيق أهدافها تتخذ سندا من :

أ- رغبة العميل واستعداده لبذل جهده ليكون خيراً مما هو عليه .

ب- مهارة الاخصائي الاجتماعي وميله لخدمة الناس.

ج- توافر المواد التي لا بد من استغلالها لخدمة لتساق التعامل .

وفي إطار هذه الدعائم الثلاثة كان لا بد من اعداد الاخصائي الاجتماعي للقيام بدوره في تنمية المجتمعات ، وهذا يتضمن أن يكتسب طالب الخدمة الاجتماعية أثناء اعداده معارف ، خبرات ، مهارات واتجاهات تساعد في تأديته عمله .

ويمكن أن نحدد متطلبات الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمع فيما يلي :

المطلب الاول : المعارف اللازمة للاخصائي الاجتماعي :

ان منهج الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي يجب أن يتضمن المعرفة الأساسية لممارسة الجانب الفني والجانب الاداري في المنظمات المسؤولة عن تنمية المجتمعات، وحتى يصبح الاخصائي الاجتماعي أكثر فاعلية في ممارسة دوره لا بد أن تكون لديه القدرة على الاختيار والاستخدام الأمثل للمعارف .

ويمكن أن نحدد المعلومات التي يلزم أن يعرفها ويفهمها الاخصائي حتى يكون قادراً على ممارسة دوره بفاعلية في مجال تنمية المجتمعات فيما يلي :

١- المعارف المتعلقة بمجال تنمية المجتمعات من حيث :

* غرض ووظيفة التنظيمات التنموية وفلسفتها وكيفية تطويرها بحيث تكون قادرة على اشباع الاحتياجات المتجددة للمواطنين القاطنين فى هذا المجتمع.

* نوع العملاء الذين تخدمهم تلك التنظيمات من ناحية السن والجنس وأماكن إقامتهم وحاجاتهم وميولهم ومشكلاتهم .

* كيفية مساعدة التنظيمات لعمالها ووسائل تحقيق تلك المساعدة .

* معرفة سياسة التنظيمات المجتمعية الداخلية والعمليات التى تساعد على تحقيق تلك السياسة لتنمية المجتمع.

* المقاييس التى وضعتها تلك التنظيمات لتقييم الخدمات بها .

* معرفة مداخل العمل التنموي مع المجتمعات فى اطار مهنة الخدمة الاجتماعية .

* ميزانية التنظيمات وما تشتمل عليه من إيرادات ومصروفات .

* معارف مرتبطة بإعداد القادة للعمل مع المجتمع.

* العلاقة بين جماعات العمل ووسائل تسهيل الاتصال بين كافة سكان المجتمع.

* الجماعات التى تتعاون داخل المجتمع ووسائل تحقيق الأهداف المجتمعية .

* أسس التعامل مع المجتمع لتنميته .

ب- المعارف المتصلة بالمجتمع نفسه :

حتى يصبح الأخصائي أكثر فاعلية فى التعامل مع المجتمع فإن ذلك يقتضى معرفته بالمجتمع والظواهر المجتمعية من حيث الاحتياجات ، الموارد ، السنم الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فيه ، الطول البديلة للمشكلات .. الخ .

ومن أهم تلك المعارف :

* المؤسسات الاجتماعية المختلفة الموجودة فى المجتمع سواء كانت أهلية أو حكومية والعلاقة بين تلك المؤسسات وكيفية الاستفادة منها فى خدمة سكان المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة التى يستهدفها .

- * الدور والمتطلبات التي يوفرها المجتمع للمنظمات الموجودة به حتى تحقق أهدافها بالتركيز على معرفة موارد المجتمع وكيفية استخدامها .
- * تاريخ المجتمع وسماته وقيمه وعاداته والجوانب الثقافية لأفراده .
- * الشخصيات والقيادات المؤثرة في المجتمع والأدوار التي يقومون بها وكيفية الاستفادة منها.
- * احتياجات المجتمع ومشكلاته وتأثير ظروف المجتمع على الفئات التي تخدمها المؤسسات الموجودة به.

ج- المعارف المتعلقة بذاته :

- يلزم على الاخصائي أن يكون متقهما لذاته ودوره من خلال :
- * فهمه لذاته والمشاعر المرتبطة بالسلطة والمسئولية بمكانته ووضعه في المنظمة التي يعمل بها داخل المجتمع.
- * فهم دوره في تيسير عمل الافراد والجماعات في المنظمة التي يعمل بها لتحقيق الاهداف ، وطبيعة علاقاته بالقيادات المنتخبة والممثلة لسكان المجتمع في تلك المنظمات.
- * فهم علاقاته بجميع العاملين من نفس التخصص أو التخصصات الأخرى بالمنظمات المجتمعية ، من خلال فهمه للتنظيم الداخلي وطبيعة التعامل بينه وبين العاملين الآخرين في اطار التكامل والتنسيق بين كافة التخصصات العاملة في مجال تنمية المجتمع .

المتطلب الثاني : الخبرات اللازمة للاخصائي الاجتماعي : الخبرة عبارة عن :

- عملية التفاعل التي تتم بين الفرد والبيئة المحيطة به بما تتضمنه من مؤثرات مختلفة . ولكي تكون الخبرة ذات فاعلية فلا بد أن يتوفر فيها مبدأين هما :
- * **مبدأ اتصال الخبرة :** وهذا يعنى أن كل خبرة من الخبرات السابقة تعدل بطريقة ما من الخبرات اللاحقة وتعدل بها .
- * **مبدأ التفاعل :** ويعنى التفاعل بين الشخص والبيئة ، فكلما كان التفاعل بينهما اكبر كلما كانت الخبرة أفضل .

ويلاحظ أن مبدأى الخبرة والتفاعل لا يمكن فصلهما عن بعضهما ، فعن طريقهما تتتابع الخبرات وتنمو بطريقة طبيعية فلا يجد الفرد نفسه بعد اكتسابه

الخبرة جديدة وقد انتقل الى عالم آخر مختلف تماماً وإنما يجد نفسه وقد استخدم ما اكتسب من خبرات معرفية كأداة للتصرف في المواقف الجديدة ، إذ تقاس قيمة الخبرة بمدى اضطراد نموها وما يتبع ذلك من نمو في شخصية الفرد بأكملها، كما تقاس بدرجة تفاعلها مع بعضهما البعض الآخر.

ويمكن أن نحدد الخبرات التي يمكن أن يكتسبها الاخصائي الاجتماعي لممارسة عمله بالمؤسسات التنموية بالمجتمع في نوعين من الخبرات :

النوع الاول : خبرات مهنية :

وهي الخبرات المرتبطة بممارسة عمليات الخدمة الاجتماعية بالتأكيد على تكاملها في الممارسة وهذه الخبرات مرتبطة بالعمليات التالية :

عملية دراسة وبحث ، عملية تشخيص ، عملية اتصال ، عملية علاج ، عملية وضع خطة ، عملية تنفيذ ، عملية تدعيم ، عملية ارشادية ، عملية ابداعية ، عملية تعليمية وتربوية ، عملية اشرافية ، عملية متابعة وتقييم ، عملية تسجيل .

النوع الثاني : خبرات ادارية :

وهي الخبرات المرتبطة بممارسة العمليات الإدارية أو وظائف الادارة حسب وضع الاخصائي الاجتماعي الوظيفي بالمنظمة التي يعمل بها ، وبالنظر لتلك الوظائف بطريقة تكاملية وهذه العمليات الادارية هي : التخطيط ، التنظيم ، الرقابة ، التوظيف ، القيادة ، التوجيه ، اتخاذ القرارات . وذلك على اعتبار انه يمكن التمييز في عمل الاخصائي الاجتماعي (نظرياً) بين جانبين هما :

الجانب الاول : الخدمات الاجتماعية المهنية التي يقدمها لسكان المجتمع المستفيدين من خدمات المؤسسة التي يعمل بها ، ويطلق عليها الخدمات الفنية .

الجانب الثاني : الأعمال أو الاختصاصات التي تتصل بكيفية ادارة هذه المؤسسات ويطلق عليها الوظائف الادارية .

ويلزم ان يكتسب الاخصائي الاجتماعي حتى ينجح في عمله خبرات مرتبطة بما يلي :

* الحصول على الحقائق التي تتعلق بالمجتمع وبأجهزة التنمية المحلية بهذا المجتمع .

* تحليل الأوضاع الاجتماعية والخدمات اللازمة لمعالجة الحاجات الانسانية .

* اتخاذ القرارات بأفضل السبل التي تحقق أهداف تنمية المجتمع .
* التخطيط وتوزيع الموارد بين المشروعات والبرامج التي يحتاجها المجتمع .

* إقامة البناء التنظيمي ومهام العمل التي تتطلبها تنمية المجتمع الذي يعمل فيه في علاقته بالبناء التنظيمي على المستوى الرأسي والأفقى وظيفياً وجغرافياً .

* التسجيل والمحاسبة الخاصة بالعمل في تنظيمات تنمية المجتمعات .
* الامداد بالموارد المالية ومصادر تمويل منظمات التنمية وكيفية التصرف في مواردها للاتفاق على توفير الخدمات الاجتماعية لسكان المجتمع .

المطلب الثالث : المهارات اللازمة للاخصائي الاجتماعي : **تعرف المهارة بانها :**

القدرة على عمل شئ أو القدرة على استخدام المعلومات بفاعلية والتنفيذ والانجاز بسهولة ويسر .

والاختلاف في المهارة بين المهنيين وغير المهنيين يعتمد على ما يسمى بالبناء النظري ، وذلك لأن المهارة عند المهنيين تعتمد على البناء النظري للاخصائي الذي يدور حول المطالب التعليمية والتدريب المطلوب .

و تتمثل مهارة الاخصائي في قدرته على تطبيق المعلومات والمبادئ التي تعلمها ، وإدراكه وفهمه للعوامل المختلفة التي تؤثر في المواقف الاجتماعية ، ولا تظهر هذه المهارة الا في لثناء ادائه لمسؤولياته المهنية ، أى أن المهارة المهنية هي الأنشطة التي تشكل عمل الاخصائي الاجتماعي والتي تنتج عن ثلاث عمليات هي :

* ادراك وتحديد المعلومات مع القيم المهنية .

* تفاعل هذه المعلومات مع القيم المهنية .

* التعبير عن هذا التفاعل بالنشاط المهني المناسب .

ويحتاج اكتساب المهارة في الخدمة الاجتماعية الى تدريب مستمر وممارسة منظمة وخبرة مضبوطة لتنمية وإثراء منهجية الأداء . وحتى يمكن للاخصائي الاجتماعي أن يمارس دوره في مجال تنمية المجتمعات عليه أن يتسلح بمهارات متعددة منها :

(1) مهارة فكرية : تؤهله لمعالجة الأمور التي تواجهه بالمنظمة التي يعمل بها من خلال نظرة كلية متكاملة لمختلف جوانب العمل بالمنظمة ،على اعتبار ان هناك اعتماد متبادل بين أجزاء المنظمة وأن التغير في أى جزء من أجزائها يؤثر على الأجزاء الأخرى .

(2) مهارة انسانية : ويقصد بها القدرة على العمل والتفاعل مع الآخرين من خلال العمل المنظم داخل المنظمات المسؤولة عن تنمية المجتمع المحلي وخارجها. وهذا يرتبط بنظرة الاخصائي الى المنظمة التي يعمل بها كمجتمع بشري له أهدافه ومشكلاته واحتياجاته وذلك بهدف تحقيق الأهداف ، ولأن يتحقق ذلك إلا اذا أخذ الاخصائي الاجتماعي في اعتباره العوامل الانسانية التي تؤثر على كفاءة الأنشطة التي تمارس بالمؤسسة .

وهذه العوامل هي :

أ- القدرة على الاداء الفعلي للعمل واتحدد بالاتي :

- * المعرفة بالتعليم والخبرة والتدريب.
- * المهارة في تأدية العمل .

ب- الرغبة في العمل واتحدد بالاتي :

- * ظروف العمل المادية.
- * ظروف العمل الاجتماعية.
- * حاجات ورغبات العاملين والأعضاء.

وهذا يعنى فهم الاخصائي الاجتماعي للسلوك الانساني وحسن التعامل مع العاملين وأعضاء تلك المنظمات وهذا يساعد على :

- * معرفة الفروق الفردية بين اعضاء للمنظمات العاملة في المجتمع .
- * فهم دوافع كل عضو من أعضاء تنظيمات تنمية المجتمع
- * فهمه وتقديره لنفسه وسلوك الآخرين .
- * التعرف على أشكال السلوك غير السوى وكيفية توجيهه

(3) مهارة فنية :

ويتعلق بقدرة الاخصائي الاجتماعي على فهم طبيعة العمل المسئول عنه والقدرة على استخدام الأساليب الفنية الخاصة بهذا العمل بما يساعده على مواجهة المشكلات الفنية التي تعترضه أثناء الممارسة بفاعلية .

ومن أهم المهارات الفنية المرتبطة بممارسة عمل الاختصاصي الاجتماعي مع المجتمع والتي تساعد على اختيار التكنيكات الملائمة لمواقف معينة واستخدامها بصورة فعالة للمهارات الفنية التالية :

• المهارة في تحديد الانساق الرئيسية عند ممارسة عمله بالمنظمات الموجودة بالمجتمع (النسق المسئول عن احدث التغيير - نسق العميل - النسق المستهدف) .

• المهارة في تكوين العلاقات المهنية المناسبة بينه وبين المهنيين الآخرين سواء داخل المنظمة التي يعمل بها أو خارجها في نفس المجتمع أو بالمجتمعات الأخرى وظيفياً وجغرافياً .

• المهارة في ممارسة التأثير في المواقف حسب ما تتطلبه تلك المواقف من تدخل مهني واستخدام المدخل والادوات والمبادئ اللازمة لكل موقف .

• المهارة في وضع خطة العمل المهني في اطار العمل الفريقى مع التخصصات الأخرى بما يحقق الأهداف التنموية في المجتمع.

• للمهارة في جمع البيانات التي تساعد على التخطيط السليم لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة في المجتمع .

• المهارة في تقدير الموقف ودراسة المشكلات والتعرف على أسبابها وتأثيراتها المختلفة كأساس للتدخل لمواجهتها تحقيقاً لتنمية المجتمع .

• المهارة في انتهاء العمل وتقييم الجهود وتحقيق عنصر الاستمرارية لهذه الجهود كأساس لتطوير العمل للمهني وتحقيق الأهداف بصورة أفضل .

بالإضافة الى مراعاة العوامل الفنية التي تتوقف عليها كفاءة الأنشطة التي تمارس داخل المجتمع وهذه العوامل هي:

• الأسس والقواعد العملية القائم عليها النشاط.

• المهارة في تنشيط مشاركة المواطنين في تنمية مجتمعاتهم.

• التنظيم الداخلي لتنظيمات تنمية المجتمع.

• الامكانيات المادية المستخدمة في توفير الخدمات وتحقيق أهداف التنمية.

ثانياً : الصفات المهنية اللازمة للاخصائي الاجتماعي :

إن مجموعة الخصائص والسمات التي تميز شخص عن آخر تمثل الشخصية المميزة للفرد دون الآخرين .

والسمات هي خصائص أو صفات ذات دوام نسبي يمكن أن يختلف فيها الأفراد فيتميز بعضهم عن بعض ، أى توجد فروق فردية بينهم .

والخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على متخصصين فى تقديم خدماتها للإنسان ، ولذا فهي تهتم بضرورة توافر مواصفات معينة فيمن يمارسها، ولذا فإن الأعداد المهني لطالب الخدمة الاجتماعية يلزم ان يؤدي الى اكسابه بعض السمات الضرورية لممارسة المهنة فى مجال تنمية المجتمعات .

ومن تلك السمات :

- * استخدام المنهج العلمي فى التفكير ومواجهة المواقف بأسلوب علمي .
- * الاعتماد على الموضوعية فى الحكم على الأمور .
- * قوة الملاحظة للمواقف التي يمر بها أثناء ممارسته لعمله المهني .
- * القدرة على النقد وتقييم الذات والنمو المهني المستمر لملاحقة المستجدات في مجال العمل الوظيفي .
- * القدرة على التفكير التحليلي والعطاء للغير والتعاون مع الآخرين على اساس القواعد المنظمة للعمل الفريقي .
- ولعل أهم الصفات المهنية التي يجب أن يتصف بها الاخصائي الاجتماعي فى عمله ترتبط بأن تكون علاقاته المهنية طبقاً لما يلي :
- * احترام مسؤوليته عن رفاة الفرد والجماعة التي يقدم لها الخدمة والتي تشمل على الاجراءات الخاصة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع .
- * عدم التفرقة بين سكان المجتمع بسبب السلالة أو اللون أو الدين أو العمر أو النسب ارتباطاً بفلسفة الخدمة الاجتماعية التي تؤكد على قيم العدالة والمساواة .

* أن يعطى الأهمية لمسؤوليته المهنية على اهتماماته الشخصية ، وأن نتجه مسؤوليته لإعطاء الأولوية لمصلحة سكان المجتمع .

* أن يعتبر نفسه مسؤولاً عن نوعية ومدى الخدمة التي يؤديها ، وأن يسعى دائماً لتطوير تلك الخدمات و تحقيق الكفاءة في الممارسة المهنية .

* أن يحافظ على أسرار الناس الذين يخدمهم ويحترم خصوصياتهم .

* أن يستخدم المعلومات التي يحصل عليها من خلال علاقاته المهنية في حدود مسؤوليته المهنية .

* أن يتعامل باحترام مع وجهات النظر والأفعال والنتائج التي يبذلها زملاؤه في المهنة ، وأن يستخدم القنوات المناسبة لإصدار حكمه عليها .

* أن يمارس الخدمة الاجتماعية في إطار الأساس المعرفي ، الأساس المهاري ، والأساس القيمي ، واختصاصات المهنة وأهدافها بما يتفق وأهداف تنمية المجتمعات .

* أن يعرف مسؤوليته المهنية الخاصة بإضافة أفكاره والنتائج التي يحصل عليها من البناء المعرفي للخدمة الاجتماعية ، ويساهم في تطوير أنماط الممارسة المهنية .

* أن يقبل مسؤوليته الخاصة بتقديم المساعدة لحماية المجتمع والمحافظة على القيم والمعارف والاخلاقيات المرتبطة بالمهنة والنهوض بأعباء وظيفته .

* أن يتميز بالوضوح في تصريحاته وأفعاله كفرد وكممثل للمنظمة التي يعمل بها وكعضو في فريق عمل يتكامل مع باقي التخصصات لتحقيق الأهداف .

* أن يسهم بمعرفته ومهاراته وتأييده لبرامج الرعاية الانسانية ويسعى لتطويرها لتحقيق الأهداف المجتمعية .

ثالثاً : ادوار الاختصاصي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات :

(1) مفهوم الدور المهني :

لقد تعددت المحاولات الخاصة بتحديد مفهوم الدور ومنها :

التعريف الاول : " نمط من السلوك يتفق مع نظام الحقوق والواجبات ويرتبط بمكانه خاصة في جماعة اجتماعية " .

ومن ثم يتضمن الدور للقيام بالحقوق والواجبات الخاصة بمركز معين ، كما تستمد الأدوار معناها من الاطارات المرجعية، وهذه الاطارات لا تحدد اتجاهاتها فقط ولكنها تحدد ادراكنا لأدوارنا .

التعريف الثاني : الدور يتكون من السلوك والتصرفات التي ننظر اليها على اعتبار أنها وحدة لها معنى ،والرابطة بين التصرفات والسلوك في نطاق الأدوار هي توقعاتنا بأن أنواعاً معينة من الأفعال سوف تحدث معاً .

التعريف الثالث : مجموعة من أنماط السلوك التي يمكن من خلالها القيام بالعمل المحدد أو السلوك المؤدي بواسطة أشخاص في مواقف اجتماعية معينة .
وهناك أنواع متعددة من الادوار اهمها :

• **الدور الفعلي :** وهو ذلك الدور الذي يشغله الفرد بالفعل وهو الذي يمارسه في عمله مع أفراد وجماعات المجتمع .

• **الدور المتوقع :** وهو الدور الذي يتحدد بناء على توقعات الأفراد نحو شاغل هذا الدور ، وتوقعاته هم من الأفراد الذين يتعامل معهم وذلك من خلال تفاعلاتهم وعلاقتهم في اطار القيم والمعايير التي يحتمها هذا الدور .

• **الدور الموصوف :** هو الدور الذي يقوم به الفرد وذلك بناء على المكانة أو الظروف التي تحيط به ،أو بحكم الوضع الذي يعيش فيه .

• **الدور المكتسب :** وهو الدور الذي يكتسبه للفرد من خلال تفاعلاته مع الأفراد المحيطين به وبناء على قدراته وإمكانياته .

ويزيد معدل كفاءة الاخصائي الاجتماعي في تحمله للمسؤوليات المرتبطة بطبيعة عمله كلما ضاقت الفجوة بين دوره الفعلي الذي يقوم به وبين الدور المتوقع منه . ومما سبق يمكن أن نعرف الدور المهني للاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات بأنه :

المسؤوليات والأعمال التي يؤديها الاخصائي الاجتماعي من خلال المنظمة التي يعمل بها مستخدماً الاساليب العلمية التي تنطوي عليها عمليات وطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وملتزماً بمبادئها وقيمتها المهنية لمواجهة المشكلات الاجتماعية واشباع الحاجات المجتمعية بالتعاون مع المهن الاخرى بما يحقق التنمية المتوازنة للمجتمع .

(2) المداخل المختلفة لتحديد دور الاختصاصي الإجتماعي :

هناك مداخل متعددة لتحديد دور الاختصاصي الإجتماعي .
واهم هذه المداخل :

المدخل الاول : المدخل الفكري او الفلسفي : وهو الذي يقوم على تحديد الدور ارتباطاً بمنظور التوازن الاجتماعي والتضامن ، ومنظور للنزاع أو الصراع .

المدخل الثاني : مدخل ما بين التصنيف والتحليل : وهو الذي يعتمد على منظور وصفى لأدوار الاختصاصي الاجتماعي ارتباطاً بخطوات العمل المهني في تنمية المجتمع مع تحليل ذلك الدور في كل خطوة من خطوات العمل المهني .

المدخل الثالث : المدخل النوعي : وهو الذي يحدد دور الاختصاصي الاجتماعي تبعاً للمجال الذي يعمل فيه (تعليم ، صحة ، الخ) .

وسيمت الاعتماد على المدخل الثاني في توضيح دور الاختصاصي الاجتماعي مرتبطاً بخطوات العمل المهني بدءاً بالدراسة والبحث ومنتهياً بالتقويم وقياس العائد من تدخله المهني لتنمية المجتمع .

(3) العوامل التي تؤثر على طبيعة دور الاختصاصي الإجتماعي :

تتعدد العوامل التي تؤثر على طبيعة الدور الذي يقوم به الاختصاصي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات .
ومن هذه العوامل :

* نوع الجهاز أو المنظمة التي يعمل فيها الاختصاصي ومسؤولياته (جهاز مسئول عن وضع الخططة ، جهاز مسئول عن التنفيذ الخ) .

* المركز الذي يشغله الاختصاصي الاجتماعي في الجهاز أو المنظمة التي يعمل بها حيث تختلف طبيعة دوره كمدير للجهاز عن دوره كأخصائي .. الخ

* شخصية الاختصاصي الاجتماعي وما يتميز به من سمات شخصية ومعارف وخبرات ومهارات تؤثر على طبيعة وره وتوجهات اعداده المهني سواء أثناء المرحلة الجامعية او الاعداد المهني المستمر اثناء عمله المهني في تنمية المجتمع .

* مدى تعاون العاملين في الجهاز وفي المجتمع مع الاختصاصي الاجتماعي في تحقيق الاهداف خاصة وأنه يجب أن يتكامل دور الاختصاصي

الاجتماعي مع أدوار المهنيين الآخرين داخل الجهاز من ناحية ، والقيادات الشعبية والمهنية في المجتمع من ناحية أخرى .

* توقعات البيئة التي يعمل فيها الاخصائي الاجتماعي والجهة المسؤولة أمامها عن عمله، حيث يتأثر للدور المهني أيا كان الجهاز أو المنظمة التي يعمل فيها أو مركزه في الجهاز بتوقعات البيئة منه .

(4) ادوار الاخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمعات

كما سبق أن أوضحنا فإن: الاخصائي الاجتماعي قد يشغل مركزاً في منظمات المجتمع وفي هذا الاطار فإنه سيقوم بأداء مهام معينة ترتبط بما هو موكل إليه من أعمال حسب طبيعة وضعه الوظيفي في الجهاز أو المنظمة .

ولتوضيح أدوار الاخصائي الاجتماعي بوجه عام وما يمكن أن يقوم به من مهام سنحاول أن نحدد دوراً وصفيّاً لتلك المهام على أساس ربطه بعمليات تنمية المجتمع، مع الوضع في الاعتبار أن الاخصائي الاجتماعي قد يقوم بكل الادوار أو بعضها تبعاً لطبيعة وضعه الوظيفي في المنظمة .

ويمكن تحديد تلك الادوار فيما يلي :

الدور الاول : دوره كجامع ومحل بيانات.

الدور الثاني : دوره في تحديد الاهداف.

الدور الثالث : دوره في وضع برامج ومشروعات خطة التنمية.

الدور الرابع : دوره كمنفذ للخطط والبرامج التنموية.

الدور الخامس : دوره في متابعة الخطط والبرامج.

الدور السادس : دوره في تقويم الخطط والبرامج والمشروعات.

الدور السابع : دور الاخصائي الاجتماعي كإداري بالمنظمة .

وفيما يلي توضيحاً لكل دور من الادوار السابقة :

الدور الاول : دور الاخصائي الاجتماعي كجامع ومحل بيانات:

(1) البيانات اللازمة لتنمية المجتمع :

يعتبر قيام الاخصائي الاجتماعي بدوره في جمع البيانات وتحليلها عنصراً مهماً في تنمية المجتمع حيث تحتاج عملية التنمية الى توافر بعض البيانات.

ومن أهم تلك البيانات :

* بيانات عن الخدمات المتوفرة حالياً فى المجتمع كأساس لبدأ عملية التنمية.

* بيانات عن الحاجة أو الطلب على خدمات مستقبلية يحتاجها المجتمع .

* بيانات عن امكانيات المجتمع المتاحة أو التى يمكن لتاحتها فى المستقبل سواء كانت امكانيات مادية أو بشرية أو تنظيمية .

* بيانات عن الاحتياجات والمشكلات المجتمعية السائدة فى المجتمع والتى تحتاج الى مواجهة من حيث حجمها ومدى عمقها ووعى سكان المجتمع بها .

* بيانات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها المجتمع والتى تؤثر على وضع وتنفيذ الخطط فى هذا المجتمع، الى جانب نوعية العادات والتقاليد والقيم المحفزة أو المثبطة لعمليات التنمية فى المجتمع .

* بيانات عن بناءات القوة فى المجتمع والأجهزة والمنظمات التى يمكن الاستعانة بها فى تحقيق الاهداف المجتمعية ،ونوعية القيادات الشعبية والوظيفية الموجودة بالمجتمع

(2) أهمية ومتطلبات البيانات الخاصة بالمجتمع :

ويساعد الحصول على البيانات الدقيقة والواقعة عن الجوانب السابقة فى تحديد الاحتياجات وتشخيص المشكلات، كما يساعد على وضع خطط سليمة قادرة على تحقيق رغبات سكان المجتمع وإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم على أساس علمي سليم وفهم دقيق للمجتمع وظروفه وأوضاعه .

ولكى يقوم الاختصاصي الاجتماعي بدوره كجامع للبيانات ومحللاً لها يجب أن يكون ملماً من الناحية النظرية بسلوك الأفراد والجماعات والمجتمعات لأن هذه المعرفة النظرية تساعد فى أن يحدد مجالات وأهداف دراسته للمجتمع ، وأن يستفيد من البيانات التى حصل عليها بحيث لا تمثل له مجرد أرقام لامغزى لها ولكن ترشد الى حقائق مادية ومعنوية يستفاد منها فى التخطيط .

كما يجب أن يكون ملماً بطرائق البحث الاجتماعي تدريباً على استخدامها حتى يكون دوره قائماً على أساس علمي موضوعي .

(3) مصادر الحصول على البيانات :

ويمكن للاخصائي الاجتماعي الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة بعضها قد يكون متاحاً في النشرات الإحصائية التي تجمع وتنتشر عن طريق إدارات وأجهزة الإحصاء في المجتمع، أو عن طريق الوزارات المعنية بتقديم الخدمات أو الانتاجية .

كما أن هناك بيانات أخرى قد لا يتيسر الحصول عليها إلا عن طريق مسح خاصة ودراسات علمية .

وهناك عدد من المناهج التي يستخدمها في جمع البيانات ومن أهمها استخدام البيانات المتاحة ، الإحصاءات السكانية ، مسح العينة ، المقابلات الجماعية ، الملاحظة بالمشاركة ، الرجوع للخبراء .

(4) الشروط الواجب توافرها في البيانات :

هناك عدة شروط لا بد أن تتوفر في البيانات التي يجب أن يحصل عليها الاخصائي الاجتماعي لخدمة أغراض تنمية المجتمعات وتأديته لدوره بفاعلية. وتلك الشروط هي :

• **الشمول** : بحيث تغطي البيانات كافة الجوانب التي تشملها العملية التخطيطية.

• **الخصوصية** : تتعلق بالجوانب المطلوب التخطيط لها وتنميتها .

• **المرونة** : معدة بطريقة تسمح باستنباط معلومات جديدة منها.

• **الدقة** : واقعية تعبر عن وضع واقعي حقيقي عن المجتمع المراد تنميته .

• **السرعة** : سرعة نشر البيانات والاستفادة منها بحيث لا تمضي فترة بين جمعها واستخدامها في التخطيط لتنمية المجتمع .

وبعد جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتنمية المجتمع فإنه يجب على الاخصائي الاجتماعي تصنيفها وتحليلها بالشكل الذي يسهل إمكانية استخدامها لأغراض التخطيط مع ضرورة أن يعطى الاخصائي الاجتماعي الخصائص الكمية والكيفية للبيانات التي تم جمعها .

(5) أهمية تحليل والتعامل مع البيانات :

- يقوم الإحصائي الاجتماعي بتحليل للبيانات التي تم جمعها وذلك بغية في :
 - تحديد المعالم الرئيسية (العمرانية ، الاقتصادية ، الثقافية ، الديموجرافية ، الصحية ، الاجتماعية) للمجتمع الذي يخطط له والتي تمثل الخلفية التي يركز عليها ممارسة دوره المهني .
 - الوصول الى مجموعة من التنبؤات التي يمكن استنتاجها من تحليل نتائج الدراسات والبيانات والمعلومات التي تم جمعها .
 - تقدير وحصر الموارد والامكانات المتاحة التي يمكن استخدامها في اشباع الاحتياجات وحل المشكلات وتنمية المجتمع تنمية شاملة .
 - ترتيب أولويات الأهداف العامة للمشكلات والاحتياجات في أهمية ودرجة الحاج الحاجة لكل منها وأهمية الفئات التي تتأثر بها والعائد الاجتماعي المتوقع بعد مواجهتها وهي عملية لا بد أن تتم في ضوء تحليل اتجاهات المواطنين وتفضيلاتهم وآراء القادة المحليين وتوقعاتهم بالتنسيق مع وجهات نظر الفنيين المتخصصين في ميدان عملهم .

(6) الصعوبات التي تواجه الإحصائي للقيام بدوره كجامع بيانات :

- لا بد أن نضع في الاعتبار بعض الصعوبات التي تواجه الإحصائي الاجتماعي عند قيامه بهذا الدور والتي من أهمها :
 - أن البيانات المتاحة (مثل الإحصاءات المنشورة مثلاً) لا يحتمل أن تكون موجودة أصلاً وعلى الأخص المطلوب منها للتخطيط لتنمية المجتمع، أو أن تكون تلك البيانات غير سليمة أو غير حديثة مما يصعب في ضوءها وضع خطط واقعية لمواجهة مشكلات وإشباع احتياجات سكان المجتمع .
 - أن جمع البيانات الأصلية والتي يحتاجها التخطيط للتنمية أكثر صعوبة وأكثر تكلفة لعدة أسباب بعضها مادية وبعضها يتعلق بأساليب الاتصال الخاصة بجمع البيانات مع وجود الأمية بين السكان في بعض المجتمعات .
 - صعوبة قياس البيانات اللازمة لتحديد الاحتياجات والمشكلات في جانبها الاجتماعي بشكل كمي بغية في عمليات التخطيط للتنمية المتوازنة بوجه عام .

• أن الموارد المتاحة لجمع البيانات والمتصلة بتمويل الدراسات والبحوث والقوة البشرية العاملة المدربة محدودة للغاية مما يشكل صعوبة في الحصول على البيانات في الوقت المطلوب.

• عدم إتاحة الوقت الكافي لجمع البيانات للالتزام لعمليات تنمية المجتمع حيث يتعرض الاختصاصيون الاجتماعيون لضغط من جانب السياسيين ومتخذى القرار لتقديم البيانات بصفة عاجلة مما يقلل من موضوعية تلك البيانات .

• نقص الخبرة والمهارة لدى الاختصاصي الاجتماعي في التعامل مع البيانات والاحصاءات التي يتم الحصول عليها وأساليب معالجتها لخدمة أهداف التنمية في المجتمع .

(7) عوامل نجاح دور الاختصاصي للاستفادة من البيانات :

من المهم حفظ البيانات التي جمعت لأغراض التخطيط بالشكل الذي يسهل استخدامها من جانب المشاركين في التخطيط أو في اتخاذ القرار .

وهناك مبادئ عامة لا بد أن يستوعبها الاختصاصي الاجتماعي عند تحديد الطريقة التي يخزن بها تلك البيانات للاستفادة منها . وتلك المبادئ هي :

• سهولة الحصول على البيانات لاستخدامها في عمليات التخطيط لتنمية المجتمع فينبغي ألا تخزن بعيداً في ملفات أو بطريقة لا يسهل الوصول إليها .

• حفظ البيانات التي تتقدم بسرعة بطريقة يسهل معها تجديدها كلما أمكن الحصول على بيانات جديدة مرتبطة بها .

• حفظ البيانات في شكل يسهل فهمه وتفسيره من جانب من يستخدمها سواء كانوا مخططين أو قيادات شعبية أو قيادات سياسية، خاصة وأن جودة القرارات التي يتخذها الاختصاصيون الاجتماعيون تتوقف على جودة المعلومات التي يعتمدون عليها .

• توجيه الاهتمام الكافي لجمع وعرض البيانات لأغراض التخطيط، مع الوضع في الاعتبار أن جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لاتخاذ قرارات أفضل.

• ينبغي عند اختيار المناهج المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها وعرضها أو تخزينها مراعاة الغرض الذي تخدمه البيانات المطلوبة ونوعية من يستخدم تلك البيانات والموارد المتاحة لجمع البيانات ومعالجتها والوقت الذي ستستخدم فيه .

الدور الثاني : دور الاخصائي الاجتماعي في تحديد الاهداف :

بعد أن ينتهى الاخصائي الاجتماعي من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فإنه يشارك في تحديد أهداف المجتمع .

(1) تعريف الهدف :

هو مجموعة من التطلعات التي يسعى سكان المجتمع لتحقيقها وقد تتعلق بالتعرف على الموارد اللازمة أو التي يمكن اتاحتها في فترة زمنية أو اتخاذ قرار تحديد الأولوية بين المشروعات ، أو قد يكون الهدف مرتبطاً بالمساهمة في ترتيب الاحتياجات والمشكلات المجتمعية حسب أهميتها ، أو وضع خطة لإشباع تلك الاحتياجات أو مواجهة المشكلات .

وقد تكون الاهداف التي يحددها الاخصائي الاجتماعي متصلة بالمنظمة التي يعمل فيها أو متصلة ببرامج ومشروعات الخطة أو متصلة بالمجتمع المراد تنميته .

(2) أهمية تحديد الاهداف المجتمعية :

وأياً ما كانت الاهداف المجتمعية التي يسعى الاخصائي الاجتماعي لتحديد فأنها قد ترتبط بالجانب الوقائي كاتخاذ التدابير الوقائية لإشباع حاجات الناس في المجتمع ، أو العلاجي كمواجهة وحل مشكلات المجتمع ، أو التنموي كنفذ المجتمع من واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي معين الى واقع آخر أفضل منه في فترة زمنية محددة .

ويستفيد الاخصائي الاجتماعي من تحديد الاهداف للمجتمعية فيما يلي :

* إمكانية وجود ميكانيزمات لتخطيط البرامج والمشروعات المرتبطة بمواجهة المشكلات وإشباع الاحتياجات المجتمعية في فترة زمنية محددة .

* القدرة على الربط بين استخدام الموارد والفوائد المترتبة على استخدامها .

* القدرة على القيام بدراسات حول عائد التكلفة الخاصة بتحقيق تلك الأهداف .

* وجود اطار للربط بين كل من التنمية بعيدة المدى ومتطلبات الموارد المتاحة أو التي يمكن ائحتها في فترة تحقيق الأهداف .

* توفير الميكانيزمات اللازمة للرقابة المستمرة وتقييم البرامج لامكانية الاستفادة من ذلك في وضع الخطط المستقبلية للمجتمع .

(3) الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي في تحديد الاهداف :

ومن الصعوبات التي تواجه الاخصائي في المجتمع في قيامه بهذا الدور ما يلي :

* عدم وضوح الأهداف المجتمعية، نتيجة لأن تلك الاهداف متجددة ومتغيرة بتغير احتياجات ومشكلات سكان المجتمع، بالإضافة الى انها تتبع من الاستراتيجية التي ينتهجها المجتمع ، ومع عدم وضوح تلك الاستراتيجية فإن الاهداف قد تكون غير واضحة .

* عدم الصياغة الجيدة للأهداف أو وضعها دون الاهتمام بمشاركة المواطنين مع الخبراء في تحديدها، الى جانب عدم إمكانية قياسها خاصة الأهداف الاجتماعية .

* نقص الوعي التخطيطي لدى العاملين بالمنظمات الموجودة بالمجتمع وعدم مشاركتهم في تحديد الأهداف الواقعية المحققة للرغبات والمشعبة للاحتياجات الفعلية لسكان المجتمع .

(4) العوامل التي يولعها الاخصائي في تحديد الاهداف :

حتى ينجح الاخصائي الاجتماعي في تحديد الأهداف لا بد أن يراعي عدة اعتبارات أو خصائص في تلك الأهداف منها :

* أن تكون واضحة وصريحة ودقيقة وأن يشارك سكان المجتمع في تحديدها مع المتخصصين والقيادات الشعبية .

* ألا تتعارض مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع .

* أن تكون قابلة للتحقيق والقياس في نفس الوقت .

* أن تراعي الأهداف العامة للمجتمع والسياسة العامة ولا تتناقض معها.

• أن نراعي ظروف المجتمع الاقتصادية والمياسية والاجتماعية والدينية والتنظيمية .

• أن تكون مرنة وتتوافق مع ما يحدث في المجتمع من تغيرات.

• أن ترتبط بالاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع وتعكس رغباتهم ومطالبهم، حتى يكون تنفيذها مشبعاً لتلك الاحتياجات ومحققاً للمطالب المجتمعية .

الدور الثالث : دور الاختصاصي الاجتماعي في وضع برامج ومشروعات خطة تنمية للمجتمع :

(1) تعريف خطة التنمية :

لقد تعددت تعريف خطة التنمية ومن هذه التعاريف :

التعريف الاول : مجموعة البرامج والمشروعات التي توضع أو تصمم لعلاج المشكلات واشباع الحاجات الانسانية للأفراد والجماعات والمجتمعات أو التي تستهدف للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

التعريف الثاني : مجموعة الجهود والاجراءات التي توضع من جانب المسؤولين لتحديد البرامج الخاصة بتنمية المجتمع في فترة زمنية محددة .

(2) مستويات خطط التنمية :

وخطة الرعاية والتنمية الشاملة لها ثلاثة مستويات هي :

المستوى الاول : الخطة المحلية : وهي تلك الخطة التي توضع لمواجهة المشكلات والحاجات الخاصة بالمجتمعات المحلية ومنها خطة التنمية بالمجتمع المحلي (قرية حي ، محافظة)والتي قد تختلف خدماتها من مجتمع محلي لآخر ، مع ضرورة مراعاة لتفاتها جميعاً مع الأهداف العامة في المجتمع .

المستوى الثاني : الخطة الاقليمية : وهي تلك الخطة التي توضع لمواجهة المشكلات والاحتياجات العامة على مستوى المحافظة أو الاقليم (مجموعة من المحافظات المتشابهة التي تكون اقليماً تخطيطياً) ، وتضم البرامج والمشروعات التي يقرر تنفيذها في كل أنحاء تلك المحافظات أو تلك الاقليم .

المستوى الثالث : الخطة القومية : وهي تلك الخطة التي تشمل كافة أنحاء المجتمع القومي بأقاليمه ومناطقه وهي ما تعرف بالخطة الشاملة .

(3) متطلبات نجاح وضع خطة التنمية المحلية :

ويعتبر وضع البرامج وتحديد المشروعات هو الوجه الاجرائي لعملية خطة التنمية ويعني ذلك قرار عما يجب عمله لكي نحقق الأهداف ، ولذا يجب أن يقوم الاخصائي الاجتماعي بتصميم البرامج والمشروعات مصنفة حسب أهمية كل منها. ويعتمد الاخصائي الاجتماعي في وضع برامج ومشروعات خطة تنمية المجتمع على وضع عدد من البدائل التي يحقق كل منها الاهداف ثم اختيار البرنامج الملائم من بين البدائل المتاحة.

ويتم ذلك في ضوء بعض المعايير التي من أهمها :

أ- معيار أهمية البرنامج أو المشروع : والذي يشير الى القيمة الموضوعية لأولية البرنامج لدى المجتمع .

ب- معيار كفاءة البرنامج أو المشروع : والذي يشير الى التكلفة المنظورة وغير المنظورة بالنسبة لكل وحدة خدمة مقدمة أو نسبة المدخلات الى المخرجات.

ج- معيار امكانية التنفيذ : فكلما كان هناك امكانية أكبر لتنفيذ البرنامج كلما كان له أولوية على غيره من البرامج .

د- معيار العدالة : الذي يشير الى أى مدى يتم توزيع الخدمات دون انحياز لجماعة دون أخرى بل وفقاً للاحتياجات الحقيقية لسكان المجتمع المحلي .

وغيرها من المعايير التي على أساسها يشارك الاخصائي الاجتماعي في اختيار البرامج والمشروعات ووضعها بوصفه أحد الأعضاء المسؤولين من خلال لجان وضع الخطة وتحديد الأولويات .

(4) العوامل التي يراعيها الاخصائي لنجاح وضع الخطة :

وحتى ينجح الاخصائي الاجتماعي في القيام بدوره فى وضع برامج خطة تنمية المجتمع فإنه يجب أن يراعي توافر عدة خصائص في الخطة حتى تحقق الاهداف التي وضعت من أجلها ، وتلك الخصائص هي :

أ- أن تكون الخطة واقعية وملائمة لظروف الموقف الذي تعالجه ، مع ضرورة معرفة ردود الأفعال المتوقعة لوضع الخطة موضع التنفيذ .

ب- أن يكون اعداد الخطة على أساس من المشاركة الإيجابية بين الجهاز الذي يعمل فيه وبين الاجهزة المختلفة بالمجتمع ، على أن تحدد المهام

لوضعها بشكل متكامل ، وأن تحدد السلطة النهائية لاتخاذ القرارات الخاصة بشكل واضح وصريح :

ج- ان تكون الخطة متكاملة وشاملة لمختلف البرامج والانشطة التي يجب أن تتضمنها في ضوء التجربة والتقييم .

د- ضرورة تحديد طبيعة القوى المسؤولة عن وضع الخطة والقوى المنفذة لها على أن يتوفر لها نوع من التنسيق بينها ، وأن تعتمد في وضعها على التفكير العلمي المنظم والبحوث وتحديد الأولويات .

الدور الرابع : دور الاختصاصي الاجتماعي كمنفذ للخطط والبرامج :

(1) مفهوم دور الاختصاصي الاجتماعي كمنفذ للخطط والبرامج :

إن دور الاختصاصي الاجتماعي كمنفذ للخطط والبرامج عبارة عن الجهود والإجراءات التي تبذل لتحقيق أهداف التنمية وتحديد أولوياتها والتوقيت الزمني لآتمامها في حدود التكاليف المحددة لها، وفي إطار الخطة المعتمدة ، وتختص بمهام ثلاث يقوم بها وهي وضع الميزانية ، تصميم البناء الذي سيقدم الخدمة، وتوزيع القوى العاملة اللازمة للبرنامج بهدف الوصول الى اشباع احتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاتهم حتى يمكن الوصول الى تحقيق أهدافهم .

(2) متطلبات قيام الاختصاصي بدوره في تنفيذ الخطط والبرامج :

لما كانت تنمية المجتمعات تسعى الى احداث تغييرات مقصودة لصالح المجتمع وإيجاد التكيف الملائم بين الانسان والبيئة، لذلك يحاول الاختصاصي الاجتماعي أن يوجه عمليات التغيير الاجتماعي الذي يسود للمجتمع في نطاق أهداف ووسائل محققه لها ، كما يعمل على توصيل الخدمات المختلفة لسكانه ، ولا يمكن ذلك إلا بترجمة الخطة الى برنامج وانشطة يمكن تنفيذها .

ويعتبر قيام الاختصاصي الاجتماعي بدوره في تنفيذ البرامج من أكثر الأدوار دقة في تحقيق التنمية، حيث يقصد بالتنفيذ تقرير كيف يتم الاستفادة من مشروع أو برنامج معين حيث يتضمن ذلك تحديد :

* المراحل المختلفة للتنفيذ بحيث تتابع تلك المراحل لتصل في النهاية لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً .

* تحديد المسؤولين عن كل مرحلة من مراحل التنفيذ ودور كل منهم في

ذلك

- * تحديد العاملين اللازمين للقيام بعملية التنفيذ .
- * تحديد المدى الزمني لتنفيذ كل مرحلة من المراحل أو كل جزء من البرنامج .
- * تحديد تكلفة تنفيذ كل جزئية من الجزئيات ومصادر تمويلها .
- * تحديد الصعوبات التي يمكن أن تواجه التنفيذ وكيفية اتخاذ الاجراءات للتغلب عليها .
- * تحديد المعايير التي على أساسها يمكن قياس معدل الاداء او تحقيق اهداف البرنامج .

(3) الصعوبات التي تواجه الاخصائي في تنفيذ البرامج :

- ومن الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي للقيام بدوره في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة تنمية المجتمعات مايلي :
- قلة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرامج والمشروعات .
- نقص الكفاءة المهنية لدى العناصر البشرية المسؤولة عن التنفيذ ، أو عدم التزامهم بالتوقيتات الزمنية للتنفيذ .
- عدم التنسيق بين المنظمات المجتمعية المسؤولة عن عملية تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة تنمية المجتمع .
- عدم المشاركة الشعبية أو معارضة تنفيذ البرامج والمشروعات من جانب بعض سكان المجتمع .

(4) عوامل نجاح الاخصائي للقيام بدوره في تنفيذ البرامج :

- وحتى ينجح الاخصائي الاجتماعي في القيام بدوره في تنفيذ الخطط والبرامج فإن ذلك يستلزم توافر شروط تنظيمية وأخرى مادية وثالثة بشرية تتضمن :
- **الشروط التنظيمية :**
- مثل الحرص على وضع وسائل الانتاج تحت تصرف الجهاز المسئول عن تنفيذ خطة تنمية المجتمع لتحقيق استجابته لمقتضيات التنمية المراد تحقيقها في المجتمع وفقاً للأهداف .
- **الشروط المادية :**
- ك توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج التي تتضمنها الخطة في موااعيها المحددة .

• الشروط البشرية :

مثل توافر العنصر البشري اللازم لتنفيذ البرامج والمشروعات بحيث يتوفر له المعارف والخبرات والمهارات اللازمة للتنفيذ على أن يعرف كل فرد دوره فى عملية التنفيذ . ومما يساعد على قيام الاختصاصي الاجتماعي بدوره فى تنفيذ البرامج والمشروعات مايلي:

- مراعاة مبادئ التخطيط وخاصة مبدأ المرونة لامكانية تعديل وتغيير الخطة طبقاً لما تسفر عنه الظروف الموضوعية عند التنفيذ .
- مراعاة التغيير الاجتماعي الثقافي الذي يحدث خلال المدى الزمنى المحدد للتنفيذ .
- ضرورة التعاون والتنسيق بين قطاعات الخطة للربط بين التخصصات المختلفة والجمع بينها ضماناً لنجاح تنفيذ الخطة .
- مراعاة تلافى وقوع تضارب فى الاختصاصات والمسؤوليات بين الهيئات القائمة بالتنفيذ .
- ضمان المشاركة الشعبية تأكيداً للاستفادة من طاقات الاجهزة الشعبية الى جانب الاجهزة الحكومية حتى يتم التنفيذ بصورة أفضل .

الدور الخامس : دور الاختصاصي الاجتماعي فى متابعة الخطط والبرامج :

(1) مفهوم المتابعة :

يعتبر قيام الاختصاصي الاجتماعي بدوره فى متابعة الخطط والبرامج من أهم الأدوار التى يجب أن يمارسها لتحقيق أهداف تنمية المجتمعات.

ويشير مفهوم المتابعة الى الدور او العملية التى يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي للتأكد من أن تنفيذ البرامج والمشروعات يتم وفق الخطة الموضوعية ، فهو يعقب مباشرة اقرار الخطة والبدء فى تنفيذها .

ومفهوم المتابعة بهذا التصور يعنى مراقبة أو ملاحظة سير التنفيذ والتسجيل المستمر لخطواته وحركته للاطمئنان على سلامة مسيرته ومطابقته للخطة والبرنامج الزمنى للانجاز . ويستهدف الاختصاصي الاجتماعي من قيامه بهذا الدور التعرف على ما يواجه التنفيذ أو الاداء من صعوبات ومشكلات وتقصى أسبابها والعوامل المحدثة لها وتداركها أو علاجها والتغلب على آثارها حتى لا يتعثر التنفيذ ويتوقف نتيجة لذلك.

(2) أهداف قيام الاختصاصي بدوره في متابعة الخطط والبرامج :

وقيام الاختصاصي الاجتماعي بدوره في متابعة البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة تنمية المجتمع يحقق عدة أهداف تتضمن :

• أهداف خاصة بالخطة ذاتها :

حيث أن المتابعة ضرورية للتأكد من تنفيذ الخطة وفق الأسس الموضوعية والتوقيت المحدد والاتجاه السليم المؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة .

• أهداف خاصة بالمنظمة المسؤولة عن تنمية المجتمع :

حيث تساعد المتابعة جميع المشاركين في برامج ومشروعات الخطة على تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتهم في تنسيق وتعاون وتكامل بأعلى معدلات أداء ، ومساعدتهم في التوصل للحلول المناسبة للمشكلات التي تواجههم والتقليل ما أمكن من الفاقد البشري والمادي والزمنى عند تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة العمل .

• أهداف خاصة بالمستفيدين من البرامج والمشروعات :

حيث تؤدي المتابعة إلى زيادة معدل المشاركة الإيجابية للمستفيدين من البرامج والمشروعات وتحقيق أقصى استفادة من الخدمات والقضاء على الصعوبات التي تعوق تحقيق هذا الهدف مما يزيد ثقتهم في القائمين على تقديم تلك الخدمات .

(3) الوسائل التي يستخدمها الاختصاصي في متابعة البرامج :

يعتمد الاختصاصي الاجتماعي في قيامه بهذا الدور على استخدام ثلاث وسائل هي :

الوسيلة الأولى : الزيارات الميدانية لمواقع التنفيذ وملاحظة عملياته على الطبيعة وتسجيل نتائج هذه الزيارات الميدانية سواء كانت دورية أو مفاجئة في تقارير تصمم نماذجها بما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة كل مشروع أو برنامج .

الوسيلة الثانية : تقارير متابعة دورية يطلب من الأجهزة التنفيذية إعدادها عن كل فترة زمنية تحدد حسب طبيعة المشروع أو البرنامج والمدة المقررة لاستمراره أو تنفيذه ، مع الوضع في الاعتبار أن يستحسن في جميع الأحوال أن تعد نماذج تقارير المتابعة الدورية بمعرفة الاختصاصي الاجتماعي على أن تتم دراستها واستيعابها مع جهات التنفيذ حتى تكون محفزة لأهدافها .

الوسيلة الثالثة : تقارير التفتيش المالي والاداري والفنى والتسى قد يشارك الاخصائي الاجتماعي فيها، ويجب ان يحدد ما يتخذ بشأن تلك الملاحظات والتقارير .

(4) العوامل والمهام التى تساعد على نجاح الاخصائي للقيام بدوره فى المتابعة :

وحتى ينجح الاخصائي الاجتماعي فى القيام بدوره فى متابعة الخطط وما تتضمنه من برامج فإنه يجب عليه مراعاة القيام بالمهام التالية :

المهمة الاولى : التعرف على الأهداف النهائية للخدمة أو البرنامج أو المشروع والتعرف على ما تحقق من هذه الأهداف أثناء تنفيذ كل مرحلة من مراحل .

المهمة الثانية : التعرف على الأهداف الجزئية المرحلية لكل خطوة من خطوات التنفيذ والأسس والأساليب المتفق عليها للتنفيذ وكيفية تطبيق هذه الأسس واستخدام هذه الأساليب بالصورة الصحيحة .

المهمة الثالثة : التعرف على الاستثمارات والمبالغ المعتمدة فى الخطة لهذا البرنامج أو المشروع والميزانية السنوية وتحديد المنصرف من الميزانية منذ بداية التنفيذ حتى الوقت الذى تتم فيه المتابعة .

المهمة الرابعة : التعرف على معدلات الأداء الخاصة بكل مسئولية أو كل نشاط من نشاطات المشروع أو البرنامج بحيث تتم متابعة التنفيذ وفقاً لهذه المعدلات .

المهمة الخامسة : التعرف على مواصفات كل وظيفة بالنسبة لكل تخصص من التخصصات العاملة فى المشروع أو البرنامج ، والتأكد من وضع الشخص المناسب فى المكان الصحيح ، والتأكد من أن جميع العاملين يقومون بتحمل مسؤولياتهم ومهام وظائفهم وفق المواصفات المحددة لكل وظيفة .

المهمة السادسة : التعرف على الجوانب الايجابية ونواحي القصور ونسبة الفاقد البشرى (كالبطالة المقنعة مثلاً) والفاقد المادى (زيادة الانفاق والتكاليف أكثر من التقديرات المحددة) والفاقد الزمنى (ضياع وقت أكثر من الوقت المحدد للتنفيذ) .

المهمة السابعة : القيام باقتراح أساليب أفضل للتنفيذ والارتقاء المستمر بالعمل والتوصل لحلول وبدائل مناسبة للمشكلات التى تواجه العمل، وكذلك استخدام وتطبيق الأسس والوسائل التى تستهدف زيادة معدلات الأداء وزيادة عدد

المستفيدين من المشروع أو البرنامج ، وتسهيل إجراءات حصولهم على الخدمة، وتنمية جوانب القوة وتجنب أو معالجة نواحي القصور والضعف .

الدور السادس: دور الاختصاصي الاجتماعي في تقييم البرامج والمشروعات وقياس عائدها:

(1) مفهوم تقييم البرامج والمشروعات :

يعرف التقييم بأنه :

* معرفة القيمة والحكم على الأشياء مع إيضاح ما فيها من محاسن أو عيوب.

* الجهود المنظمة التي تبذل للتأكد من مدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة

(2) أهداف تقييم البرامج والمشروعات :

يعتبر تقييم البرامج والمشروعات من الأدوار التي يمارسها الاختصاصي الاجتماعي وذلك بهدف القياس الموضوعي للقيمة الفعلية لاي عمل أو نشاط مقاسا بما يحدد له من أهداف وبما يحققه من نتائج مقارنة بما كان من المتوقع أن يحققه، أى قياس ومقارنة النتائج انه حقيقة بما يبذل في تحقيقها من وقت وجهد وتكلفه.

كما يستهدف قيام الاختصاصي الاجتماعي بهذا الدور الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي للبرامج والمشروعات وانجازات خطط تنمية المجتمع المحلي ومدى ما حققته من أهداف، ومعدل تحقيق كل هدف ورأى للمستفيدين من البرامج والمشروعات والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية .

(3) الجوانب التي يتضمنها تقييم البرامج والمشروعات :

وهذا الدور ليس منفصلاً عن الأدوار الأخرى وإنما هو جزء من الدور المتكامل للإخصائي الاجتماعي وسيلة للربط بين النظريات العلمية والممارسة الميدانية ، خاصة وأنه دور مستمر يقوم به الاختصاصي الاجتماعي ويتم فيه قياس النتائج التي تم التوصل إليها من تنفيذ البرامج والمشروعات سواء كانت سلبية أو ايجابية حيث يتسع نطاق هذا الدور ليشمل الجوانب التالية :

* تقييم الأهداف المحددة للبرنامج أو المشروع من خلال التعرف على مدى وضوح الأهداف الموضوعية ومدى واقعيته وقابليتها للتحقق وارتباطها وتكاملها .

* مدى دراية وفهم العاملين في التنفيذ للأهداف ومدى ادراكهم لعلاقة أعمالهم المختلفة بتحقيق الأهداف، وأخيراً ما تحقق من هذه الأهداف وما لم يتحقق وأسباب ذلك .

* تقييم مدخلات المشروع أو البرنامج، ويعنى ذلك تقسيم الامكانيات المادية والبشرية والتنظيمية المخصصة للمشروع أو البرنامج مقاسة بحجم ودرجة صعوبة المشكلات التى يعالجها أو الاحتياجات التى يشبعها .

* تقييم مستوى الأداء وفاعليته للوقوف على المستوى الفنى لأداء العمل التنموي، ومدى التأثير الكلى والجزئي لهذا الدور ، والكشف عن التغيرات التنموية التى طرأت على المستفيدين خلال تنفيذه .

* تقويم العائد أو النتائج النهائية التى يحققها البرنامج أو المشروع أو تقويم المخرجات بالنسبة للمستفيدين من ناحية وبالنسبة للمجتمع من ناحية أخرى .

(4) الصعوبات التى تواجه الاختصاصي في القيام بدوره في تقييم البرامج والمشروعات :

وتواجه الاختصاصي الاجتماعي المخطط عدة صعوبات للقيام بدوره في تقويم برامج ومشروعات تنمية المجتمعات ، ومن هذه الصعوبات :

* عدم صحة البيانات التى تعطى كنتاج لتنفيذ البرامج والمشروعات، مما يجعل عملية التقويم غير حقيقية .

* عدم وضوح مناهج محددة وأساليب مقننة في تقييم البرامج والمشروعات، مما يعرقل الاستفادة من التغذية العكسية .

* عدم تفهم بعض الاختصاصيين لطبيعة وأهداف تقويم البرامج والمشروعات أو عدم مشاركتهم فى تلك العملية .

* عدم وجود قنوات اتصال بين المسؤولين عن التنفيذ والقائمين بالتقويم .

(5) العوامل التى تساعد على نجاح قيام الاختصاصي بدوره في تقويم البرامج والمشروعات:

وحتى ينجح الاختصاصي الاجتماعي للقيام بهذا الدور فإن عليه أن يقوم بما يلي :

* تحديد كل الأهداف المرحلية والنهائية للمشروع أو البرنامج المراد تقويمه ودراسة طبيعة العمليات التى يتم بواسطتها تحقيق هذه الأهداف .

* القيام بتحديد مصادر تمويل المشروع أو البرنامج ومراعاة التوقيت الزمنى المرتبط بكل خطوة من خطوات تنفيذ المشروع .

* تحديد معدل كفاءة القائمين بالعمل بالنسبة للمسؤوليات المختلفة، وتحديد أعداد المستفيدين فى المجتمع ومدى استفادتهم من الخدمات ومعدل فاعلية أساليب تقديم الخدمة .

د الاجتماعي والاقتصادي للمشروع أو البرنامج من خلال جمع
المشروع الفعلية ومقارنتها بما كان مستهدفاً .

ت تتضمن ممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره في تقويم برامج
سروعات تنمية المجتمعات عدة إجراءات أو خطوات هي :

الخطوة الأولى : تحديد البرنامج المطلوب تقويمه وتحديد كلا من الأهداف
والاغراض والمشكلة التي يولجها البرنامج، أو الحاجة إلى سيئبها والأنشطة
المرتبطة بذلك أى التركيز على ما هو المستهدف من التقويم .

الخطوة الثانية : اختيار معايير التقويم، ومنها على سبيل المثال: معايير تقدير
كفاية وفاعلية البرنامج ، وتقويم أثر البرنامج ، مدى عدالة توزيع البرنامج
والمشروعات على المحتاجين وفقاً للأولويات، وهذا يعنى تحديد المستوى الذي
سوف يقيم على أساسه البرنامج أو المشروع .

الخطوة الثالثة : اختيار التصميم المناسب لعملية التقويم، أى تحديد ما اذا كان
تقويم البرنامج أو المشروع سوف يتم من خلال جمع البيانات بعد تطبيق البرنامج
أم من خلال التجريب المضبوط بدرجة عالية من التحكم أم بالأثنين معاً .

الخطوة الرابعة : القيام بجمع البيانات واختيار المصادر التى يعتمد عليها
وأدوات وإجراءات الحصول على البيانات ، مع ملاحظة أن تكون تلك البيانات
دقيقة وكاملة وقابلة للمقارنة .

الخطوة الخامسة : تحليل البيانات ونشر النتائج، وفي هذه الخطوة يركز
الأخصائي الاجتماعي المخطط على تحديد مدى أهمية النتائج التى توصل إليها
وكيفية الاستفادة من البيانات التى تم الحصول عليها فى تطوير العمل مستقبلاً .

الدور السابع : دور الأخصائي الاجتماعي كإداري بالمنظمة :

(1) تعريف الدور الإداري :

يعمل الأخصائي الاجتماعي فى أحد منظمات الرعاية الاجتماعية أو التنمية
بالمجتمع وقد يشغل مركزاً إدارياً فى هذه المنظمة ، وهذا المركز الذى يشغله
يملى عليه أن يقوم إلى جانب دوره للفنى بدور إداري .

ويعرف الدور الإداري بأنه :

ذلك الدور الذى يتطلب من الأخصائي الاجتماعي أن تكون لديه المهارات
والخبرات فى النواحي الإدارية اللازمة لعمله فى المنظمة بحيث يشارك فى

تحويل سياسة المنظمة الى برامج ومشروعات تشبع الاحتياجات وتواجه المشكلات لتحقيق الاهداف التنموية .

(2) العمليات التي تتضمنها ممارسة الدور الاداري :

وعلى اعتبار ان ادارة المؤسسات تهتم بتحديد وتوضيح وظيفة المنظمة ووضع سياستها العامة ،وتوزيع السلطة بين القائمين بالعمل ،واختيار الموظفين والاشراف عليهم، وتنظيم الموارد الموجودة التي يمكن الحصول عليها لتحقيق أهداف المنظمة، فإن الدور الاداري للاخصائي الاجتماعي يتضمن :

تهيئة المنظمة للقيام بمسؤولياتها وتوزيع المسؤوليات ،والمساهمة في وضع الميزانية ، وتكوين اللجان ، واجراء التسجيل ، وتحديد مسؤوليات أعضاء اللجان ، وتنظيم عمليات الاتصال داخل المنظمة ،وذلك لضمان الوصول الى خطة متكاملة، وتحديد علاقة المنظمة بالبيئة الموجودة فيها وتحقيق التأثير المتبادل بين كل من المنظمة والبيئة لتحقيق أهداف كل منهما .

(3) الصعوبات التي تواجه الاخصائي للقيام بدوره الاداري :

ومن الصعوبات التي تواجه الاخصائي للقيام بهذا الدور :

- * عدم اعداده الكافي لممارسة دوره الاداري.
- * عدم توصيف واضح لمتطلبات القيام بهذا الدور
- * عدم تحديد العلاقة بين الاخصائي الاجتماعي وبين غيره من التخصصات العاملة في منظمات الرعاية الاجتماعية والتنمية التي يعمل فيها .

(4)العوامل التي تساعد الاخصائي للقيام بدوره الاداري :

- ولكى ينجح الاخصائي الاجتماعي في القيام بدوره الاداري فإن ذلك يتضمن :
- * أن يكون الاخصائي على معرفة بالقائمين بتصميم الهياكل التنظيمية وكيفية تعديل وتغيير تلك الهياكل داخل المنظمة حتى تحقق أهدافها .
- * معرفة الاخصائي بكيفية توزيع بناء القوة في المنظمة التي يعمل بها لتحديد الاشخاص المؤثرين في اتخاذ القرارات .
- * معرفة الاخصائي بطبيعة دور كل متخصص في فريق العمل بالمنظمة
- * أن تتوفر لديه مجموعة من المهارات اللازمة لنجاحه في عمله كإداري.

وهذه المهارات هي :

أ- **المهارات الفنية** : التي تعنى للقدرة على استخدام المعلومات والطرق والفنيات اللازمة لنجاح عمله الاداري .

ب- **المهارات الانسانية** : وترتبط بالقدرة على العمل مع الناس، بما يتضمنه ذلك من فهم دوافعهم واستخدام أساليب القيادة المؤثرة تبعاً للمواقف المختلفة.

ج- **المهارات الفكرية** : وتعنى للقدرة على فهم التفاعلات داخل المنظمة ككل ، وتحديد كيفية وضع كل متخصص في المكان الملائم لتأدية دوره بكفاءة بما يحقق الأهداف.

وتوفر هذه المعارف والمهارات لدى الاخصائي الاجتماعي يساعده في القيام بدوره الاداري ، خاصة وأن ذلك سيساعده في التركيز على المنظمة ، نوع الادارة ، العلاقات الوظيفية ، والبنائية بها ، وأهمية العلاقات الانسانية ، والعلاقة بين الأنماط المتعددة من الوظائف وأنواع البرامج والخدمات التي تساهم في تحقيق أهداف كل من المنظمة والبيئة الموجودة فيها في ضوء علاقتها بغيرها من المنظمات على مستوى المجتمع .

الفصل الحادى عشر

مداخل الخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات

أولاً : مقدمة

ثانياً : مداخل الخدمة الاجتماعية للعمل مع المجتمعات

- **التدخل فى الازمات**
- **حل المشكلة**
- **المساعدة الذاتية**
- **تقدير الاحتياجات**
- **التنمية المحلية**

أولاً : مقدمة :

لقد تعددت المداخل للعمل مع المجتمعات المحلية بغرض تنميتها، وتتضمن تلك المداخل المعارف العامة التي توجه الممارسة المهنية وتفيد في تحديد التكنيكات والأدوار المهنية المرتبطة بممارسة المهنة في المواقف المختلفة عند العمل لتنمية المجتمعات .

وتفيد هذه المداخل في مساعدة الاخصائيين الاجتماعيين لتحديد العوامل المسببة لاجداث موقف التدخل المهني والمتغيرات المؤثرة على الواقع الذي يتعاملون معه كما أنها تعطيهم الفرصة ليوجهوا انشطة وبرامج التدخل المهني في ضوء تحديد تلك المتغيرات والتوظيف الأمثل للمعطيات النظرية الحديثة المتعلقة بممارسة الخدمة الاجتماعية لاختيار تكنيكات وأدوار التدخل المهني واختيار المدخل الذي يحقق أفضل النتائج ، مع الوضع في الاعتبار انه يمكن للاخصائي الاجتماعي أن يستخدم أكثر من مدخل وفقاً للموقف وما يتطلبه من تدخل مهني .

ويتوقف اختيار الأخصائي الاجتماعي للمدخل الملائم للتدخل المهني والتطبيق في أى موقف اشكالى على مجموعة من المحكات منها :

- * الهدف أو الغرض الذي يسعى كل من الأخصائي الاجتماعي وسكان المجتمع الذين يتعامل معهم الى تحقيقه تبعاً لطبيعة الموقف الاشكالى .
- * الأساس المعرفي أو النظرية التي يعتمد عليها الأخصائي في تدخله المهني.

- * دور الأخصائي الاجتماعي حيث يؤثر دوره في اختيار المدخل الملائم للدور الذي سيمارسه لتحقيق أهداف التدخل .

- * استراتيجيات وتكنيكات عملية المساعدة .

- * المؤسسة التي يمارس فيها الأخصائي عمله ووظيفة تلك المؤسسة ونمط الخدمات التي توفرها.

- * مؤشرات صلاحية استخدام المدخل أو عدم ملائمته لطبيعة موقف التدخل .

ثانياً : مداخل الخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات :

ويمكن عرض بعض المداخل التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي للعمل في مجال تنمية المجتمعات أثناء التدخل المهني والتأثير فيما يلي :

المدخل الأول : التدخل فى الازمات.

المدخل الثانى : حل المشكلة.

المدخل الثالث : المساعدة الذاتية.

المدخل الرابع : تقدير الاحتياجات.

المدخل الخامس : التنمية المحلية.

وفيما يلى توضيحاً لتلك المداخل بالتفصيل ...

المدخل الاول : التدخل فى الازمات :

اولاً : تعريف الأزمة :

لقد تعددت المفاهيم التى تناولت تحديد معنى الأزمة ومنها :

التعريف الاول : أنها حالة من الضيق أو التوتر المستمر الناتج عن موقف يحدث

لنفس عندما يواجه صعوبات تعوقه عن تحقيق أهداف حياته وتمنعه من استخدام أساليبه الطبيعية وقدرته على المواجهة.

التعريف الثانى : هى استجابة لحادثة خطيرة ينتج عنها حالة نفسية مؤلمة تعمل

على تعبئة استجابات النسق للتخلص من حالة عدم الراحة والرجوع لحالة التوازن

وتعلم النسق أساليب واستجابات تكيفية جديدة ويصبح فى حالة الألم تزداد حدة

وتتعمق الأزمة بما يؤدي الى الانهيار النفسى .

ويستخدم الاخصائى الاجتماعى مفهوم أو مصطلح الأزمة بطريقتين :

الطريقة الاولى : الأزمات من منطلق الخبرة الذاتية للتغير الذى يطرأ على

السلوك والانفعالات مما يعطل الوصول الى هدف معين .

الطريقة الثانية : الأزمات من منطلق العملية الاجتماعية كنتيجة لكارثة

تخريب الوظائف الهامة للمؤسسات القائمة.

كما يمكن التمييز بين ثلاث عناصر للأزمة هى :

العنصر الاول . موقف الأزمة : ويقصد به العوامل والحوادث والظروف التى أدت

الى وقوع الأزمة.

العنصر الثانى : الاستجابة للأزمة : ويقصد به تقدير النسق للأزمة واستجاباته

السلوكية نحوها .

العنصر الثالث : حالة الأزمة : وتعنى علاقة النسق الفردى بالبيئة المحيطة به

وتعامله معها . وللتغلب على حالة الأزمة فإن ذلك يتطلب احداث تغيير فى كل

من الموقف والاستجابة.

ثانيا : مراحل الأزيمة وأنواعها:

(1) مراحل الأزيمة :

تمثل مراحل الأزيمة مجموعة متعاقبة من التغيرات التي تحدث لأى فرداً أو جماعة أو مجتمع نتيجة تعرضه لأزيمة ويمكن إيجاز تلك المراحل فيما يلى :

المرحلة الاولى : حادثة أو موقف يتسم بالخطورة وهو السبب الرئيسى للضغط التى يمر بها الفرد أو الجماعة ، وقد يمثل هذا الموقف حادثة واحدة أو مجموعة متتالية من الحوادث المؤلمة .

المرحلة الثانية : ينتج عن هذا الموقف حالة من التوتر والقلق الزائد الذى يتضاعف الى أن يفشل النسق فى التكيف مع الموقف نتيجة استخدام أساليب غير مجدية لمواجهة والتصرف فيه .

المرحلة الثالثة : تأثير الأزيمة ووجود حالة عدم التوازن لدى النسق حيث تتميز بوجود اضطراب جسمي ونفسي، واضطراب فى المزاج والتفكير والقيام بأعمال غير هادفة الى جانب انهماك او لانشغال مؤلم بالموقف المسبب للأزيمة.

المرحلة الرابعة : مرحلة اعادة التكامل حيث ينكيف النسق مع الموقف ويتعلم أساليب جديدة وفعالة للتعامل مع مواقف مستقبلية متشابهة .

(2) أنواع الأزمات :

ولقد ظهرت وجهات نظر لتصنيف الأزمات ومنها :

التصنيف الاول : يقسم الأزيمة الى ثلاث أنواع هى :

النوع الاول : الأزيمة الحادة : وهى التى تتعطل على أثرها أدوات التوازن الجسدي

النوع الثانى : الأزيمة العادية : وهى جزء من عملية النمو والتى ترتبط بالانتقال

من مرحلة نمو لأخرى.

النوع الثالث : الأزيمة الوضعية : وهى رد فعل إزاء وضع معين كالحوادث

والكوارث والأمراض .

التصنيف الثانى : يقسم الأزيمة الى ثلاث أنواع هى :

النوع الاول : الأزمات البيولوجية :

وهى جزء من دورة حياة الانسان.

مثال : أزمات سن المراهقة ، أزمات سن اللأس ، أزيمة الشيخوخة ... الخ .

النوع الثاني : الأزمات البيئية :

وهى التى ترتبط بحدوث مواقف صعبة لاي نسق من الاتساق التى يتعامل معها الاخصائى الاجتماعى (فرد ، اسرة ، جماعة منظمة ، مجتمع) .

مثال : فقدان الفرد لوظيفته ، أو تهجير السكان من مجتمعهم تهجيراً اجبارياً .

النوع الثالث : (أزمات الطوارئ :

وهى الازمات المفاجئة التى تحدث دون توقعها.

مثال : الزلازل ، الفيضانات ، الحرائق .

(3) امثلة لآزمات للمجتمعات :

ومثال من الازمات التى تحدث ويتعامل معها الاخصائى الاجتماعى فى مجال تنمية المجتمعات ما يلى :

* الازمات التى تواجه سكان المجتمعات نتيجة بعض الظروف الصعبة كالبطالة أو عدم توفر الخدمات .

* الأزمات التى يواجهها سكان المجتمع نتيجة فقد للعلاقات الاجتماعية السابقة لهم، وصعوبة تكوين علاقات جديدة خاصة فى المراحل الأولى من تواجدهم فى المجتمع .

* الأزمات التى تواجه السكان فور انتقالهم للمجتمع خاصة فى حالة التهجير الاجبارى للمواطنين.للإقامة فى تلك المجتمعات .

* الأزمات المفاجئة كالزلازل والحرائق والفيضانات وهى أزمات قد تواجه المجتمعات كغيرها من المجتمعات المحلية .

* الأزمات التى تواجه شباب المجتمعات كأزمة المراهقة، أو تواجه المسنين كأزمة الشيخوخة .

ثالثاً : خصائص الأزمة :

يجب أن تتوفر فى الموقف أو المشكلة مجموعة من الخصائص حتى نستطيع أن نطلق عليها مصطلح أزمة ... وأهم هذه الخصائص :

الخاصية الأولى : وجود تركيبة من القوى التى تضغط على الانسان وقد تكون تلك القوى جسمية أو نفسية أو اجتماعية ، وينظر الانسان الى هذه القوى على انها تشكل تهديداً أساسياً لحياته أو لأهدافه الأساسية فى حياته .

الخاصية الثانية : أن يلقى موقف الأزمة على الأنساق التي تعرضت له مسؤوليات تخرج عن نطاق الامكانيات العادية المتاحة للنسق المتأثر أو الانساق الاخرى التي يمكنها أن تساعد النسق المتأثر بالأزمة .

الخاصية الثالثة : يشعر النسق تجاه هذا الموقف باليأس والعجز وعدم القدرة على التعامل معه ، ويشعر بأنه لا حول له ولا قوة حيث يفقد ثقته في نفسه ويخشى من أن يؤدي تصرفه الى السير في اتجاه خاطئ يندم عليه فيما بعد .

الخاصية الرابعة : يؤدي موقف الأزمة الى لثارة مشكلات من الماضي القريب أو البعيد سواء كانت مؤجلة او تم مواجهتها بشكل جزئي ويؤدي ظهورها الى زيادة تعقد الأزمة.

الخاصية الخامسة : تضعف في موقف الأزمة الى حد كبير الحيل الدفاعية للذات، ومن ثم يصبح النسق أكثر قابلية للاستهواء والتأثر بالآخرين ، كما قد يؤدي موقف الأزمة الى ظهور أعراض سلوكية مرضية كإصابة النسق بالقلق نتيجة موقف الأزمة الذي يهدد الحياة ، أو قد تؤدي الأزمة التي تهدد بفقدان العلاقات الاجتماعية أو إصابة النسق بالاكتئاب .

الخاصية السادسة : الأزمة موقف لا يستطيع الانسان أن يتحمل معاشته لمدة طويلة تزيد عن 72 ساعة ويستطيع أن يستعيد توازنه خلال أشهر ، وقد يكون ذلك التوازن أسوأ أو أفضل أو مماثل لما كان عليه قبل حدوث الأزمة خاصة فيما يتعلق بأدائه الاجتماعي.

الخاصية السابعة : تظهر خلال فترة الأزمة ومحاولة استعادة التوازن أساليب تكيفية جديدة تمكن النسق من التعامل بفاعلية أكبر مع مواقف الأزمات المقبلة ، كما قد تظهر أنماط سلوكية سلبية تضعف من قدرة النسق على التعامل مع الأزمات مستقبلاً .

الخاصية الثامنة : أن موقف الأزمة ليس مرتبطاً بالفرد فقط بل إن الأزمة قد تواجه أي نسق من الانساق (فرد ، أسرة ، جماعة ، منظمة ، مجتمع) مما يتطلب تدخلاً سريعاً ومهنيًا لمواجهة آثارها .

رابعاً : تعريف مدخل التدخل في الأزمات :

لقد تعددت المفاهيم حول المقصود بمدخل التدخل في الأزمات ومنها :

التعريف الأول : مجموعة من المفاهيم والجراءات المرتبطة بالتأثير الإيجابي في استجابات الناس الناتجة عن تعرضهم لموقف جديدة أو خبرات غير مألوفة تظهر على شكل كوارث أو نكبات طبيعية أو فقد شئ ذو أهمية أو شخص عزيز أو تغيير في المركز أو الوضع الاجتماعي أو التغيرات المرتبطة بمراحل النمو الانساني .

التعريف الثاني : أحد أشكال العلاج النفسي والتدخل الاكلينيكي الذي يعتمد على تحديد دقيق للأهداف العلاجية والتخطيط الجيد لها وتقديم الخدمات السريعة التي تواجه الموقف المفاجئ الذي تعرض له نسق للتعامل .

ومن عرض التعاريف السابقة يمكن تعريف هذا المدخل اجرائياً وفقاً لما يلي :

- * أحد أشكال العلاج النفسي الاجتماعي الذي يعتمد على تحديد الاهداف العلاجية والتخطيط الجيد لها .

- * يستخدم عند حدوث الأزمة أو الموقف والخبرات غير المألوفة التي يتعرض لها أنساق العملاء والتي تظهر على شكل كوارث أو نكبات طبيعية أو تغيرات مرتبطة بمراحل النمو الانساني .

- * من الاساليب العلاجية قصيرة المدى والتي تركز على حاضِر العميل أكثر من الماضي وتُستهدف تقديم خدمات سريعة تواجه الموقف المفاجئ.

- * تتعامل مع أذواق متعددة من العملاء سواء فرد ، أو أسرة ، أو جماعة أو مجتمع في موقف أزمة .

- * يسعى لادراك المشكلة وتحديد مكوناتها وتعلم أنساق التعامل أساليب سلوكية جديدة أكثر فاعلية للتوافق مع الخبرات المشابهة والتي يمكن التنبؤ بها أو يواجهها نسق للتعامل مستقبلاً.

خامساً : الفرضيات التي يقوم عليها التدخل في الأزمات

من الفرضيات التي يبنى عليها أسلوب التدخل في الأزمات ما يلي :

الفرضية الأولى : يتعرض الأفراد والجماعات والمجتمعات خلال مراحل حياتهم ونموهم المختلفة لمجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية تفقدهم التوازن مع البيئة المحيطة بهم ، وتعرض نسق للتعامل للأزمة يؤدي الى اختلال توازنه. ومع

ذلك فإن حالة الأزمة ليست مرضاً ولكنها تعبر عن مواقف صراعات مبكرة لم تحل أو تم حلها جزئياً .

الفرضية الثانية : أثناء تعرض نسق التعامل للأزمات قد يدرك موقف الأزمة باعتباره تهديداً لاحتياجاته الغريزية أو لإحساسه بالفقد والخسارة، وهذا الإدراك يرتبط بمجموعة من الانفعالات التي تعتمد على السمات الشخصية للنسق حيث يصبح في حالة من الاضطراب والحساسية الشديدة والقابلية السريعة للتأثير وتظهر عليه أعراض القلق والاكتئاب والتوتر.

الفرضية الثالثة : أثناء الأزمة تضعف الميكانيزمات الدفاعية للذات فتصبح أكثر قابلية للتغيير والتأثيرات الخارجية ويصبح الشخص أكثر استعداداً لقبول المساعدة، وعلى ذلك فإن قدراً من المساعدة حتى ولو كان قليلاً ، والتي تقدم في الوقت المناسب قد تكون أكثر أثراً من المساعدة الممتدة إذا قدمت في مراحل متقدمة عندما يكون فيها النسق أقل استعداداً للتغيير ، وأقل تقبلاً للمساعدة.

الفرضية الرابعة : خلال مرحلة إعادة التوازن تنشأ وتتطور أساليب معطلة جديدة يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في التعامل مع الموقف، وتعمل هذه الأساليب الجديدة على زيادة قدرات النسق للتكيف مع مواقف مستقبلية بصورة أكثر فاعلية .

ساساً : أهداف التدخل في الأزمات :

ان اسلوب التدخل في الازمات يهدف الى مساعدة النسق الذي تعرض للأزمة لاستعادة توازنه النفسي ومستوى أدائه الوظيفي لحالة ما قبل الأزمة ويمكن تقسيم هذا الهدف الى نوعين هما :

النوع الاول : الهدف العاجل : ويقصد به مساعدة النسق على استعادة ثقته بنفسه وقدرته على التفكير والتعامل الصحيح مع مواقف الأزمة وإزالة آثارها المفاجئة التي تعرضه للخطر ، الى جانب اشباع حاجاته الضرورية ، أى التخلص الفوري من الأعراض المصاحبة للأزمة .

النوع الثاني : الهدف النهائي : ويتمثل في إعادة توازن النسق من خلال تفهم الجوانب الأكثر ارتباطاً بحدوث الأزمة وزيادة كفاءته للتعامل مع الموقف بـل واكتسابه المهارات التي تساعد في التعامل مع أزمات مستقبلية .

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الأهداف عند التعامل مع الأزمة هي :

المستوى الأول : الوصول بالتوظيف الاجتماعي للنسق الى الحد الاقصى ، وهو مستوى طموح يمكن أن يتحقق عند التعامل مع الأزمات التي تكون شخصية النسق الفردي أكثر قابلية للتأثير مع توفر الامكانيات المؤسسية والبيئية التي تساعد على تحقيق هذا المستوى.

المستوى الثاني : الوصول بالتوظيف الاجتماعي الى الحد الأدنى الذي كان عليه قبل حدوث موقف الأزمة ، بمعنى اعادة النسق لبعض الممارسات التي يستطيعها وتسمح بها امكانياته والتي كان يمارسها قبل تعرضه للأزمة .

المستوى الثالث : إيقاف نمو وتطور الأزمة والتقليل من أثارها ، وقد يعني ذلك تجميد الموقف عند هذا الحد الى أن تجد ظروف قد تؤدي الى تعديل الموقف الى الأفضل ، ويحدث ذلك غالباً إذا كانت شخصية الفرد غير قابلة للتأثير أو عدم توفر الامكانيات المؤسسية والبيئية لمواجهة موقف الأزمة .

سابعاً : مراحل التدخل في الأزمات :

لقد تعددت وجهات النظر في تحديد خطوات التدخل في الأزمات ولكن بوجه عام يمكن التمييز بين أربعة خطوات هي :

الخطوة الأولى : تقدير موقف الأزمة :

حيث تستلزم عملية التدخل تقدير مشاعر وانفعالات النسق الذي تعرض للأزمة ودرجة عجزه أو تأثره بالموقف مع تكوين علاقة مهنية معه .

وعملية التقدير تتضمن الإجابة على بعض التساؤلات منها :

* ما الظروف التي أدت الى طلب للنسق للمساعدة أو ما هو الحدث والموقف المفاجئ الذي أدى لحدوث أزمة ؟

* ما درجة خطورة موقف الأزمة على حياة النسق أو الأنساق الأخرى ؟

* ما المساعدات التي تلقاها من الآخرين ؟ وما محاولاته السابقة اذا ما

كان قد تعرض لهذا الموقف قبل ذلك وكيفية مواجهته لمثل هذه المواقف ؟

* ما الموارد والامكانيات المؤسسية والمجتمعية بل وامكانيات وقدرات

الاحصائي نفسه التي يمكن الاستفادة منها في مواجهة مواقف الأزمة ؟

الخطوة الثانية : التخطيط للتدخل :

وفى هذه الخطوة يقوم الاحصائي الاجتماعي العام بتحديد مدى تأثير موقف الأزمة على أداء النسق وما هي امكانيات النسق للتعامل مع الموقف ، وكيف يمكن أن يرتبط بالانساق الأخرى للتعامل مع هذا الموقف ؟ وما هي أوجه الدعم

التي يمكن أن يتلقاها ؟ وتحديد الهدف من التدخل ؟ وتحديد البدائل التي يمكن أن تستخدم لمواجهة الموقف لتنفيذ البديل الملائم .

الخطوة الثالثة : مرحلة التدخل وتنفيذ الخطة :

وتشتمل هذه المرحلة على ما يلي :

* مساعدة النسق على تحقيق الفهم السليم لموقف الأزمة ومعرفة جوانب قوته وضعفه ليبدأ في ضوء ذلك التحرك نحو مواجهة موقف الأزمة .

* الانفتاح على البيئة لمساعدة النسق على بناء أو إعادة بناء نسق المساعدة وتصحيح علاقاته الاجتماعية أو إيجاد علاقات جديدة.

المدخل الثاني: حل المشكلة :

أولاً : مفهوم المشكلة وحل المشكلة :

(1) تعريف المشكلة :

لقد تعددت تعاريف المشكلة ومنها :

التعريف الأول : هي موقف يتطلب معالجة اصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية ويتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهة وتحسينه .

التعريف الثاني : هي عجز في التوظيف الاجتماعي للنسق في دور أو أكثر من أدوار حياته ، أو حالة ناجمة عن حاجة غير مشبعة سواء كانت تعليمية أو اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية تؤثر على التوظيف الاجتماعي .

(2) تعريف حل المشكلة :

كما تناولت بعض التعاريف حل المشكلة ومنها :

التعريف الأول : مدخل يستهدف رفع مستوى توافق النسق مع بيئته وتحقيق أكبر قدر من الرضا عن حياته اليومية في تعامله مع الآخرين وذلك من خلال مساعدته على التعامل بأكثر قدر من الفاعلية بالنسبة للعلاقات والواجبات التي ينظر إليها على أنها تشكل ضغطاً عليه .

التعريف الثاني : طريقة تمكن الأنساق من تنمية شخصياتهم عن طريق تزويدهم بالمهارات الضرورية لمواجهة المشكلات التي يعانون منها والمهارات التي تمكنهم من التفكير في الحلول البديلة وفي الطرق المختلفة لمواجهة المشكلة .

وهذا يعني أن مدخل حل المشكلة لجرائياً يعني :

* مدخل علاجي للتدخل المهني من جانب الاخصائي الاجتماعي للتعامل مع انساق تعاني من مشكلات عجز في التوظيف الاجتماعي في دور أو أكثر من أدوار حياتهم أو ناجمة عن حاجة غير مشبعة.

* يستهدف رفع مستوى توافق النسق مع بيئته وتحقيق أكبر قدر من الرضا عن حياته اليومية في تعامله مع الآخرين .

* يتم تحقيق الأهداف من خلال تعليم النسق المفاهيم العلمية وتزويده بالمهارات الضرورية لمواجهة المشكلات باستخدام قدراته الذاتية من ناحية وتدريبه على التعامل مع المشكلة من ناحية أخرى واستثمار الخدمات المتاحة والمقدمة عن طريق الاخصائي والمؤسسة والبيئة .

ثانياً : الخصائص والاعتبارات الأساسية لمدخل حل المشكلة :

يمكن تحديد الخصائص الأساسية لمدخل حل المشكلة فيما يلي :

الخاصية الأولى : أن الانسان نتاج لعوامل موروثية وأخرى مكتسبة وخبرات مترابطة ، وأنه قابل للتغيير وتعديل سلوكه طالما هو في حالة تفاعل مستمر مع بيئته المحيطة .

الخاصية الثانية : أن المشكلة تنتج عن عدم اشباع الحاجات الأساسية للانسان بالإضافة لوجود توترات داخلية وضغوط خارجية تؤثر على أدائه الاجتماعي ، الى جانب أن المشكلة حلقة في سلسلة من الحلقات الاشكالية حيث أنها مبنية على مشكلات سابقة وتشكل اساساً لمشكلات لاحقة، وانه يجب التركيز على العميل والموقف الموجود فيه اي المشكلة الحالية .

الخاصية الثالثة : أن الانسان يمارس عمليات مستمرة لحل مشكلته للتوفيق بين رغباته وحاجاته من ناحية وامكانياته وظروفه البيئية من ناحية أخرى لاشباع حاجاته والوصول الى حالة أفضل من التكيف عن طريق اتخاذ قرارات لمواجهة المواقف الاشكالية .

الخاصية الرابعة : ان الانسان في حاجة للمساعدة على ادراك حاجاته ورغباته الداخلية ، وفي نفس الوقت ادراك الحقائق والواقع الخارجي ليتمكن الاختيار بين البدائل لمواجهة مشكلته ، لأن الانسان يمكن أن يتعلم كيفية تحليل الأسباب والكيفية التي تمكنه من مواجهة مشكلته اذا توافرت له المساعدة المهنية الملائمة للموقف الاشكالي .

الخاصية الخامسة : أن الشعور الذي يسيطر على الإنسان حتى يأتى لطلب المساعدة واحساسه بالموقف الاشكالى يدفعه فى اتجاه التغيير والتحرك لمواجهة مشكلته فيصبح أكثر استجابة للجهود المهنية التى تقدم له ، كما أنه فى حاجة الى الدافعية التى تؤكد لها العلاقة المهنية القائمة على التعاطف والحب والتقبل وابداء الرغبة من جانب الاخصائي الاجتماعي لمساعدة نسق التعامل على مواجهة الموقف الاشكالى.

الخاصية السادسة : يعتمد المدخل على تدريب نسق التعامل على استثمار قدراته الذاتية وتدريبه على التعامل مع المشكلة من خلال مساعدته معتمداً على قدراته من ناحية واستثمار للخدمات المتاحة والمقدمة عن طريق الأخصائي والمؤسسة ومصادر البيئة من ناحية أخرى .

الخاصية السابعة : يؤكد هذا المدخل على عنصر الوقت وما يحققه من استثمار امكانيات وتعبئة جهود نسق التعامل عن طريق عمليات التحديد والتنظيم المرتبطة بتنظيم الوقت مع تجزئة المشكلة والانتقال من جزء لآخر حتى يتم مواجهة الموقف الاشكالى .

ثالثا : الفرضيات التى يقوم عليها مدخل حل المشكلة فى الخدمة الاجتماعية :

يقوم مدخل حل المشكلة فى الخدمة الاجتماعية على عدة فرضيات هى :

الفرضية الاولى : ان الظروف الانسانية والاجتماعية تستوجب التدخل وتتطلبه ، وأن العملاء هم أناس يعانون عجزاً أو قصوراً فى وسائل حل المشكلة لديهم .

الفرضية الثانية : ان المشكلات الاجتماعية قد تكون ناجمة عن الاحباطات البيئية او من عجز الفرد أو منهما معا ، وأن عجز الانسان عن حل مشكلته يرجع الى نقص الدافعية لحل المشكلة أو نقص القدرة على حل المشكلة أو عدم اتاحة الفرصة المناسبة لحلها .

الفرضية الثالثة : ان المشكلات ذات طبيعة معقدة ولا يوجد سبب واحد للمشكلة وانما مجموعة من الأسباب المتداخلة التى تتفاعل كمسيبات لها .

الفرضية الرابعة : المحتوى أو الاطار المجتمعي - من قيم وعادات وتقاليد وموارد - الذي تمارس فيه مهنة الخدمة الاجتماعية يؤثر فى تحديد المشكلة كما يؤثر فى وضع الاهداف وتطوير الاستراتيجيات وطرق التدخل المهني .

الفرضية الخامسة : التدخل المهني أو الممارسة المهنية موجهة من الأساس الى المشكلات ذات الصلة باهتمامات الخدمة الاجتماعية وهى المشكلات الناجمة عن التفاعل الخاطى بين الاشخاص والبيئة .

الفرضية السادسة : ان الاساس فى مواجهة المشكلة هو الاهتمام بالمستقبل أكثر من الاهتمام بالماضى خاصة ولن الاهتمام بكل ما يحيط بالعمل من قوى يؤثر فيها ويتأثر بها وانما هى عوامل مساعدة على التغيير الذي يحدث فى الشخصية .

المدخل الثالث : مدخل المساعدة الذاتية :

تعريف مدخل المساعدة الذاتية:

لقد تعددت وجهات النظر فى تعريف مدخل المساعدة الذاتية ومنها :

التعريف الاول : هو مدخل يركز على تطوع أفراد المجتمع لتحقيق تنمية متوازنة داخل مجتمعهم معتمدين على الجهود الشعبية الى جانب ما توفره الدولة من خدمات عن طريق الأجهزة الحكومية داخل المجتمع .

التعريف الثانى: أحد مداخل تنمية المجتمع المحلى الذي يقوم على افتراض مؤداه أن سكان المجتمع يمكن أن يجتمعوا ويعملوا على تحسين أحوالهم بأنفسهم فيدرسون أوضاع مجتمعهم المحلى ويحددون الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المشكلات البيئية البارزة التى تواجههم وينفذون الخطط اللازمة لتحقيق تحسينات مناسبة فيها .

ويمكن تعريف مدخل المساعدة للذاتيين وجهة نظرنا بأنه :

أنشطة تضع جماعات المساعدة الذاتية والتطوعية لتحقيق أهداف من خلال اجتماعهم سويا من أجل اشباع احتياجاتهم المشتركة ويشمل نشاطهم العمل لاحداث التغيير الاجتماعى عن طريق التعامل مباشرة مع المشكلات لمواجهتها .

ومن التعريف يتضح ان مدخل المساعدة الذاتية يركز على الجوانب التالية :

أ- الأنشطة التطوعية التى يقوم بها سكان المجتمع فى إطار جهود تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه .

ب- مشاركة أعضاء جماعات المساعدة الذاتية فى مواجهة المشكلات المجتمعية من خلال الهيئات الموجودة بالمجتمع .

ج- ينظم الأعضاء أنفسهم للقيام بأدوار وتنفيذ مسؤوليات لتحقيق الأهداف.

د- يتم ذلك من خلال قوة ذاتية من أعضاء جماعات المساعدة الذاتية .
هـ- يعتمدون في تحقيق ذلك على تمويل ذاتي وليس تمويل خارجي.

(2) جماعات المساعدة الذاتية وخصائصها :

يمكن تصنيف جماعات المساعدة الى نوعين :

النوع الاول : جماعات المساعدة الذاتية التجمعية :

تقوم تلك الجماعات بتحديد ما ينبغي عمله لتنمية مجتمعهم وأثناء قيامهم بهذا الدور يتعلمون كيفية تحقيق أهداف معينة ويتعرفون على الطريقة التي من خلالها يحققون الأهداف مستقبلاً وكيفية بذل الجهود بمساعدة أنفسهم بأنفسهم .

النوع الثاني : جماعات المساعدة الذاتية الدفاعية :

تعتبر استثماراً لخبرات أعضاء هذه الجماعات في أنشطة دفاعية وتتكون هذه الجماعات من أجل توفير الخدمات كما تقدم خدمات مباشرة .

ومن أهم خصائص جماعات المساعدة للذاتية ما يلي :

* تتكون هذه الجماعات من سكان المجتمع الذين يشتركون في وجود مشاكل مشتركة بينهم .

* لتلك الجماعات قيم شخصية مرتبطة بالمشاركة من جانبهم في مواجهة المشكلات الاجتماعية وإشباع الحاجات مع اعتقادهم في مسؤوليتهم تجاه ذلك وعدم مسؤولية الآخرين عن مساعدتهم في إشباع احتياجاتهم أو حل مشكلاتهم .

* ترتبط أنماط سلوك تلك الجماعات بالتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع.

* الهيكل التنظيمي لتلك الجماعات بسيط واهتمامها الأكبر ينصب على اتخاذ القرارات الخاصة بإحداث التنمية خاصة مشروعات التنمية الحضرية.

* تهدف جماعات المساعدة الذاتية الى توفير الدعم العاطفي لأعضائها من ناحية ، وإقامة علاقات جديدة بين المهنيين والمستفيدين من الخدمات من ناحية أخرى .

* تعمل جماعات المساعدة الذاتية لتحقيق التغيير الاجتماعي وتقديم مساعدات نوعية لأعضائها لتحسين أوضاع هؤلاء الأعضاء .

* تمارس هذه الجماعات أنشطتها انطلاقاً من استراتيجيات القوة التي تتميز بها في المجتمع والتي تمكنها من ضم أعضاء جدد لها .

(3) استراتيجيات ودور الممارسة المهنية في مدخل المساعدة الذاتية :

لقد حدد العاملون في مجال الخدمة الاجتماعية أهم استراتيجيات المساعدة الذاتية في ثلاث استراتيجيات هي :

*** استراتيجية الانعاز :**

بهدف تشكيل اللجان من أعضاء جماعات المساعدة الذاتية للتعريف بالمشكلات، وفتح المجال لسكان جدد من المجتمع المحلي للانضمام الى تلك الجماعات حتى تزيد المشاركة الذاتية لسكان المجتمع في تنمية مجتمعهم .

*** استراتيجية التفاوض :**

بغرض تحقيق التغيير في المجتمع من خلال العمل التعاوني بين أعضاء جماعات المساعدة الذاتية من سكان المجتمع .

*** استراتيجية الصراع :**

وتستخدم هذه الاستراتيجية في حالة عدم اتفاق وجهات النظر سواء في الاهتمامات أو الآراء أو القيم ، وتستخدم هذه الاستراتيجية لتمكين جماعات المساعدة الذاتية من التمييز بطريقة أكثر سهولة بين وجهات النظر المختلفة .

ويستخدم الاختصاصي الاجتماعي للتكنيكات الملائمة من كل نمط من أنماط الاستراتيجيات السابقة ومنها : تكنيكات التعليم ، الاتصال ، الضغط الخ ، وذلك تبعاً للموقف الذي يتعامل فيه الاختصاصي الاجتماعي في تنمية المجتمع.

ويمكن للاخصائي أن يمارس عدة أنوار مع جماعات المساعدة الذاتية منها :

دور المساعد : لتجميع جماعات المساعدة الذاتية من سكان المجتمع حول قضية مشتركة تكون أساساً لتحقيق أهدافهم في تنمية مجتمعهم .

دور المستشار : في تقديم الاستشارات التي تحتاجها جماعات المساعدة الذاتية .

دور تعليمي : لمساعدة جماعات المساعدة الذاتية فى التوصل الى أفضل البدائل الممكنة للوصول الى قراراتهم بأنفسهم وتعليمهم كيفية صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بموقف ما .

دور تنظيمي : فى مساعدة جماعات المساعدة الذاتية على فهم الجوانب التنظيمية وكيفية العمل معاً على أساس تعاوني بشكل يحقق الأهداف .

المدخل الرابع : مدخل تقدير الاحتياجات :

اولا : تعريف تقدير الاحتياجات :

(1) تعريف الحاجة :

لقد تعددت الآراء التى أوضحت مفهوم الحاجات ومنها :

التعريف الاول : عله لدى الانسان أو الجماعة أو المجتمع يمكن تحقيقها عن طريق احداث تغيير بنائى أو وظيفي أو مادي أو معنوى بحيث يؤدي حدوث هذا التغيير الى اعادة حالة التوازن والاستمرار والبقاء والتفاعل السوى .

التعريف الثاني : حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع (مجتمع منظمة ، مجتمع جغرافي ، مجتمع وظيفي) نتيجة الإحساس بالرغبة فى تحقيق هدف معين يحتاج الى توافر ظروف وامكانيات وموارد معينة .

(2) تعريف تقدير الاحتياجات :

يمكن عرض بعض تعاريف تقدير الاحتياجات فيما يلى :

التعريف الاول : الإجراءات التى تستخدم من جانب الاخصائي الاجتماعي مع غيره من المتخصصين لتقدير أولوية الاحتياجات كأساس وتنفيذ البرامج والمشروعات اللازمة لإشباعها .

التعريف الثاني : الخطوات التى تتخذ للتعرف على محتوى احتياجات أنساق التعامل ودرجة الحاج كل منها لامكانية استخدام الموارد الشخصية والمؤسسية والمجتمعية لإشباعها .

ويمكن من جانبنا تعريف مدخل تقدير الاحتياجات إجرائياً بأنه :

* منهج لتحديد وتكمية مستوى الاحتياجات الانسانية لأنساق التعامل ودرجة الحاجها فى اطار المحددات المجتمعية .

• تستخدم فيها عدة أساليب تبعاً للهدف والنسق الذي يتعامل معه وذلك على أساس تحديد الاحتياج وتقديره عددياً .

• يعتبر تقدير الاحتياجات أساساً لتحديد البرامج والمشروعات التي تشبع تلك الاحتياجات في إطار الموارد الشخصية والمؤسسية والمجتمعية .

ثانياً : أهم خصائص مدخل تقدير الاحتياجات :

يتميز مدخل تقدير الاحتياجات بعدة خصائص هي :

الخاصة الأولى : من أفضل المداخل التي يمكن أن يستخدمها الاخصائي الإجتماعي لتقدير أولوية احتياجات أنساق التعامل كأساس لاشباعها .

الخاصة الثانية : للاحتياجات عدة تقسيمات أو هناك اختلافات بين الحاجة الحقيقية منها وبين ما يتطلع اليه النسق , وتتضمن الاحتياجات أنماط منها :

• **الاحتياجات المعيارية :** وهي التي يضعها مهني أو خبير كاحتياجات في سياق أو موقف معين .

• **الاحتياجات المحسوسة :** وهي تلك الاحتياجات التي يدركها النسق صاحب الموقف نفسه أو يريد إشباعها .

• **الاحتياجات المقارنة :** وهي تلك الحاجات التي نحددها عندما لا تحصل مجموعة من الناس على خدمة خاصة بها في حين تحصل على تلك الخدمات مجموعة أخرى لها نفس احتياجات المجموعة الأولى .

الخاصة الثالثة : يتضمن تقدير الاحتياجات نشاطين رئيسين :

الأول : تحديد الاحتياج, أي تحديد الظروف الانسانية والاجتماعية التي تتطلب تدخلاً منظماً لصالح أنساق التعامل .

الثاني : حساب الحاجة عددياً وفق منهجية احصائية كمية وكيفية لعدد الاشخاص الذين في حاجة وعدد وحدات الخدمات المطلوبة لاشباع الحاجة .

الخاصة الرابعة : أن مدخل تقدير الاحتياجات يسهم في تركيز جهود العمل المهني للأخصائي الاجتماعي للسعي لاشباع تلك الاحتياجات في ضوء وجود قوائم خاصة تبين أولوية حاجات أنساق العملاء في المواقف المختلفة .

ثالثاً : الافتراضات التي يقوم عليها مدخل تقدير الاحتياجات :

من أهم الافتراضات التي يقوم عليها مدخل تقدير الاحتياجات ما يلي :

الافتراض الأول : أنه بالرغم من أن عملية تقدير الاحتياجات عملية فنية في المقام الأول إلا أن تعبير أنساق التعامل عن تلك الاحتياجات هو أساس التقدير السليم لها .

الافتراض الثاني : أن تقدير الاحتياجات على أسس سليمة يعتبر من المؤشرات الهامة في تحديد أهداف ومحتوى البرامج والمشروعات التي يتبناها الإخصائي الإجتماعي لإشباع تلك الاحتياجات من خلال المؤسسات يعمل بها .

الافتراض الثالث : تتعدد الأساليب التي يمكن للإخصائي الإجتماعي استخدامها لتقدير الاحتياجات، إلا أن تلك الأساليب تختلف تبعاً للهدف من تقدير الاحتياجات وقدره نسق التعامل الذي يتم مساعدته على إشباع احتياجاته .

وعلى الإخصائي الإجتماعي استخدام أفضلها للتوصل لتقدير علمي لتلك الاحتياجات .

الافتراض الرابع : يرتبط مدخل تقدير الاحتياجات بعدة مداخل أخرى ، خاصة مدخل تحسين البيئة بغرض مقابلة الاحتياجات لتحقيق التوافق مع الظروف والأوضاع البيئية في المجتمع الذي يتم تقدير احتياجات سكانه .

الافتراض الخامس : أن الاخفاق في قيام أي نسق من الأنساق التي يتعامل معها الإخصائي الإجتماعي بوظائف أي دور من أدواره يتبعه بالضرورة فشل في إشباع حاجة من الحاجات وبالتالي ظهور مشكلة لم تكن موجودة من قبل تؤثر على النسق .

(أبعا : أهداف تقدير الاحتياجات:

يسهم تقدير الاحتياجات في تحقيق عدة أهداف منها :

الهدف الأول : التعرف على أولوية احتياجات أنساق التعامل سواء أفراداً أو أسر أو جماعات أو منظمات أو مجتمعات وتحديد درجة الحاجتها والمستوى المطلوب لإشباعها خاصة في حالة عدم تحديد تلك الاحتياجات .

الهدف الثاني: سد الثغرات في الخدمات التي تحتاجها أنساق التعامل، على أساس أن التعرف على الاحتياجات هو أولى الخطوات التي تضمن فعالية البرامج والمشروعات المقدمة لإشباعها .

الهدف الثالث : يوفر تحديد الاحتياجات للعاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية فهماً واعياً بالاحتياجات والمشكلات ومسبباتها ، ومن ثم يمكنهم

اتخاذ الاجراءات للتخفيف من حدتها وتوفير الخدمات مستقبلاً على أساس من التنبؤ بما يحتاجه أنساق التعامل من الخدمات .

الهدف الرابع : انتقاء (اختيار وتحديد) احتياجات أنساق التعامل طبقاً لحدّة تأثيرها على تلك الأنساق وتوفير المعلومات التي تعتبر أساساً ومدخلاً لتحقيق الأهداف من ناحية وتحديد الأنوار الى تقوم بها الأنساق المجتمعية لإشباع تلك الاحتياجات في اطار الموارد المتاحة او التي يمكن اتاحتها من ناحية أخرى .

ويمكن تحديد أهداف تقدير الاحتياجات في المجتمعات فيما يلي :

1- التعرف على احتياجات سكان المجتمع سواء كانت خاصة بخدمات الرعاية الاجتماعية او الاحتياجات الفردية لسكان المجتمعات كأساس لإشباعها .

2- زيادة المشاركة الشعبية لسكان المجتمعات في تحديد احتياجاتهم الفعلية والتعبير عنها في اطار علمي .

3- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإشباع الاحتياجات المجتمعية في اطار التعاون بين الاختصاصي الاجتماعي والتخصصات الاخرى في مجال تنمية المجتمعات .

خامساً : خطوات واساليب تقدير الاحتياجات وإشباعها :

يمر تقدير الاحتياجات والاستفادة منها كأساس لإشباعها بعدة خطوات منها:

الخطوة الاولى : تحديد نسق التعامل المراد التعرف على احتياجاته وتحديد أنماط الاحتياجات المراد التعرف عليها .

الخطوة الثانية : تحديد أداة تقدير الاحتياجات على أساس علمي بحيث تتسم بالشمولية والموضوعية وفقاً للموقف .

الخطوة الثالثة : اعداد أنساق التعامل لجمع البيانات الخاصة بتقدير احتياجاتهم.

الخطوة الرابعة : تطبيق الأداة وجمع البيانات سواء كمية أو كيفية عن الاحتياجات .

الخطوة الخامسة : تصنيف وتحليل البيانات التي تم جمعها عن الاحتياجات وتقدير أولوية تلك الاحتياجات وأهم الفئات التي تتأثر بكل حاجة من الحاجات .

الخطوة السادسة : استخدام البيانات التي تم تصنيفها وتحليلها كأساس لوضع برامج ومشروعات وخطط لإشباع تلك الاحتياجات .

وتتعدد أساليب تحديد الاحتياجات الخاصة بسكان المجتمعات ومن أهم تلك الأساليب .

الاسلوب الاول : إجراء المسموح الاجتماعي :

وهو اسلوب يتناسب مع تحديد الاحتياجات كما يدركها سكان المجتمعات التي يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي والتي ترتبط بوجود رغبة لديهم يتم التعبير عليها بسؤالهم عن مدى احساسهم بالحاجة الى نوع معين من الخدمات .

الاسلوب الثاني : استخدام آراء الخبراء :

ويقصد به قيام الاخصائي الاجتماعي بالتعاون مع غيره من الخبراء المتخصصين بتحديد المواصفات العامة لحاجات سكان المجتمع في المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية سواء كانت صحية أو تعليمية أو اسكان أو ترويح .

الاسلوب الثالث : الاستفادة من المسموح السابقة :

ويدخل هذا الاسلوب في نطاق الحاجات المعيارية التي يقوم بتحديدتها المتخصصون في ظل مقاييس أكثر موضوعية من أهمها : المقاييس الكمية والكيفية لتحديد مستوى معين من الخدمات التي يحتاجها سكان المجتمعات .

الاسلوب الرابع : الاستفادة من احصاءات الخدمات :

وذلك على أساس فحص ما يتجمع من تقارير عن الخدمات التي تقدمها مؤسسات الرعاية لتعبر عن الحاجات التي يشعر بها سكان المجتمع ، ويعبرون عنها بأنفسهم وتصبح تعبيراتهم بمثابة مؤشرات فعلية لتحديد الحاجات المطلوبة سواء كان هذا التعبير مرتبط بالفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل .

وهناك مجموعة من المقاييس التي تقيس الاحتياجات الانسانية الخاصة بسكان المجتمع الذين يتعامل معهم الاخصائي الاجتماعي ومنها :

الاول : قياس الحاجات على مستوى نسق المجتمع :

وتتعدد الوسائل المستخدمة لقياس الحاجات على مستوى نسق المجتمع ومنها : المسح الاجتماعي ، دليل الحاجات الاجتماعية . وذلك لجمع بيانات بطريقة منظمة من سكان المجتمع وباستخدام وسائل جمع البيانات كالمقابلة والملاحظة والاستبيان

الثاني : نمط الخدمة كأساس لقياس الحاجات :

حيث يمكن التعرف على حاجات سكان المجتمع وقياسها من خلال طلبهم للخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية باعتبار أن طلب الخدمة دليل على

الحاجة اليها سواء كانت خدمات قائمة بالفعل وتقدمها تلك المؤسسات او كانت خدمات مستحدثة يحتاجها السكان وغير متاحة .

الثالث : التقدير المهنى كمقياس للحاجات :

حيث يتم تقدير حاجات أناس التعامل بناء على خبرة الاخصائي الاجتماعي متخصص مهنى يمكنه التعرف على تلك الحاجات وتحديد درجة الحاجتها فى اطار محكات ومعايير لتحديد تلك الأولوية.

وبوجه عام فإن هناك عوامل مؤثرة فى كيفية تحديد الحاجات منها :

- * مستوى معيشة سكان المجتمع.
- * الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
- * مدى توافر الموارد والمهارات الفنية الضرورية.
- * الاطار التصوري لحاجات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع .

ولاشباع الاحتياجات فإن الاخصائي الاجتماعي يستخدم عدة أساليب من أجل احداث التغيير المطلوب فى المجتمع ومنها :

الاسلوب الاول : تقديم الخدمات :

حيث تتم الاستجابة لضغط الاحتياج المجتمعي من خلال توفير الاشباعات الملائمة للاحتياجات المختلفة وتنمية الموارد المتاحة لزيادة مستوى الاشباع العام لتلك الاحتياجات.

الاسلوب الثاني : الدفاع :

ويحدث عندما يزداد عدد الأفراد فى المجتمع الذين يتعرضون للمعاناة بسبب ضعف الاشباعات لديهم. ويتم الدفاع من خلال استخدام وسائل التأثير المختلفة والتي يمكن أن تحدث تغييرا فى بناءات القوة داخل المجتمع .

الاسلوب الثالث : التعبئة :

وهى عمليات تعتمد أساساً على استخدام القوة بواسطة سكان المجتمع أصحاب المصلحة للتحرك المباشر بأنفسهم لتحقيق الاشباعات المختلفة لاحتياجاتهم .

الاسلوب الرابع : التنظيم :

ويستخدم عند وجود تحدى بين علاقات القوة داخل المجتمع ، وهدف التنظيم هو البناء المستمر للمنظمات الاجتماعية التى يمكن أن تشبع الاحتياجات الخاصة بأعضائها . وبناء على ذلك فإن نسق القوة فى المجتمع يؤثر تأثيراً كبيراً على طريقة اشباع الاحتياجات المجتمعية والأساليب المستخدمة فى ذلك .

المدخل الخامس : مدخل التنمية المحلية :

اولا : تعريف التنمية المحلية :

لقد تعددت مفاهيم التنمية المحلية، ومن هذه التعاريف :

التعريف الأول : هى عملية تكاملية تستهدف توحيد الجهود الأهلية ، وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً مؤثراً لتحقيق أهدافها فى تحسين الأحوال الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وتكاملها وتمكينها من الإسهام الفعال فى التقدم والتنمية .

التعريف الثانى : هى عملية تهدف الى تعليم الناس أسس المشاركة الذاتية واكتشاف القيادات المحلية المسؤولة عن ذلك بالاستفادة من الموارد الانسانية وتنمية الأفراد والجماعات لزيادة فهمهم للمشكلات وتدعيم قدراتهم على علاجها وابتعاد أفضل الظروف لحياتهم من خلال قدرتهم على تقدير الاحتياجات التى تعتبر أساساً لتخطيط وتوفير الخدمات المجتمعية .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها :

- * عملية ديناميكية تتم على مستوى الجيرة والمجتمعات المحلية .
- * سلسلة من التغيرات التى توجه الى أبنية المجتمع ووظائفه للمساهمة فى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع .
- * تقوم على استثمار سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم وكذلك الموارد المادية والبشرية الموجودة فى المجتمع والتى يمكن ايجادها .
- * تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية فى اطار من التكامل والتنسيق أفضل استثمار ممكن فى المجتمع المحلى الأكبر .
- * تعمل على تنمية الروح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية فى تحمل مسؤولياتهم كى يعملوا على تعبئة امكانياتهم لتحقيق أهدافهم فى حدود تلك الامكانيات لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات .
- * تعطى أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة، حيث أنها تتعامل مع مشكلات المجتمع المادية والاجتماعية على اعتبار أنها كل متكامل .
- * تعمل على احداث للتغيرات الاجتماعية المقصودة فى أهالى المجتمع والبيئة التى يعيشون فيها كأساس لتحقيق للتنمية الشاملة المتوازنة بالمجتمع .

* تعتمد على الجهود المهنية من خلال استخدام المنهج العلمي لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية بالتعاون مع الجهود الأهلية والمشاركة الشعبية .

ثانيا : اهم خصائص مدخل التنمية المحلية :

يتميز مدخل التنمية المحلية بعدة خصائص منها :

الخاصية الاولى : يهتم المدخل بتنمية المجتمع المحلي ككل وليس بفئة معينة وذلك لمواجهة المشكلات التى يرى المجتمع نفسه أنها مشكلات تؤثر عليه ، كما أنه يهتم ويعنى بكل جوانب الحياة فى المجتمع المحلى وليس بجانب واحد فقط من جوانب التنمية فيه .

الخاصية الثانية : يركز على احداث التغيير الاجتماعي عن ظروف جانبية المادى والمعنوى فى اطار المجتمع المحلى حيث يشمل على عملية تعليمية لسكان المجتمع .

الخاصية الثالثة : يركز على اهتمام المجتمع المحلى بالجهود الذاتية والمشاركة المجتمعية لأكثر عدد من المواطنين فى شئون المجتمع المختلفة بفاعلية من أجل مواجهة مشكلاتهم ، كما يتضمن الاستعانة بمساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية العاملة فى داخل الدولة والهيئات الدولية .

الخاصية الرابعة : يبنى الاخصائى الاجتماعى فى استخدام هذا المدخل تدخله لإحداث التغيير على أساس الاحتياجات التى يشعر بها سكان المجتمع وعلى رغباتهم وآمالهم .

ثالثا : الافتراضات التى يقوم عليها مدخل التنمية المحلية :

يقوم مدخل التنمية المحلية على عدة أسس وافتراضات منها :

الافتراض الاول : ان اهمال اشباع الحاجات الفعلية لسكان المجتمع المحلي يؤدى الى عدم الرضا في نفوسهم مما ينجم عنه عدم الولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه .

الافتراض الثاني : فى اطار مسئولية الدولة عن تحقيق التنمية فى كل مجتمع محلى فى اطار التنمية القومية الشاملة للمجتمع ككل فلا بد أن تضع فى اعتباره الحاجات الأساسية الفعلية لسكان المجتمعات المحلية وأن تكون البرامج والمشروعات المنفذة قائمة على أساس اشباع تلك الاحتياجات الفعلية .

الفترض الثالث : ان جهود التنمية المحلية تؤكد في المقام الأول على المساعدة الذاتية وتدعيم المشاركة التطوعية لسكان المجتمعات المحلية فى تنمية مجتمعاتهم، حيث أن أساس تحقيق التغيير فى المجتمع المحلى يتم بطريقة سليمة من خلال المشاركة الفعلية لسكانه فى اكتشاف الحاجات وتحديد الأهداف وتجميع الجهود.

الفترض الرابع : اذا كانت عملية التنمية المحلية فى صميمها تعنى قيام سكان المجتمع بالعمل على حل مشكلاتهم فإن ذلك لا ينفى حدوث تدخل خارجى لتدعيم عملية التنمية الذاتية او استثارة السكان للقيام بالتنمية .

الفترض الخامس : تسهم برامج للتنمية المحلية فى مواجهة المشكلات المجتمعية وتوفر وسائل الاتصال بين المحليات والمسؤولين بما يسمح بالتأثير المتبادل حتى تتم مشاركة سكان المجتمع ومساندتهم لبرامج التنمية المحلية ، حيث تقوم على أساس التعاون التطوعى والجهود الذاتية وتنمية القيادات المحلية .

(ابعا) : (أهداف مدخل التنمية المحلية :

يستهدف الاخصائى الاجتماعى من استخدام مدخل التنمية المحلية تحقيق عدة أهداف، ومن أهم هذه الأهداف :

الهدف الاول : تغيير سكان المجتمع لكى يصبحوا أكثر قدرة على احداث التنمية المحلية فى مجتمعهم وتوجيهها لصالحهم من خلال تنمية للمهارات التنظيمية والقدرات الخاصة بسكان المجتمع وجماعاته وقياداته .

الهدف الثانى : تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان المجتمع المحلى واشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته عن طريق تدعيم الجهود الأهلية بالجهود الحكومية .

الهدف الثالث : تنمية العلاقات لبشرية فى المجتمع واتجاهاتهم الايجابية وقيمهم حتى يستطيعوا الاسهام بطريقة ايجابية فى عمليات التنمية والتعاون معا لمواجهة مشكلاتهم .

الهدف الرابع : تنمية العلاقات الاجتماعية وتوفير مناخ اجتماعى مناسب للعمل والحياة بين سكان المجتمع، الى جانب تنمية الشعور بالولاء والانتماء لمجتمعهم .

كما أن هناك أهدافاً علاجية وأخرى وقائية من استخدام هذا المدخل حيث أن عملية للتنمية المحلية عملية لعلاج اجتماعي يغلب عليها الطابع التنموي بل أنها فى صميمها عملية تنموية ، كما أن مقدرة هذه العملية على المساهمة فى تغيير

السلوك نتيج الفرص لاستثمار امكانيات هذه العملية فى تغيير السلوك الانساني
لثناء المشاركة فى النشاط التنموي من أجل تحقيق تغييرات سلوكية تعتبر فى حد
ذاتها هدفاً رئيسياً لممارسة مدخل التنمية المحلية .

خامساً: خطوات التنمية المحلية :

يتضمن استخدام الاخصائى الاجتماعى لمدخل التنمية المحلية لتحقيق أهدافه فى
تنمية المجتمعات من خلال عدة مراحل هى :

المرحلة الاولى : الدراسة الشاملة للمجتمع لتحديد مستوى نموه وادراك مسكانه
لأهمية تغييره وقدرة مؤسساته على احداث التغيير ، بالإضافة الى التعرف على
اتجاهات السكان كأساس لمحاولة تعديل ما لا يتماشى منها مع الاتجاهات المرغوبة
فى اطار البيئة الجديدة .

المرحلة الثانية : تشخيص الظروف المجتمعية لتحديد الموارد والامكانيات وقدرة
مسان المجتمع فى التأثير على توجيه عملية التغيير بما يحقق الأهداف التردبية
والمجتمعية :

المرحلة الثالثة : وضع خطة تنمية المجتمع بما يتضمنه من أهداف وبرامج
ومشروعات لإحداث التوازن بين الموارد والحاجات لتحقيق أقصى قدر من
الاشباع .

المرحلة الرابعة : تنفيذ الخطة لتغيير الأوضاع المجتمعية غير المرغوبة والمراد
تغييرها .

المرحلة الخامسة : تقويم الخطة لتحديد مدى تحقيق البرامج والمشروعات التى
تم تنفيذها لأهداف المجتمع التى تم التخطيط لتحقيقها .

ويركز مدخل التنمية المحلية على منهاج عمل الاخصائى الاجتماعى الذى
يشتمل على الأهداف والاستراتيجيات وتكنيك العمل مع المجتمع بما يتضمنه ذلك
من اجراءات التغيير باعتبارها خطوات محددة تستهدف بصفة أولية تحقيق
التوجيه الذاتى فى نسق المجتمع .

سكساً: متغيرات مدخل التنمية المحلية :

يركز مدخل التنمية المحلية كأساس لتنمية المجتمعات على عدة متغيرات كما
حددها " عبد الحليم رضا حيث تضمن :

- **المجتمع** : محلى له حدود ادارية غالباً - له حجم أمثل - أى أصغر مساحة تسمح بتعبئة مناسبة للامكانيات ولتأدية بعض الخدمات .
- **الموقع** : ريفى ، حضرى ، مستحدث، صحراوي (مستحدث) .
- **السياق الثقافي** : مجتمعات محلية متغيرة فى اطار قومي متغير .
- **الاهداف** : محلية نابغة عن احتياجات انسانية ملموسة ومتوكلية مع أهداف التنمية القومية .

• **مصدر التغيير** : قد يكون خارجى بتأثير من المجتمع القومى أو تأثير من مجتمعات محلية مجاورة ، أو داخلى كاستجابة لاحتياجات سكان المجتمع المحلى المتطورة أو للضاغطة .

- **معدل التغيير** : متزلزل ما أمكن مع المعدل المقترح للتغيير القومى .
- **مدخلات التغيير** : موارد مادية من مصادر قومية او اقليمية أو محلية ، موارد بشرية من مصادر حكومية (خبرات فنية) أو محلية (مشاركة شعبية) .

• **مخرجات التغيير** : مخرجات مادية تتمثل فى موارد مضافة أو خدمات تتمثل فى عائد اجتماعي وتغيير فى اتجاهات سكان المجتمع .

- **وحدة العمل** : جماعة العمل التطوعية صغيرة الحجم .
- **المستفيدون** : سكان المجتمع ككل .
- **ادوار الاختصاصي** : قائد مهنى ، منظم .

- **الجهاز** : محلى شعبي ، محلى حكومى ، محلى اقليمى ، أو قومي
- **الاستراتيجيات المستخدمة** : الاتفاق العام ، التعاون ، التنافس، استثمار مورد الزمن

- **اساليب العمل** : التفاعل مع القادة الشعبيين ، التعاون مع الفنيين الحكوميين ، تدريب القادة الشعبيين والمشاركين .

الفصل الثاني عشر
معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية
ومقومات نجاحها في مجال تنمية المجتمعات

أولاً: معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات .
ثانياً : مقومات نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية
المجتمعات .

أولاً : معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات :

لقد تعددت وجهات النظر في تحديد مفهوم المعوقات ومنها :

• التحديات التي تواجه العمل المهني للاخصائي الاجتماعي .

• للمشكلات التي تعترض ممارسة الاخصائي الاجتماعي لدوره المهني .

• الصعوبات أو العوائق التي تقف أمام عمل الاخصائي الاجتماعي أو

تحول دون تحقيقه لأهداف العمل المهني في تنمية المجتمع.

وأيما كانت وجهات النظر فإن المقصود بمعوقات الممارسة المهنية من وجهة نظرنا :

لصعوبات أو العوائق التي تعترض ممارسة الاخصائي الاجتماعي لدوره المهني لتحقيق تنمية المجتمع مما يحول دون تحقيق أهدافه في التدخل لمساعدة أفراد وجماعات المجتمع في إطار مداخل وعمليات وأنوات ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية . ويمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي في المعوقات التالية:

المعوق الاول :

عدم وضوح الأهداف المجتمعية لسكان المجتمع لأن تلك الأهداف تنبع من الاستراتيجية التي ينتهجها المجتمع ، ومع عدم وضوح الاستراتيجيات وتغيرها فإن هذه الأهداف تكون غير واضحة وكثيرة وسريعة التغير نتيجة التغير المستمر الذي يطرأ على المجتمع القومي بشكل عام وفقاً للظروف الداخلية والخارجية .

وهذا الأمر يؤدي الى وجود مشكلات تواجه الاخصائي الاجتماعي حيث يفاجأ باستمرار بتغير الأهداف وعدم وضوحها مما يؤثر في دوره خاصة في تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة التي يسعى لتحقيقها في المجتمع.

المعوق الثاني :

نقص الموارد والامكانيات المالية والتنظيمية اللازمة لقيام الاخصائي الاجتماعي بدوره في اعداد وتنفيذ الخطط ومتابعتها، وذلك نتيجة لعدم الاهتمام بالموارد والامكانيات الكامنة في المجتمع ومحاولة استثمارها والاستفادة منها في تلك العمليات واعتماد المخطط على موارد المجتمع المحدودة فقط .

المعوق الثالث :

النقص الشديد في البيانات والمعلومات اللازمة لقيام الاخصائي الاجتماعي بدوره في تنمية المجتمع ، نتيجة أن الاجهزة المسؤولة عن توفير البيانات خاصة

الأجهزة الاحصائية لا يتوفر لديها المتخصصون والامكانيات التي تؤهلها للقيام بدورها فى توفير بيانات دقيقة وموضوعية وشاملة وحديثة عن المجتمع . بالإضافة الى عدم وضوح المسارات وتحديد الواجبات المتعلقة باستمرار تدفق المعلومات والبيانات رأسياً وأفقياً بين أجهزة الاحصاء وأجهزة التنمية المحلية بالمجتمع من ناحية وبين أجهزة التخطيط وبعضها من ناحية أخرى مما يؤثر سلبياً على قيام الاخصائى الاجتماعى فى بعض المجتمعات بدوره فى وضع الخطط على أسس سليمة .

المعوق الرابع :

ارتفاع نسبة الأمية فى بعض المجتمعات ووجود بعض القيم والسلوكيات من جانب سكان المجتمع كالسلبية واللامبالاة ، وضعف الشعور بالمسؤولية الاجتماعية مما يؤثر على مدى مشاركتهم فى صنع اقرارات المتعلقة بوضع خطة التنمية ، وعدم مشاركتهم فى تنفيذ الخطط والبرامج التنموية ، وذلك بالطبع يؤثر على فاعلية قيام الاخصائى الاجتماعى بدوره فى الاستفادة من المشاركة فى تحقيق الأهداف المجتمعية .

المعوق الخامس :

القصور فى متطلبات الاعداد المهنى للاخصائى الاجتماعى بمجال تنمية المجتمعات ، مما ينعكس على ضعف الممارسة وعدم قدرته على القيام بمتطلبات دوره وفقاً لما هو متوقع، الى جانب عدم اهتمام بعض الكليات ومعاهد اعداد الاخصائى الاجتماعى بتدريس هذا المجال أو تدريب الطلاب على مهاراته .

المعوق السادس :

عدم تنظيم برامج تدريبية وتعليمية للأخصائى الاجتماعى اثناء ممارسته لعمله فى مجال تنمية المجتمعات لتزويده بالمعارف والخبرات والمهارات الجديدة فى هذا المجال ، مما يقلل من قدرة الاخصائى الاجتماعى على مواجهة المشكلات التى تحول دون أدائه لدوره بفاعلية وفق أحدث ما توصلت اليه الاتجاهات الحديثة فى العمل مع المجتمعات .

المعوق السابع :

عدم التنسيق والتكامل بين الأجهزة العاملة فى مجال تنمية المجتمعات ونقص فهم استيعاب العمليات التخطيطية للعاملين بأجهزة التنمية خاصة على المستوى المحلى .

بالإضافة الى عدم وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد يمكن أن يحدد العلاقات والمسؤوليات والاختصاصات داخل أجهزة التنمية في ضوء الهيكل التنظيمي لها ، مما يصعب معه توصيف دور الاختصاصي الاجتماعي في جهاز تنمية المجتمع وعلاقته بالتخصصات الأخرى ويؤثر ذلك سلباً على قيام الاختصاصي الاجتماعي بدوره بفاعلية .

المعوق الثامن :

عدم وجود معايير وأسس واضحة ومحددة لقياس معدل أداء الدور المهني للأخصائي الاجتماعي وفقاً لطبيعة عمله في مجال تنمية المجتمعات ، بما يؤدي الى عدم إمكانية التعرف على مدى القصور في تأدية الدور ومحاولة الارتقاء بممارسة هذا الدور .

المعوق التاسع :

نقص الوعي التخطيطي سواء بالنسبة للعاملين من كافة التخصصات بمجال تنمية المجتمعات أو بالنسبة للسكان أنفسهم أو قادة للمجتمع ، والقيادات السياسية ، مما يؤثر بشكل مباشر على طبيعة قيام الاختصاصي الاجتماعي بدوره بفاعلية خاصة فيما يتعلق بتعاونه مع التخصصات الأخرى في تحقيق الاهداف المجتمعية ، وأيضاً تفهمهم لأهمية العوامل الاجتماعية في العملية التخطيطية المرتبطة بتنمية المجتمعات

المعوق العاشر :

عدم قدرة الاختصاصي الاجتماعي والتخصصات الأخرى على استخدام الأساليب الحديثة في الاحصاء ونظم المعلومات مما يؤثر على كفاءة الاختصاصي الاجتماعي في القيام بدوره وخاصة في التعامل مع البيانات المتاحة ليستفيد منها في اتخاذ أفضل القرارات وتحديد الأولويات وفق قواعد وأفضليات متفق عليها بالطرق العلمية .

ثانياً : مقومات نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات :

ينظر الى مقومات نجاح الممارسة المهنية باعتبارها عوامل يجب توافرها حتى يستطيع الاختصاصي الاجتماعي تحقيق الأهداف في اطار مبادئ وعمليات الخدمة الاجتماعية . وإزاء المعوقات السابقة فإن هناك مجموعة من المقومات التي يساعد توافرها على تدعيم ممارسة الاختصاصي الاجتماعي لدوره في مجال تنمية المجتمعات ، وتتمثل تلك المقومات فيما يلي :

المقوم الاول :

ضمان مشاركة كافة الأجهزة الحكومية والشعبية بالمجتمع في برامج ومشروعات الخطط التنموية في كافة العمليات اقتراحاً وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة مما ييسر قيام الاختصاصي بدوره وفقاً لما هو محدد له.

المقوم الثاني :

توفر البيانات اللازمة لقيام الاختصاصي الاجتماعي بدوره بحيث يتوافر فيها الشمول ، الدقة ، السرعة مما يسهل عليه اتخاذ قراراته بطريقة سليمة تساهم في تحقيق أهدافه من ممارسة دوره المهني بالمجتمع .

المقوم الثالث :

توفر الموارد المالية والبشرية والتنظيمية لوضع خطة تفصيلية تحقق الأهداف المجتمعية في مدة الخطة حتى لا يعطل أو يربحاً تنفيذ بعض برامج ومشروعات الخطة لعدم كفاية تلك الموارد فيؤثر ذلك على وجود قصور في دوره الاجتماعي.

المقوم الرابع :

ضرورة تحديد الأهداف المجتمعية في كل مرحلة زمنية والالتزام بتلك الأهداف بحيث تكون تلك الأهداف نقطة البداية لأي دور تنموي يمارسه الاختصاصي الاجتماعي وبذلك يضمن نجاحه في تأدية دوره لوضوح الأهداف من ناحية والاتفاق عليها من جانب سكان المجتمع والمهنيين من ناحية أخرى .

المقوم الخامس :

ضرورة توفير الأجهزة التخطيطية وتدعيمها بالامكانيات المادية والكوادر الفنية، وتوصيف طبيعة كل تخصص من التخصصات ، وتحديد المهام الموكلة اليه ومنها الاختصاصي الاجتماعي مما يمكن الاختصاصي الاجتماعي من القيام بدوره الموكل له وفقاً لطبيعة ومتطلبات عمله وعلى أساس من التعاون بينه وبين التخصصات الأخرى من ناحية ثانية .

المقوم السادس :

الاهتمام من جانب الكليات والأقسام المتخصصة في إعداد الاختصاصي الاجتماعي على مستوى البكالوريوس والدكتوراة بحيث تتضمن مناهج تلك الكليات والأقسام المعارف والخبرات والمهارات والقيم التي تؤهله لممارسة دوره في مجال تنمية المجتمعات واعتباره من أهم مجالات الدراسات العليا .

المقوم السابع :

الاهتمام بعقد دورات تدريبية تشييطية للاخصائيين الاجتماعيين العاملين بأجهزة تنمية المجتمعات، على أن تشمل برامج تلك الدورات الاخصائيين بما يمكنهم من الارتقاء بمستوى الأداء المهني والنجاح في القيام بدورهم تمشياً مع أحدث ما توصل اليه العلم في هذا المجال ومعرفتهم بالتجارب الرائدة من أساليب وبرامج التخطيط المحلية والعالمية .

المقوم الثامن :

إنكاء الوعي لدى سكان المجتمع والمسؤولين والعاملين في مجال تنمية المجتمعات بأهمية الجوانب الاجتماعية في عمليات التخطيط وتنمية المجتمعات وطبيعة الدور الذي يضطلع به الاخصائي الاجتماعي في هذا المجال مما يزيد شعور السكان بالمسؤولية الاجتماعية ومشاركتهم في مساعدة الاخصائي الاجتماعي على تأدية دوره بصورة أفضل والاستفادة منه في تكامل الجوانب الاجتماعية جنباً الى جنب مع الجوانب الاقتصادية في اعداد الخطط وتنفيذها .

المقوم التاسع :

العمل على وضع معايير واضحة ومحددة لقياس معدل الأداء المهني وقيام الاخصائي الاجتماعي بدوره طبقاً لطبيعة الجهاز الذي يعمل فيه في حدود تلك المعدلات وبذلك يمكن تنمية جوانب القصور في هذا الأداء سواء من جانب الاخصائي الاجتماعي نفسه عن طريق ما يمكن أن يعرف بالتنمية المهنية الذاتية، أو من خلال الاعداد المهني المستمر كمهمة من المهام التي تضطلع بها الأجهزة التي يعمل بها الاخصائي الاجتماعي على مستوى المجتمع .

الباب الخامس

اتجاهات حديثة فى التنمية

الفصل الثالث عشر : نماذج ونظريات التنمية

الفصل الرابع عشر : التنمية المستدامة

الفصل الخامس عشر : النوع الاجتماعي والتنمية

الفصل السادس عشر : الحق فى التنمية

الفصل السابع عشر : تنمية الموارد البشرية

الفصل الثامن عشر : الادارة بالاهداف والنتائج وعوائد التنمية

الفصل التاسع عشر : تجارب فى تنمية المجتمعات

الفصل الثالث عشر

نماذج ونظريات التمية

- اولا : نماذج التمية**
- ثانيا : المداخل النظرية في تفسير عملية التمية**
- ثالثا : نظريات التمية**

أولاً : نماذج التنمية :

(1) تعريف نموذج التنمية :

لقد تعددت وجهات النظر في تحديد المقصود بالنموذج ومنها :

التعريف الأول : هو مجموعة المفاهيم الأساسية التي تستخدم لتوجيه أنشطة التدخل لتحقيق الأهداف التنموية .

التعريف الثاني : تصور تطبيقي عملي يرتبط بالواقع الامبيرقي ويوضح أساليب معينة للممارسة في التعامل مع المشكلات والمواقف المختلفة استناداً علي أساس معرفي لتحقيق أهداف للتنمية.

ومن التعاريف السابقة يتضح ان نملاج التنمية تعني إجرائيا :

(1) مجموعة عناصر متكاملة لتنظيم الأفكار حول موضوع التنمية بطريقة منطقية ، أي نمط من العلاقات والعمليات التي تمثل تصوراً تطبيقياً عملياً يرتبط بالواقع .

(2) ترتبط تلك العناصر بمواقف تنموية محددة لربط الطرق بالحقائق والأدوات المرتبطة بأحد مداخل التنمية لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف.

(3) تحدد أدوار المسئول عن التنمية ويمكنه من دراسة وتفسير الموقف والعوامل أو العناصر والأسباب التي كانت وراء حدوثه .

(4) تسهم في امكانية تقييم عائد جهود التنمية وزيادة فعاليتها في ضوء ما تتضمنه تلك النماذج من مبادئ عامة وما يتعين للقيام به من إجراءات لتحسين الأداء .

(2) بعض نماذج التنمية :

هناك العديد من نماذج التنمية والتي يمكن أن يختار منها النموذج المناسب لظروف المجتمع حتي تحقق برامج التنمية أهداف المجتمع المنشود .
ومن أهم نماذج التنمية :

1 - النموذج المرحلي :

يهدف هذا النموذج إلي توضيح مراحل سير العملية التنموية ، باعتبار أن المجتمع نسقاً تتم فيه عمليات التنمية بشكل تطوري ، مع التركيز علي البناء

الثقافي للمجتمع والذي يشمل على القيم والمعايير والتقاليد والاتجاهات السلوكية والتي يكون لها أثر إيجابي علي دفع برامج التنمية نحو تحقيق الأهداف .
ويشتمل النموذج علي المراحل التالية :

أ- مرحلة لبات للمجتمع : وفيها يكون المجتمع في حالة تقبل للأنماط الثقافية المتواجدة والقادرة علي إشباع احتياجات أفراد المجتمع ، وعدم تقبل أية أنماط ثقافية جديدة.

ب- مرحلة التركيز علي العوامل الفردية : وفيها تتزايد احتياجات أفراد المجتمع ، وفي نفس الوقت تتزايد قدرة المجتمع علي محاولة إشباع هذه الاحتياجات المتزايدة طاماً أن الأنماط الثقافية تنمو وتتطور وتزيد قدرة المجتمع في استخدام البرامج التنموية اللازمة.

ج- مرحلة دخول بعض الانماط الثقافية الجديدة : وفيها يسمح المجتمع بدخول أنماط ثقافية جديدة من المجتمعات الأخرى ، ولكن يجب ضرورة تأصيلها وتطويعها مع ثقافة المجتمع حتي يستفاد منها في البرامج التنموية ، وإذا لم يحدث هذا التطويع يكون المجتمع في حالة عدم توازن ويؤثر ذلك في برامج التنمية سلباً

د- مرحلة التوازن : وفيها يتجه المجتمع إلي استخدام الأساليب والوسائل المختلفة لإعادة تأجيل أنماطه الثقافية من التوطن والتطويع للأنماط الثقافية الدخيلة ، حتي يكون له أنماطه الثقافية الأصيلة ، وفي نفس الوقت الاستفادة من الجديد لما لذلك من تأثير إيجابي علي البرامج للتنمية .

هـ- مرحلة الاستقرار : وفيها يستقر المجتمع ويبدأ في إشباع احتياجات أفرادها في ضوء أيديولوجية ، وتختلف هذه المرحلة عن المرحلة الأولى - وهي مرحلة ثبات المجتمع ، في استفادة المجتمع من خلال مراحله التطورية من تحقيق الكثير من أهدافه التنموية .

2- النموذج الإنمائي التطبيقي :

ولقد صنّفه المهتمون بالنموذج الإنمائي إلي ثلاثة نماذج وهي كالتالي :

أ- **النموذج التكاملي**: يتمثل هذه النموذج في مجموعة البرامج التنموية التي تنطلق علي المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية (حضرية - ريفية - صحراوية) وتعتمد علي تحقيق التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية للمخططة والجهود الشعبية . ويقوم هذا النموذج علي أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة علي المستويات الإدارية المحلية مثل وزارة التخطيط . ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة من الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة .

كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية للمسئولة عن إدارة التنمية ، كما يتطلب توافر قدر من اللامركزية لاتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة .

ب- **النموذج التكيفي**: يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج التكاملي في أن برامج كل منهما تتبثق من المستوى المركزي، ولكن الاختلاف بينهما هو أن النموذج التكيفي يركز علي عمليات تنمية المجتمعات المحلية ، واستئثار الجهود الذاتية ، والاعتماد علي التنظيمات الشعبية . وقد سمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم ، لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية ، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف علي تنفيذها بأي جهاز إداري قائم .

ج- **نموذج المشروع**: يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين في أن نموذج المشروع يطبق في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة . ويتفق هذا النموذج مع النموذج للتكامل في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يختلف عنه في أنه يطبق في منطقة جغرافية معينة ، في حين أن للنموذج التكامل ي يطبق علي مستوى المجتمع ككل .

ونموذج المشروع يمكن أن يكون نموذجاً تجريبياً أو استطلاعياً يمكن أن يطبق علي المستوى القومي إذا ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية .

(3) النموذج العقلاني :

يهتم هذا النموذج بمواجهة مشكلات التنمية. ويتضمن هذا النموذج الخطوط التالية:

(1) **تحديد الحاجة أو المشكلة :** وما يتضمنه ذلك من تحديد الموقف الحالي والحاجات المتغيرة التي تحتاج لمواجهة .

(2) **تحديد الأهداف :** وهي الحالة المرغوب الوصول إليها وما يجب أن يكون .

(3) **تحديد الأغراض :** وهي الأهداف صغيره المدى التي يمكن بتحقيقها الوصول إلي الأهداف العامة لمواجهة الموقف أو حل المشكلة .

(4) **المدخلات :** وتشير إلي المصادر أو الموارد المادية والبشرية والتنظيمية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها ، والتي يمكن أن يسهم إستخدامها في انجاز الأغراض .

(5) **العمليات والطرق :** ويقصد بها تحديد الأنشطة المختلفة التي تحول المصادر أو المدخلات إلي أفعال عملية .

(6) **النتائج :** وهي التأثيرات القريبه التي نتجت عن استخدام المدخلات وتطبيق العمليات أو الطرق في المدى القريب .

(7) **المخرجات :** وهي التأثيرات النهائية التي نتجت لمواجهة الموقف .

4- نموذج تقويم برامج التسمية :

لقد حدد كل من Shinkfield & Stuffleleam أن نموذج التقويم يتضمن الاهتمام بتقويم كل من:

(1) **تقويم المحتوى** : وذلك بهدف تحديد الأهداف الموضوعية وخدمة تخطيط البرامج، ومدي توفر امکانات التي تسهم في تحديد أهداف البرنامج أو التنمية المرغوبة في المجتمع .

(2) **تقويم المدخلات** : بهدف تحديد المصادر أو الموارد والبدائل والاستراتيجيات الخاصة بالبرنامج والخطوة الأفضل التي تسهم في اشباع الاحتياجات أو مواجهة المشكلات ، والتسهيلات الخاصة بالبرنامج كأساس للتنمية .

(3) **تقويم العمليات** : بهدف تحديد الأسلوب الذي يتم به تنفيذ القرارات وكيفية وضع الخطوة موضع التنفيذ ، والصعوبات والمشكلات التي تحول دون نجاح البرنامج ، والتعديلات المطلوبة والاجراءات والوسائل التي تحقق الضبط وتعديل مسار البرنامج ليحقق الأهداف .

(4) **تقويم النتائج** : بهدف تحديد النتائج التي تم إنجازها والحكم على مدي انجاز البرنامج لأهدافه في ضوء ما كان مستهدفاً .

ثانياً : المداخل النظرية في تفسير عملية التنمية :

(1) المدخل الاجتماعي للتنمية :

أن لمستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية دور مهم في سياسة التنمية، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلي بعض المؤشرات الرئيسية لقياس مستويات المعيشة (الصحة ، السكن ، اللبس ، الاستهلاك الغذائي ، التعليم ، العمالة ، الضمان الاجتماعي) مع الأخذ في الاعتبار ما يتعلق بظروف المجتمع وأحواله ، والتي تتضمن أيضاً (الاستهلاك الكلي ، المدخرات ، وسائل النقل ، الاتصالات) ، حيث يمكن اعتبارها مؤشرات نوعية لقياس جوانب التنمية الاجتماعية .

كما يركز هذا المدخل علي عملية التنمية البشرية (التنمية الاجتماعية) ، خاصة وأن دراسات علم اجتماع التنمية أوضحت أن الجوانب الإنسانية أو البشرية أو الاجتماعية لها دور كبير في نجاح أو إخفاق التنمية الاقتصادية ، وأن عدم مرونة البناء الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية والحراك الاجتماعي وشيوع أنماط

من العادات والتقاليد والمعتقدات وخاصة تلك التي تكسب الأفراد سمات الخشوع والاستسلام تؤدي إلى عدم الرغبة في بذل أي مجهود من أجل تحسين مستوى المعيشة . بالإضافة إلى عمليات الصراع والخلافات وجرائم النار ، كل هذه العوامل تقضي على خطط التنمية في مهدها ، ومن هنا تركز عملية التنمية على ديناميات التفاعل الداخلي في اتجاه يحقق للقضاء على اللامبالاة والسلبية لدى أفراد المجتمع، والعمل على زيادة مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعاتهم ، أي أن هدف العملية هو تحويل أبناء المجتمع إلى عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي .

كما يركز هذا المدخل بصفة أساسية على المشاركة التي تتحدد أبعادها في :

• المشاركة في اتخاذ القرارات .

• المشاركة في الأنشطة .

• المشاركة في الجهود الخاصة بالتنمية ، وخاصة ما يتعلق بالقيم

الموجهة للتنمية .

كما تبين أن هناك محكات أخرى متصلة بالتنمية الاجتماعية تتعلق بنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة من تعاون أو صراع أو تنافس ، طبيعة المشكلات الاجتماعية ، المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية ، حق تقرير المصير إلخ.

وتعتمد تنمية المجتمع على التعامل مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع لأنه من خلالها يمكن عمل الآتي :

• إحداث التنسيق ما بين السياسات والتخطيط على المستوى المحلي والإقليمي والقومي .

• مساعدة الجماعات الطبيعية على تنظيم نفسها لتصبح أكثر قدرة على تحديد احتياجاتها وذلك من خلال بناء بيروقراطي قادر على تحديد الاحتياجات ، وإيجاد الروابط ما بين احتياجات المجتمع والسياسة الاجتماعية .

وفي إطار ما سبق عرضه في هذا المدخل نجد أنه يركز علي المؤشرات الآتية :

- 1- المشاركة بكل صورها .
- 2- التعاون بين أفراد المجتمع .
- 3- سعي أفراد المجتمع إلي توفير خدمات جديدة .
- 4- الارتقاء بمستوي الخدمات القائمة في المجتمع .
- 5- الرغبة في بذل الجهد وتنمية الجهود للذاتية .
- 6- الحرية بكل صورها وبما يتفق وقيم المجتمع .
- 7- الحراك الاجتماعي .
- 8- الانتماء للمجتمع .
- 9- توفير خدمات الإسكان ، التعليم ، المأكل ، الملابس الخ .

(2) المدخل النفسي :

لجأ بعض العلماء إلي تفسير ما يدرسونه من موضوعات في ضوء علم النفس وفرعه علم النفس الاجتماعي ، وعلي ذلك يرتبط هذا الاتجاه بعلم النفس ، فيركز علي الذات ، واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في الفعل الاجتماعي ، وبمعني آخر كيف يفسر للفرد سلوكه في الجماعة ، وفي ضوء هذا فإن الجماعات ليست موجودة فيزيقياً ، وإنما هي مجرد حصيلة جمع عدد من الأفراد يلعب فيها الفرد دوراً ، وتؤثر هي علي سلوكه .

هذا الاتجاه يعني بدراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأنماط الأخرى من التنمية ، والتغيير الاجتماعي والثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد . ويعتبر هذا الاتجاه أن التنمية الاقتصادية تستند إلي الواقعية الفردية والحاجة إلي الإنجاز ، ومن رواد هذا الاتجاه " ماكيلاند " الذي أعلن أن القيم والدوافع أو القوي السيكولوجية هي التي تحدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد قدم " إليكس أنجلز " عدة خصائص تميز الرجل العصري (الإنسان الحديث) ، وأن علي الدولة التي تريد التحديث والتنمية أن تكتسبه هذه الخصائص ، وهي : الاستعداد لقبول الخبرات الجديدة ، والانفتاح علي العالم ، مع تقبل

التحديات والتغيير ، والميل نحو الديمقراطية ، والتعرف علي المشاكل والقضايا الهامة ، والتصرف بعقل مفتوح ، واحترام الغير ، والثقة في الغير ، وتقدير الأفراد علي أساس العمل ، والأخذ بالتخطيط مع المحافظة علي الوقت والمواعيد ، والثقة في التقدم والعلم والتكنولوجيا ، وتحمل المسؤولية والميل لتحقيق الإستقلال ، والطموح في المجال التعليمي والوظيفي .

(3) المدخل الاقتصادي للتنمية :

من الجدير بالذكر أن الاقتصاديون استطاعوا تنمية عدد من النماذج الاقتصادية للتنمية أكثر وضوحاً من النماذج الاجتماعية ، حيث أنها تتضمن بعض المتغيرات مثل : (الدخل ، الاستهلاك ، المدخرات ، أوجه الإنفاق ، الإنتاج ، التجارة الداخلية والخارجية إلخ) كما يلاحظ أن هناك اتفاق حول هذه المؤشرات الاقتصادية للتنمية ، ومثال ذلك وضع مستويات للنمو الاقتصادي . ومن المدارس الاقتصادية التي تدخل تحت هذا المدخل ، مدرسة "التصنيع الريفي" وتطويع الإنتاج الزراعي" والصناعات الصغيرة" ، وقد لوحظ أن الفلسفة الأساسية لهذا المدخل تركز علي أن تحسين الظروف الاقتصادية يعتبر الأساس لكافة المتغيرات الأخرى في المجتمع لتحقيق التنمية.

ويحاول العلماء الذين تبناوا هذا المدخل معالجة قضية التنمية من خلال مفاهيم متعددة مثل : الدخل القومي ، متوسط الدخل الفردي ، والمقارنة بين الدول النامية والمتقدمة علي أساس ذلك ، وبالتالي يرون أن مسيرة التنمية في تلك الدول النامية ينبغي أن تكون مماثلة لمسيرة التنمية في الدول المتقدمة . ويرون أن التنمية الاقتصادية تعني تلك السياسات المقصودة والمخططة والتي تستهدف إقامة وتدعيم هيكل اقتصادي جديد يصبح قادراً علي رفع مستوى الإنتاج والدخل القومي ، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للأفراد ورفع المستوى المعيشي بصفة عامة .

ولقد تعددت المدخلات لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث انتشرت المؤسسات الصناعية الضخمة التي تميزت بالإنتاجية الوفيرة وانخفاض التكلفة الإنتاجية والتوسع في استخدام الآلات ذاتية الحركة وأيضاً تنوع الصناعات واستخدام عمال

نوي مهارة عالية . كما تعتبر الزيادة في متوسط دخل الفرد مؤشراً للتنمية الاقتصادية ، ويقصد بها لزيادة المصاحبة للتقدم والتغيير في أساليب الإنتاج السائدة . وفي رأينا ، أن عناصر الإنتاج لا يمكن وحدها أن تحدد ما يكون عليه المجتمع من إنتاجية ، لأن مقدار ما تدره تلك العوامل الإنتاجية يتوقف على حالة البيئة الاجتماعية التي تزول خلالها الأدوار لتلك العمليات الاقتصادية ، ولهذا يعتبر الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية وحدها بمثابة استراتيجية منعزلة ولا بد أن تتكامل مع غيرها من الاستراتيجيات المطروحة . وفي إطار هذا المدخل يستهدف العمل الاجتماعي بصفة عامة توضيح العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى سبيل المثال ، يذهب " يزكسي " إلى " أن التنمية الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية " ويؤيده في ذلك " دافيد رابن " الاقتصادي الأمريكي ، حيث يشير في هذا الصدد إلى أن العوامل الرئيسية المؤدية إلى التنمية الاقتصادية هي غير اقتصادية وغير مادية الطابع ، ويضيف قائلاً " أن الروح نفسها هي التي تقيم الجسد " ، ويعني بذلك أهمية الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(4) للمدخل البيئي للتنمية :

تمثل الأديان مصدراً أصيلاً لقيم المجتمع ، بل أنها تعتبر موجهة لكل عمليات التنمية ، ولم يمكن غريباً أن تصبح الأديان وما تتطوي عليه من قيم هدفاً لدراسات ومؤشرات تحاول توضيح فاعلية أو عدم فاعلية هذه القيم في نجاح التنمية . ولقد وضع الدين الإسلامي أسساً وحدد أساليباً لتحقيق التنمية في المجتمع ، تقوم على عدة أسس منها :

أ- **التضامن الاجتماعي** : من خلال المشاركة ، حيث تعتبر أمراً ضرورياً لنجاح التنمية ، كما أن الملكية سواء كانت خاصة أو عامة هي وسيلة إنمائية وحافز من حوافز التنمية .

ب- **التغيير يبدأ من المجتمع نفسه** : حيث يرى الإسلام أن التنمية عملية أولية واعية ، وإن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن في المجتمع نفسه وأفراده، قال الله تعالى: " إن الله لا يغير ما يقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم "

وقال جل شأنه : " ذلك بأن الله لم يكن مغيرا نعمه أنعمها علي قوم حتي يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم " .

ج- التنمية فرض علي المجتمع الإسلامي : ويمكن التلليل علي ذلك بقول الله تعالى : " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور " . ويقول تعالى : " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله " من ذلك نلاحظ أن تنمية الدخل وتحسين أساليب المعيشة مفروضة علي كل إنسان ، وكذلك مفروضة علي الحاكم باعتباره مسئول عن إشباع حاجات المواطنين ودفع شبح الفقر عنهم ، أي أن الحاكم مسئول عن التنمية بشطريها (الاقتصادية والاجتماعية) مسئولية دينية قبل أن تكون مسئولية وطنية .

د- الشمول والتوازن في التنمية : ويعني ذلك أن نظرة الإسلام للتنمية تستهدف رقي الإنسان ماديا وروحيا ، كما يقتضي الشمول في الإسلام أيضاً أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس ومسكن وترفيه وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعبير ، أما التوازن في الإسلام فيعني أن التنمية لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الانتاج والحث عليه، وإنما أيضاً عدالة التوزيع .

وفي إطار هذا المدخل يستهدف العمل الاجتماعي التأكيد علي أن هناك مؤشرات دينية ترتبط بحساب الآخرة ، ومؤشرات أخرى ترتبط بأعمال الدنيا ، وكلها تحت علي إخلاص النية لله سبحانه وتعالى ، وعلي بذل الجهد من أجل تقدم ورخاء المجتمع بصفة عامة والمجتمع الإسلامي علي وجه الخصوص ، في إطار ذلك نلاحظ أنه يمكن وضع بعض المؤشرات الدالة علي التنمية وفي ضوء المدخل الديني هي :

- التعاون الإسلامي بين أفراد المجتمع .
- مشاركة المؤسسات الإسلامية في عمليات التنمية .
- المشاركة في النهوض بالمجتمع وتقدمه .
- العدل للجميع الخ .

(5) المدخل السياسي للتنمية :

لقد عرض بعض العلماء المهتمين بربط التنمية بالسياسة لهذا المدخل ، حيث نكروا أنه يمكن قياس التنمية من خلال التعرف علي بعض المؤشرات السياسية ، وذلك من خلال تحليل الأنساق السياسية في المجتمع ، ولقد ذكروا بعض الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل وتتصل بالوظائف الخاصة بالنسق السياسي مثل : وظيفة الاتصال ، الوظيفة للديكتاتورية ، الوظائف الاجتماعية السياسية ، طبيعة المؤسسات السياسية في المجتمع ، الاهتمامات الواضحة والمنظمة للمؤسسات . ويمكن الإشارة إلي ثلاث أبعاد للتنمية السياسية هي :

1- الكفاءة : ويستدل عليها من خلال الإنجازات أكثر من الوعود ، والتشريعات والقوانين غير الشخصية أكثر من الأمور الشخصية .
ب- الطاقة : ويستدل عليها من خلال ترشيد المؤسسات والإدارة ، وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي .

ج- المفاضلة (التمييز) : ويستدل عليها من خلال للتكامل القومي بين الإدارة والبناء السياسي ، والتكامل القومي وفاعلية الحكومات في تحسين الموارد الإنسانية والمادية والسياسية لتحقيق الأهداف .

ولقد عده أجريت أبحاث للمقارنة بين النواحي الثقافية والقومية وعلاقة البناء السياسي بالتنمية واستخلص منها أن هناك تأثير متبادل بين الأطر السياسية في المجتمع وبرامج التنمية . وفي إطار هذا المدخل تدرك العلوم الاجتماعية بصفة عامة أهمية القيادة السياسية (بناء القوة في المجتمع) في دفع عمليات التنمية في المجتمع لأنها هي التي تملك سلطة صنع واتخاذ القرار .

(6) المدخل التكاملي :

ويقوم علي أساس أن التنمية لا يمكن النظر إليها من مدخل معين ، ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار كافة المداخل المؤدية إلي التنمية (اقتصادية ، اجتماعية ، دينية ، سياسية الخ) علي أساس أن :

• الاحتياجات والمشكلات متعددة ، ولا بد من أخذها جميعا في الاعتبار

عند التخطيط لمواجهةها .

• هناك حلقات متعددة في التنمية ، وذلك لا بد من تكامل المنظور العلمي والتطبيقي لهذه الحلقات .

• أن تنمية نظام الحكم المحلي في المجتمعات المحلية كان أساسه عمل برامج تنمية ناجحة ، تأخذ في اعتبارها كافة مكونات المجتمع المحلي ومشاكله واحتياجاته ، ويعتبر ذلك جوهر الأكيان السماوية (الدين الاسلامي) الذي عمل علي إحداث التكامل والتعاون والتكافل الإسلامي .

ولقد دعا إلي هذا الاتجاه للتكامل أيضاً هيئة الأمم المتحدة ، والمعهد الدولي للإصلاح الريفي ، كما تبني هذا الاتجاه عدد كبير من الباحثين والكتاب الغربيين والعرب ، كما دخل تحت هذا المدخل الاتجاهات الرسمية في التنمية التي تعبر عنها البرامج الحكومية في بعض الدول النامية كاليهند ، باكستان ، مصر ، حيث أبرزت التجربة بعض النواحي التي يمكن أخذها في الاعتبار عند العمل بالمدخل التكامل للتربية . وفي إطار هذا المدخل تستهدف العلوم الاجتماعية بصفة عامة إبراز أهمية التكامل بين كافة الجهود المبذولة اجتماعياً ، اقتصادياً ، سياسياً ، دينياً في العمل علي تطوير وتنمية كافة جوانب الحياة بالمجتمع بالإضافة إلي :

أ- تنمية الروح المجتمعية لدي الأهالي .

ب- تنمية قدرة الأهالي علي الاعتماد علي أنفسهم .

ج- تحويل المجتمعات المحلية إلي وحدات للحكم الذاتي .

وينطوي هذا الاتجاه علي بعض العوامل التي يمكن اعتبارها منطلقات لتحقيق التنمية ، ومنها :

1- الخروج عن النمط المألوف عندما يظهر للمواطنين في المجتمع أن طريقة حياتهم السابقة تحتاج إلي تغيير ومكانية تحقيقه .

2- الزيادة في المعرفة لدى سكان المجتمع التي تدفع للمشاركة في جهود التنمية علي مختلف مستوياتها .

3- تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب فيزيد إنتاجها وتسهم بفاعلية أكبر في تحقيق التنمية .

4- الاهتمام بالصحة العامة مما يكون له عائد الملموس في العمل وزيادة الانتاج.

5- تنمية النسق الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة ، مما يتيح فرص التوسع في مياسات التنمية .

6- تنمية النسق السياسي ، لأن سياسة الحكومة في أي دولة هي التي يمكنها دفع التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : نظريات التنمية :

(1) تعريف نظرية التنمية :

تعرف النظرية بأنها :

إعادة رؤية وتفتيح للمعرفة السابقة في الاطار العام للقضايا المتنوعة والمعارف الجزئية بوصفها الأطر التفسيرية واسعة النطاق وهو ما يعرف بمستوي النظريات الكبرى في التنمية . كما أن هناك ما يعرف بالنظريات الصغرى في التنمية كالنظريات التي تفسر بعض قضايا التنمية ضيقة النطاق كالتمية الربعية أو التصنيع أو التحضر بمفردها . ولقد اختلفت جهات النظر في اعتبار نظريات التنمية جزءاً من العلوم الاجتماعية أم مستقلة بذاتها.

(2) النظريات المفسره للتنمية :

لمناقشة نظريات التنمية فإنه من الأفضل مناقشتها في ضوء ارتباطها بكل من الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الرأسمالي حيث أن لكل منهما اتجاهاته وأسمه .

حيث أن الاتجاه الرأسمالي يؤكد علي:

أن تأثير الدوافع والاتجاهات والقيم والمعتقدات هي أهم العوامل المعوقة للتنمية والمؤكده للتخلف ومن أهم النظريات المفسره لذلك " نظرية التحديث " .

بينما يؤكد الاتجاه الاشتراكي كاتجاه مادي علي:

تأثير الجوانب المادية والتاريخية والتي يجب فهمها من أجل تفسير ظاهرة التخلف وتحقيق التنمية ، ومن أهم النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظرية التبعية .
ولذا سيتم عرض هاتين النظريتين :

النظرية الاولى : نظرية التحديث :

تعتمد هذه النظرية على فكره أن التحديث يقصد به التغيير الثقافي الدينامي المنطلق من القارة الأوربية في العصر الحديث والذي كانت له آثاره العاجلة ، ويعني ذلك أن عملية التغيير التي تتم ذات نوعية معينة وفي اتجاه محدد يحاكي أساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة ، أما التحديث في الدول النامية فيقصد به المدخل الهادف إلي التحرر من الوضع التقليدي في مجالات متعددة لصالح غالبية أفراد المجتمع .

والمجتمع التقليدي يتميز بصفات تلخص في :

1- التوجيه نحو الماضي والاقتدار للقره الثقافية للتوافق مع الظروف الحديثة.

2- تتحدد نظرة الناس لما حولهم بالعاطفة والقدرة .

3- تنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية من خلال نسق القرابة والأسره والعشير ، بمعنى أن مكانة الفرد في المجتمع تتحدد بمكانة أسرته .

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث يتسم بالصفات التالية :

1- الناس ليسوا عبيداً لعاداتهم وتقاليدهم ، وهم يعملون على تغييرها متى وفتت أمام مصالحهم .

2- لا مكان للقرية والعاطفة في نظره الناس لمن حولهم ، فالانجاز يحدد العمل والحافز ، بمعنى أن المهم ما يمكن أن يفعله الفرد ليحصل على حافز وليس من هو الشخص الذي يحصل على الحافز .

3- إن موقع الانسان يتحدد بالعمل وواقع الانجاز وليس بمكان الأسرة ويرى أنصار هذه النظرية أن المجتمعات سوف تتجاوز الاختلافات الأيديولوجية والعقائدية بعد تجاوز مرحلة الانطلاق حتي الوصول إلي مرحلة الاستقلال ، خاصة وأنهم يصورون التنمية علي أنها مراحل تاريخية طبيعية يجب أن تمر بها المجتمعات وصولاً إلي النمو والتقدم .

ولقد حدد (بلاك) أن عملية التحديث بالمجتمع تمر بالمرحلة التالية :

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإبقاء: وتكرر حول التحدي الذي يفرضه التحديث ، بمعنى أن المجتمع التقليدي حينما يواجه أفكاراً أو نظاماً وخبرات حديثة تظهر بداخله أصوات تطالب بالأصلاح.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تكامل قيادة التحديث: ويتم ذلك بوجه خاص علي المستوى السياسي ، حيث تشهد القيادة خلالها انتقالاً من التقليدية إلي مرحلة تتطلع فيها للتحديث .

المرحلة الثالثة: مرحله التحول الاقتصادي والاجتماعي: ويتم فيها بالفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فينتقل المجتمع من مجتمع ريفي زراعي إلي مجتمع صناعي حضري كطريقة في الحياة .

المرحلة الرابعة: مرحله التحديث والتقدم: تتمثل في ظهور عملية إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي في المجتمع ككل وتنشيط مصادر الذوة وتكثيف الجهود المتنوعة بشكل متكامل نتيجة استخدام الوسائل والأدوات الحديثة . ويرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمع الغربي هو النموذج ، وليس علي المجتمعات خاصة النامية إلا أن تأخذ بهذا النموذج ، حيث أن نقل التكنولوجيا والأفكار الغربية إلي الدول النامية سوف يؤدي إلي تغير الثقافة والبناء الاجتماعي لهذه الدول بحيث تشبه في نهاية الأمر النموذج الغربي في التحديث .

النظرية الثانية: نظرية التبعية .

بظهور النظرية الاجتماعية للتنمية أصبحت التنمية تعني إحداث تغييرات ثقافية واجتماعية وسياسية إنسانيه داخل المجتمع بهدف تحرره من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ، لذا ظهرت حركة فكرية تهتم بواقع العالم الثالث وتعمل من أجل كشف الدور الذي لعبه العالم الغربي في خلق واستمرارية التخلف في دول العالم الثالث ، وهذا التيار عرف " بمدرسة التبعية " .

واستندت نظرية التبعية في تفسيرها للتخلف إلي أن افكار الطبقات الاجتماعية علي اتمستوي المحلي يتم عن طريق نهب فائضها الاقتصادي بواسطة طبقة أخرى في داخل المجتمع ، وتتبدل هذه الصورة من المستوي المحلي إلي المستوى الاقليمي إلي المستوى للعالمي لتبرهن علي أن الفقر والتخلف في الدول النامية

تشكل نتيجة نهب ثرواتها الاقتصادية بواسطة للرأسمالية العالمية . واستبعدت هذه النظرية للقيم الثقافية التي تنادي بها نظرية التحديث ، حيث نرى أن التخلف ناتج عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وتفترض هذه النظرية أن إزالة هذا التخلف لن يتم إلا من خلال استغلال الفائض الاقتصادي الذي تنهيه الدول المتقدمة عن طريق تحطيم سلسلة التبعية التي تربط بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الطبقة العاملة ووسيلتها لذلك هي الثورة ، كما أن التنمية تتم فقط من خلال أسلوب التخطيط الاشتراكي .

وهذا يؤكد أن التبعية تفرض نفسها كأداة تحليلية هامة تساعد في تفهم وإدراك الواقع بين دول العالم الثالث وتفاعلاتها مع الدول المتقدمة ، مما يتطلب معه اتجاهاً أكثر امتداداً وشمولاً لفهم هذه التبعية وأنماطها وعائداتها والتي يجب أن تفهم في ضوء طبيعة واتجاه التفاعل للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الرابع عشر التمية المستدامة

- أولاً : التطور التاريخى للتمية المستدامة .
- ثانياً : تعريف التمية المستدامة .
- ثالثاً : أهداف التمية المستدامة .
- رابعاً : خصائص التمية المستدامة .
- خامساً : معوقات تحقيق التمية المستدامة .
- سادساً : إبعاد تحقيق التمية المستدامة .

أولاً: التطور التاريخي للتنمية المستدامة :

تعتبر " التنمية المستدامة " مفهوم حديث نسبياً تطور من خلال عمليات وديناميات التنمية خلال العقود الماضية ، وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية علي المستوى القومي وظهور مؤسسات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960 .

ثم قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) عام 1968 بإتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لاجراء مكثف علي المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الانسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم. ثم عقد في عام 1972 مؤتمر " استوكهولم " في السويد معلناً أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل علي تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها .

وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة للميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة تحقق تنمية قابلة للاستمرار علي أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد ، والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكده علي تحقيق التنمية القابلة للاستمرار دون ضرر بيئي .

وفي عام 1990م أقر مؤتمر للعمل الدولي اعتماد فكره التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكدا علي ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الانمائية ، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد . وترأمن معه في عام 1992 انعقاد مؤتمر في "ريودي جانيرو " بالبرازيل وهو قمة الأرض ، وقمة كوينهاجن 1995 ، قمة المرأة في بكين 1995 ، وأكدت علي ضرورة التنمية المستدامة .

وفي عام 2002م عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في " جوهانسبرج " بجنوب افريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء علي الفقر وتحسين

قدره الدول النامية علي التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة. وفي عام 2005 أقر وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه للتنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني . وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام 2010م تحت شعار " المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة " .

ثانياً : تعريف التنمية المستدامة :

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة عالمياً والاتفاق علي أنه يركز علي الانسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجهوده والبيئة بمكوناتها المتعددة ، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها :

1- إختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الانسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

2- تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية لتحديد اهداف التنمية المستدامة علي المدى القريب والبعيد ، بل وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات .

3- تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وسنحاول فيما يلي أن نعرض لبعض مفاهيم التنمية المستدامة وفقاً لبعض التخصصات :

(I) المفهوم الاقتصادي :

ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين :

• في دول الشمال الصناعية تغني : خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتاعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً .

• **في الدول الفقيرة والنامية يعني:** توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

(2) المفهوم الاجتماعي الانساني يعني:

السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد علي المدن ، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

(3) المفهوم السياسي يعني:

العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة للأفراد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية .

(4) المفهوم البيئي يعني:

التنمية ذات القدره علي الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية ، والمحافظة علي تكامل الاطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل علي تنميتها في العالم بما يؤدي إلي مضاعفه المساحات الخضراء علي الأرض .

(5) المفهوم التقني يعني:

ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلي عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة ، حتي يتسني الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ. ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة من وجهة نظرنا بأنها :

تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان ، تؤكد علي التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية واحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتقنية علي أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر

والمستقبل علي أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء علي الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

ثالثاً : أهداف التنمية المستدامة :

تسعي التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف التالية :

الهدف الأول : المحافظة علي التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعا علي المدى البعيد ، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد .

الهدف الثاني : تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق للرفاهية الاجتماعية والانسانية معتمدة علي التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني.

الهدف الثالث : تحقيق مزيد من العدالة للفئات الاكثر حرمانا أو المعرضه للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل علي منح القوة أو تمكين الانسان مع إعطاء إهتمام لكل من الانسان وبيئته والعلاقة بينهما .

الهدف الرابع : تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الانسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما .

الهدف الخامس : اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمع بما يمكنها من أن تكون مبدعه وقائمه علي استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة في المجتمع وجهود المورد البشري .

الهدف السادس : المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية ، مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع

بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً .

الهدف السابع : تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة ، مع ترشيد وحسن إختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك.

(اربعا : خصائص التنمية المستدامة :

تتسم التنمية المستدامة بعده خصائص تميزها عن الأنماط الأخرى من التنمية، وأهم تلك الخصائص :

الخاصية الاولى : تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلاً وأكثر تعقيداً، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو إجتماعي في التنمية ، بالإضافة إلي أن لها بعد روحي وثقافي يرتبط بالابقاء علي الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

الخاصية الثانية : تتوجه أساساً إلي تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع ، وتسعي إلي الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

الخاصية الثالثة : لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها .

الخاصية الرابعة : تقوم علي فكره العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب، إلي جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته ، وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

الخاصية الخامسة : تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها علي التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية ، حيث أن استمرار التنمية يتوقف علي قدرات الانسان ، لذا فإن العمل علي تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو غايتها الأولى .

الخاصية السادسة: تعتبر البعد الزمني بعداً أساسياً ، حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد علي تقدير امكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها ، بالإضافة إلي قيامها علي التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

خامساً: معوقات تحقيق التنمية المستدامة :

تتعدد المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة ويمكن تحديدها في الآتي :

(1) المعوقات الادارية : وتتضمن:

- نقص الوعي لدي صانعي القرار والسكان علي حد سواء بأهداف التنمية المستدامة ومقوماتها .
- تضارب السياسات وأهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرار عمليات التنمية ، مما يؤدي إلي عدم التنسيق بين الأنشطة التنموية.
- نقص الخبرات المدربة والمهارات الكافية اللازمة لوضع خطط للتنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها .
- نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة بما يكفل نجاح هذه المشروعات واستمراريتها.
- عدم فاعلية التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة سواء المركزية منها أو المحلية وبين منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلي تضارب القرارات .

(2) المعوقات الاقتصادية : وتتضمن:

- ارتفاع تكلفة المشروعات والبرامج التنموية نظراً لزيادة تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة .
- ارتفاع تكاليف الانتاج والاسعار مما يحد من المنافسة والتصدير ، ويؤدي إلي عجز ميزان المدفوعات وانخفاض مستوي معيشة السكان .
- عدم وجود برامج للإصلاح الاقتصادي علي أسس علمية مخططة .
- تبعية اقتصاد أغلب الدول النامية والفقيرة علي اقتصاديات الدول الغنية .

• انتشار الفقر وعدم وجود برامج وسياسات للقضاء عليه أو التخفيف منه.

(3) المعوقات السياسية : وتتضمن :

- عدم الاهتمام بتطوير التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدني وعلاقته بالدولة .
- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية وتوسيع فرص الاختيار أمام السكان في اتخاذ القرارات المجتمعية .
- عدم اهتمام الجهاز السياسي بتعبئة المواطنين للمشاركة أو تبني سياسات وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة .

(4) معوقات بيئية : وتتضمن :

- عدم قدرة أغلب الدول علي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة وصيانة الموارد بل واستنزاف الانسان لتلك الموارد بطريقة جائرة .
- عدم اهتمام الدول بوضع تقدير للأثار البيئية في المشروعات التنموية وغياب الوعي البيئي لدى سكان المجتمع .

(5) معوقات إجتماعية : وتتضمن :

- انتشار مشكلات البطالة والفقر وجود تفاوت بين السكان خاصة الفئات المهمشة .
- عدم الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وتزويده بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية المستدامة .
- انخفاض مستوى الخدمات وزيادة السكان وعدم توفر سياسات جادة لتثبيت نمو السكان .

ساسا : إبعاد تحقيق التنمية المستدامة :

إن الملاحظ من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها أن لها أبعاداً متكاملة لنجاحها ، تتضمن البعد الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، البيئي ، التقني .

وفيما يلي عرضا لتلك الأبعاد :

(1) البعد الاقتصادي :

يتضمن هذا البعد ضرورة إعادة الاصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوى معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي . كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة , أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة للانقراض .

بالإضافة إلى اعتبار التنمية المستدامة كفرص اقتصادية من خلال التعرف علي أنواع رأس المال سواء أكان طبيعي أو بشري أو اجتماعي ، والعمل علي تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل علي الأقل ما هو متاح للجيل الحالي . ويتضمن البعد الاقتصادي أيضاً العمل علي تقليص تبعية البلدان النامية اقتصادياً علي البلدان للفتية مع تكريس موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول علي الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة .

(2) البعد الاجتماعي / الانساني :

ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في إعتبارها سعادته الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة علي الجماعات المحرومة أو المهمشة ، يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري خاصة في الدول النامية حيث الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية ، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم علي تحسين أدائهم في العمل والإنتاج كما يتضمن هذا البعد العمل علي تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتي لا يحد التزايد من جهود التنمية ، بالإضافة للاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض

بالتنمية الريفية النشطة لابطاء حركة الهجرة إلى المدن ، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتضرر، كما ينطوي البعد الاجتماعي علي استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً وذلك بمحاربة الجوع والارتفاع بمستوي الخدمات واعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي . وأخيراً الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وعدم التضحية بالاجيال القادمة في سبل اشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي .

(3) البعد السياسي :

في إطار التعريف السياسي للتنمية المستدامة يمكن القول أن هذا البعد يؤكد علي أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال انجازات واجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها . كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لاجل التنمية أكثر ديمقراطية، مع ترشيد المنظمات المجتمعية والادارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتي يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع . بالإضافة لذلك ضرورة ضمان للمشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الانسانية والسياسية ، وهذا يعني أن البعد السياسي يحتاج إلى مشاركة من تسهم القرارات في التخطيط لها وتنفيذها لأن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية فيها كثيراً ما يصيبها الاخفاق .

وأخيراً فإن ذلك البعد يتضمن ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة .

(4) البعد البيئي :

ويعني هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الانسبان والبيئة وتدعم الجهود الايجابية والتغلب علي السلبية التي تحدث خللاً في التوازن البيئي ومنع استنزاف الانسان لموارد البيئة حتي لا يؤثر عدم

القيام بذلك علي مستقبل التنمية في المجتمع . كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم اتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج . هذا بالإضافة إلي صيانة المياه خاصة في المناطق التي نقل فيها لمدادات المياه، بالإضافة إلي حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم المخاطره بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة ، وهذا يعني الحيلولة دون زعزعه استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيكية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان .

هذا بالإضافة لضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الاقلال من النفايات باعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلث وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك ، والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة علي البيئة وعدم الاضرار بها .

(5) البعد التكنولوجي او التقني :

ويعني هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة أولتي ليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي خاصة في الصناعة والمنازل . كما يعني ذلك ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات لمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتي لا يكون هناك مزيد من التدهور في نوعية البيئة ، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة . كما يتضمن ذلك ضرورة الاهتمام باستخدام المحروقات وطرح نفاياتها داخل البيئة بطريقة لا تضر بالبيئة ، إلي جانب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر .

الفصل الخامس عشر النوع الاجتماعي

- أولاً : تعريف النوع الاجتماعي .
- ثانياً : العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالنوع الاجتماعي والتنمية .
- ثالثاً : فلسفة النوع الاجتماعي .
- رابعاً : فجوات النوع الاجتماعي .
- خامساً : تعريف التمييز القائم على النوع الاجتماعي .
- سادساً : أسباب استمرار التمييز القائم على النوع الاجتماعي .
- سابعاً : إستراتيجية لمنع التمييز بين الجنسين .

١٥٤ : تعريف النوع الاجتماعي (الجندر) :

تنتقل مقاربات الجندر والتنمية من التركيز علي النساء إلي التفكير في العلاقات بين النساء والرجال وفي الطرق التي اعتمدت في بناء الأوتوه والذكورية ولقد تعددت وجهات النظر في تحديد مفهوم النوع الاجتماعي - الجندر - ومن تلك التعاريف :

التعريف الأول : يعني معالجه المساواة بين الجنسين وعدم وجود تمييز علي أساس النوع في توفير الفرص وتخصيص الموارد والمنافع أو في الحصول علي الخدمات .

التعريف الثاني : تحليل يحدد ويبلغ عمل لمعالجة التفاوتات التي تنشأ عن الأدوار المختلفة للمرأة والرجل ، أو علاقات القوة غير المتكافئة بينهما ، والنتائج المترتبة علي هذه التفاوتات.

التعريف الثالث : تحديد مختلف الأدوار والحقوق والمسئوليات الراجعة للنساء والرجال ، العلاقات القائمة والطريقة التي يحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي ، وتأثير المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، ومدى تغير تلك العلاقات والمسئوليات عبر الزمن .

ومن التعاريف السابقة يتضح ان " الجندر " (أو النوع الاجتماعي) :

(1) هدف وسيلة يمنح الأفراد - ذكور وإناث - بواسطة معاملتها متساوية أمام القانون وفرص متساوية للتمتع بحقوقهم في تطوير مواهبهم ومهاراتهم بحيث يمكنهم المساهمة في التنمية كمنتفعين أو كفاعلين من ناحية ومستفيدين من نتائجها من ناحية أخرى .

(2) يتم ذلك من خلال إزالة العقبات أمام المشاركة الفاعلة للمرأة في كافة المجالات العامة والحياة الخاصة مع عدم التمييز ، حيث أن لكل من المرأة والرجل التمتع بجميع الحقوق وتجرى أي تمييز أو استثناء أو قيد علي أساس الجنس يضعف أو يلغي الحقوق الإنسانية للمرأة وحرياتها الأساسية.

(3) يتضمن ذلك أنوارا اجتماعية قائمة وسلوكيات إجتماعية وتوقعات تتعلق بالاناث والذكور مع التأكيد علي أن هناك إختلاف بيولوجي بين

الرجال والنساء ، كما يتعرض كل منهما إلي عدد من انماط الصحة المختلفة بيولوجيا تتطلب ردوداً طبية مختلفة .

(4) تفسر جميع الثقافات وتتعامل مع تلك الاختلافات البيولوجية الفطرية بما يتفق مع توقعات إجتماعية حول أي الأنشطة والسلوكيات هي الأنسب للذكر والأنثى وأي الحقوق والموارد والسلطات يمتلكها كل طرف .

(5) التمييز بين كل من الاثنا والذكور هو تصنيف إجتماعي يحدد إلي حد بعيد فرص المرأة الحياتية وشكل مساهمتها في المجتمع ، ونشترك كل المجتمعات في وجود عدم مساواة وان كان مستوى ذلك يختلف من مجتمع لآخر .

ثانيا : العوامل التي أدت إلي الاهتمام بالنوع الاجتماعي والتنمية :

هناك عدة عوامل أدت إلي ضرورة الاهتمام بالنوع الاجتماعي - الجندر - ومشاركة المرأة في التنمية ومن هذه العوامل :

العامل الأول : شهد العقد الأخير توجهاً دولياً نحو اللامركزية الديمقراطية بغية تقوية أركان الحكم المحلي ، واسهمت اللامركزية في منح النساء مكانة دستورية في الحكومات المحلية وعززت مشاركتهن السياسية .

العامل الثاني : أن مشاركة المرأة في الإنتاج يمثل دفعة قوية للتنمية ، خاصة أنه لا تنمية بتجاهل جهود امرأة التي تمثل نصف المورد البشري ، وعليه فإن التنمية تعني بناء هياكل الإنتاج بشكل علمي مخطط يسمح باستيعاب مختلف القوي البشرية للقادرة علي العمل .

العامل الثالث : أن العمالة النسائية جزء من أي نمق إقتصادي حديث ، وبالتالي فإن أغلب الدول بدأت تضع في اعتبارها المرأة عند وضع سياسات التنمية وتحديد برامج الخدمات وتحقيق الرفاهية في المجتمع .

العامل الرابع : أن الاهتمام بمشاركة المرأة في عمليات التنمية أصبحت قضية جوهرية في أغلب الدول ، كما أصبحت محورا رئيسياً في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية والعالمية التي تناقش تحديات التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها وعوامل تمكين المرأة للمشاركة في التنمية .

العامل الخامس : ما أكدت عليه المتغيرات العالمية من ظهور العديد من المفاهيم مثل : حقوق الانسان وحق المشاركة في تنمية المجتمع ، دور الانسان ، في تحقيق التنمية ، تمكين المرأة ، العدالة في توزيع الخدمات .

ثالثاً : فلسفة النوع الاجتماعي (الجندر) :

تستند تلك الفلسفة علي عدة مسلمات هي :

المسلمة الاولى : أن التقسيمات والأدوار المنوطة بالرجل والمرأة وكذلك التصورات والأفكار المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثي ونظرة الأنثي لنفسها وللذكر ، هو من صنع المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة .

المسلمة الثانية : تشكل العلاقات التي يقاسمها النساء والرجال ما يسمى علاقات النوع الاجتماعي من خلال مؤسسات مثل الأسرة والنظم القانونية والسياسية والاجتماعية وهي علاقات محدده إجتماعيا ومتوطنة ثقافيا وقابلة للتغيير عبر الزمن ، كما تتحدد الاختلافات بين الجنسين مثل القدرة علي الولادة وفق اعتبارات بيولوجية تختلف عن أدوار النوع الاجتماعي للمملاء إحدٍ عيا .

المسلمة الثالثة : طالما أن كل ما سبق مصطنع فإنه يمكن تغييره بل والغاؤه تماماً بحيث يمكن للمرأة أن تقوم ببعض الأدوار التي يقوم بها الرجل وكذلك يمكن للرجل أن يقوم ببعض الأدوار المقتصره علي المرأة ، ويمكن تغيير فكر : الرجل عن نفسه وعن المرأة ، وتغيير فكره المرأة عن نفسها وعن الرجل .

المسلمة الرابعة : يمكن إحداث التغيير السابق عن طريق وضع السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك وحتى فرضها إن تعذر تغييرها بالافتناع .

المسلمة الخامسة : ضرورة التزام المجتمعات بتحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة كما تنص عليه الأكيان والاتفاقات العربية والدولية ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية للقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

المسلمة السادسة : من مقتضيات العدل الاجتماعي أن تعطي المرأة فرصة متساوية مع الرجل في تحمل مسؤوليات التنمية في المجتمع والاستفادة من نتائجها بما يسهم في الاستفادة من كافة الموارد البشرية كطاقات منتجة ومشاركة في تحقيق التنمية .

رابعاً : فجوات النوع الاجتماعي :

هي حجم الفوارق بين للمرأة والرجل علي جميع المستويات في الحصول علي الموارد والقدرة علي التصرف فيها والانتفاع بها والتي تنشأ نتيجة التمييز النوعي والعنف ضد المرأة مما ينتج عنه آثار سلبية علي عملية التنمية والتي تتضح جليا

في مجالات الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية . وتتعدد مستويات فجوة النوع الاجتماعي في المجتمعات لتشمل واحداً أو أكثر من تلك المظاهر والمستويات حسب طبيعة وضع المرأة في كل دولة .
ومن هذه المظاهر :

1- عدم توافر الاحتياجات الأساسية للمرأة مقارنة بالرجل وذلك في بعض المجالات مثل (الغذاء - الخدمات الصحية - التعليم - فرص العمل ومجالاته) .

2- عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الموارد بالرغم من إنتاج تلك الموارد أو الخدمات بصورة متساوية لكل منهما مثل التعليم والتدريب ، ومن هنا تظهر القيود التي تؤدي إلى زيادة الأعباء على المرأة وقلة إنتاجها وارتفاع نسبة الفقر بين الإناث (ظاهرة تأنيث الفقر) .

3- انتشار العادات والتقاليد والمفاهيم الدينية الخاطئة التي تميز بين المرأة والرجل على أساس النوع والتي تؤدي في إحیان كثيرة إلى تقسيم العمل على أساس الجنس الذي يؤكد على مفهوم تفاوت القدرات الطبيعية والبيولوجية بين المرأة والرجل .

4- عدم إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرار سواء على مستوى أغلب الأسر أو على المستوى السياسي ، ويدل على ذلك أن نسبة مشاركة المرأة في مجلس الشعب في مصر في دورته السابقة قبل تطبيق نظام " الكوته " لا يزيد عن 2 % فقط .

5- عدم إتاحة الفرص المتساوية للمرأة مع الرجل في التصرف في الموارد التي تحت يديها وعدم القدرة على التأثير في الأحداث وتوجيهها لحماية حقوقها ومصالحها .

وهذه المظاهر ترتبط ببعض العناصر التي تؤكد على الأيديولوجية الذكورية ومن هذه العناصر :

(1) الاتجاه لعزل المرأة في أغلب دول العالم وما يتضمنه ذلك من منع تحرك النساء داخل وخارج المنزل ، وعزلها من الحصول على وظائف مما يزيد اعتمادها على الرجل .

(2) استثناء للنساء من أنواع معينة من الوظائف نتيجة لاسباب
أيدنيولوجية مجتمعية وتفضيل رجال الأعمال لتوظيف الرجال .

(3) تأكيد التكوين الطبيعي للأثني علي قيم مثل سهولة الخضوع مقابل
التأكيد علي استقلالية الرجل واعتداده بنفسه كثقافة سائدة في كثير من
الدول .

(4) اعتبار الرعاية المنزلية وأعمال المنزل هي مسؤولية المرأة بينما
مسؤولية الرجل هي العمل في وظيفة والانفاق علي المرأة أيا كانت زوجة
أو أم أو أخت في إطار سيطره الأعراف الاجتماعية .

(5) استثمار أغلب الأمر أكبر في رأس المال البشري في الأبناء أكثر
من البنات .

(6) قوانين وتشريعات العمل التي تهدف إلي حماية النساء من بعض
الأخطار الوظيفية ، إلا أنها بدلاً من ذلك تبعدهن خارج العمل .

خامساً : تعريف التمييز القائم علي النوع الاجتماعي :

لقد تعددت وجهات النظر في تعريف التمييز القائم علي النوع الاجتماعي ومنها :
التعريف الأول : هو تمييز أو عنف موجه ضد المرأة لكونها امرأة أو يؤثر علي
النساء بصورة غير متناسبة ، ويشمل أفعالاً تلحق الأذى أو الألم الجسدي أو
العقلي أو الجنسي والتهديد بارتكاب هذه الأفعال ، والاكراه وغيره من ضروب
الحرمان من الحرية .

التعريف الثاني : هو تمييز يجمع المرأة بين بعض حقوقها في إطار عدم المساواة
بينها وبين الرجل مما يعرقل الانتاجية والتقدم والتنمية في المجتمع .

ومن هذه التعاريف يتضح أن :

1- التمييز القائم علي النوع الاجتماعي هو تمييز ضد المرأة إنطلاقاً
من جنسها الأنثوي .

2- هذا التمييز يؤثر علي النساء بصورة غير مناسبة لوجودها في
المجتمع ممثلاً في أفعال أو التهديد بأفعال ضدها .

3- هذا التمييز يمنع للمرأة مع بعض حقوقها في إطار عدم المساواة .

4- يؤثر هذا التمييز في عرقلة قيام المرأة بدورها أو مشاركتها بجهودها
مما يعيق الانتاجية والتنمية في المجتمع .

سادساً : أسباب استمرار التمييز القائم علي النوع الاجتماعي :

تتعدد أسباب استمرار التمييز القائم علي النوع الاجتماعي أو الاستمرار في عدم المساواة والجنسوية لعدة أسباب منها :

السبب الأول : بعض الأعراف الاجتماعية والعادات والحقوق والقوانين التي تضعها المؤسسات الاجتماعية علاوة علي المؤسسات الاقتصادية كالأسواق والأدوار والعلاقة بين الرجل والمرأة ، وتؤثر في الموارد التي يحق للرجل والمرأة أن يكون له أو لها مدخل عليها ، ونوع الأنشطة التي يمكن لكل منهما المساهمة فيها في الاقتصاد والمجتمع .

السبب الثاني : أن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع وإن كانت لا تستطيع أن تميز بين الذكور والإناث إلا أنها تبلغ سواء صراحة أو ضمناً بواسطة الأعراف الاجتماعية بالدور المناسب لكل جنس ، وخاصة وأن هذه المؤسسات لها جمود خاص يجعل تغييرها صعباً وبطيئاً مما يؤكد التمييز القائم علي النوع الاجتماعي .

السبب الثالث : تلعب بعض الأسر دوراً أساسياً في تشكيل العلاقة بين الجنسين منذ بواكير حياة الطفل وتقوم بنقلها من جيل لآخر ، وتتخذ العديد من الأسر قراراتها بشأن تفضيل الأولاد علي البنات ومقدار الاستقلالية الممنوحة لكل منهما.

السبب الرابع : أن النظام الاقتصادي في أغلب المجتمعات والأنشطة التي يتضمنها والمتاحة لتوليد دخل تعطي فرصاً أفضل للرجال أكثر من النساء ، وهذا يعني أن الرجل يشارك بصورة أكبر مما يؤكد التمييز بينه وبين المرأة لصالح الرجل .

السبب الخامس : أن السياسات التنموية التي تبدو محايدة بالنسبة للجنسين قد يكون لها نتائج مختلفة حسب الجنس ، حيث أن عدم المساواة لا تجعل المرأة بنفس القدر من الفرص الاقتصادية المتاحة للرجل أو من مواجهة الأخطار أو الصدمات الاقتصادية ، والفشل في إدراك هذه القيود القائمة علي التمييز بين الجنسين عند وضع السياسات وفرص الاستفادة من نتائج تنفيذها .

سابعاً : استراتيجيات لمحو التمييز بين الجنسين :

تعرف الاستراتيجية بأنها :

الاطار العام الذي يوجه المجتمع نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية ونقله إلي صورة أفضل ، وتتبع الاستراتيجية من السياسة العامة للمجتمع وأيديولوجيته

وتعبر عن آماله وأهدافه. وتعتمد استراتيجية منع التمييز بين الجنسين على طبيعة الظروف السائدة في أغلب دول العالم والتي تدعو إلى تمكين المرأة واعطائها حقوقها ومساواتها بالرجل من خلال ما تقوم به منظمات حقوق الانسان والمنظمات النسوية التي تدعو إلى ذلك ، بالإضافة إلى الأهداف المجتمعية التي تدعم هذا الاتجاه في إطار الاستفادة من جهود المرأة باعتبارها تمثل شريكا مع الرجل في تحقيق التنمية . ويتم ذلك في إطار دور المجتمع العالمي بوجه عام ودور الدول متحدة أو منفردة في استهداف منع التمييز بين الجنسين والقيام بدورها الحاسم في تحسين رفاهية الرجل والمرأة علي حد سواء بوجه خاص.

وتتضمن تلك الاستراتيجية العناصر التالية :

العنصر الأول :

إصلاح المؤسسات لوضع حقوق وفرص متساوية للرجال والنساء :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1) تنشيط المؤسسات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية المناسبة لتمكين النساء والرجال من المشاركة بشكل منتج في المجتمع .

(2) إتاحة فرص متساوية للنساء والرجال في الحصول على المتطلبات الأساسية للعيش واستثمار الفرص الجديدة التي توفرها التنمية للمساواة بينهما في التعليم والصحة والمشاركة السياسية .

(3) الاهتمام بالاصلاحات القانونية والتشريعية التي تمنح حقوقاً متساوية وحماية متكافئة للنساء والرجال ، ويتم ذلك عن طريق تقويته قدرات وكالات الدولة القضائية والادارية والسياسية .

(4) توفير حوافز لا تشجع للتمييز بين الجنسين ، من خلال تشجيع تبني الدولة لسياسة تنافسية تقلل من التمييز في التوظيف والأجور ، إلى جانب اتخاذ عقوبات ضد من يمارسون التمييز .

(5) تقديم البرامج والخدمات في إطار ييسر المساواة في إيصالها للرجال والنساء علي حد سواء (التعليم ، الصحة الخ) مما يكون له تأثيرات ايجابية في أغلب الأحيان بالنسبة للثلاث في إطار عدم التمييز

العنصر الثاني :

رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز لمزيد من المساواة في الموارد والمشاركة :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1) اتخاذ الأسر للقرارات المتعلقة باستهلاكها واستثماراتها في إطار مستويات الأسعار ، وقيامها بأعادة توزيع مواردها في ضوء المساواة بين الرجال والاثاث .

(2) زيادة إسهام التنمية الاقتصادية في زيادة للدخل وخفض الفقر ، مما يكون له تأثيره في تقليل فرص عدم المساواة بين الجنسين ، حيث أن زيادة الدخل تترجم إلي مساواة أعظم بين الجنسين في الموارد والاستثمار في التعليم والصحة .

(3) الاهتمام بإتاحة فرص العمل للاثاث مما يسهم في رفع معدل العائد المتوقع من رأس المال البشري ويقوي حوافز الأسر للاستثمار في صحة الفتيات وتعليمهن ومشاركة المرأة في القوي العاملة ، وبتغيير حوافز العمل تؤثر التنمية الاقتصادية علي المساواة بين الجنسين .

(4) الاهتمام بالتوسع في الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية وتطويرها بما يخفض بقدر كبير الوقت الذي تحتاجه الاثاث للقيام بالأعمال المنزلية ، ويؤدي ذلك إلي منافع محتملة علي صحتهن ومشاركتهن في الأنشطة التي تدر دخلاً وفي تعليم البنات .

(5) الاهتمام بوضع سياسة إجتماعية في المجتمع تدعم المساواة بين المرأة والرجل منذ الصغر في الحصول علي الخدمات الأساسية في إطار إحداث التغيير المؤسسي .

العنصر الثالث :

اتخاذ إجراءات سياسية نشطة لتعديل التباين بين الجنسين في السيطرة علي الموارد والمشاركة السياسية :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1) استهداف بعض الفئات المحرومة أو للفقر بال رعاية ، خاصة التي يكون وقع عدم المساواة بين الجنسين شديداً عليهم بوجه خاص .

(2) تشجيع المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الانتاجية والقدرة علي الكسب سواء كانت تعليمية أو مالية أو صحية وضمان دخل عادل .

(3) خفض التكاليف الشخصية لدور النساء الأسري ، خاصة وأن الأعراف الاجتماعية الجنسوية تفرض أن تتولي النساء والفتيات مسؤولية أنشطة رعاية الأسرة وتحتاج تلك الرعاية ساعات تحد من قدرة الفتيات علي مواصلة تعليمهن والمشاركة في سوق العمل ، ويمكن أن يتم خفض التكاليف الشخصية لدور النساء الأسري من خلال توفير دعم لخدمات رعاية الطفل خارج المنزل ، مما يعطي فرصة للاناث للمشاركة في سوق العمل وزيادة دخلهن .

(4) توفير حماية إجتماعية جنسوية تضع في إعتبارها المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المرأة خاصة للمرأة المعيلة أو المتقاعدة عن العمل.

(5) إتاحة الفرصة لنقوية صوت المرأة ومشاركتها السياسية وقد يكون ذلك عن طريق تخصيص مقاعد لتمثيل المرأة في المجالس النيابية كمرحلة لتدعيم مشاركة المرأة عن طريق ما يعرف بنظام (الكوته) .

العنصر الرابع :

الاهتمام بتمكين وتنمية المرأة :

ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(1) توفير فرص متكافئة مع الرجل في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تنمية قدراتها وتزويدها بالمعلومات والمهارات والتأهيل والتدريب الذي يمكنها من تحسين أداؤها ومواجهة متطلبات حياتها .

(2) توسيع الخيارات المتاحة أمام المرأة وتحسين نوعية حياتها والقضاء علي أميتها والحد من ظاهرة الزواج المبكر وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة والمجتمع .

(3) إندماج المرأة في البرامج والسياسات التنموية وتحسين وضع المرأة الفقيرة وتمكين المرأة لقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً ، والتأثير علي واضعي السياسات لاجداث تغييرات لصالح المرأة .

(4) ضمان توفير الحقوق الأساسية التي كفلتها القوانين الدولية والمحلية للمرأة كإنسان كالحق في العمل ، التعليم ، الرعاية الصحية ، الحقوق المدنية ، الحق في الحياة والحرية .

(5) مواجهة المشكلات الناجمة عن التمييز ضد المرأة وتعبئة الطاقات والامكانيات خاصة لمنظمات المجتمع المدني من أجل عدم التمييز ضدها.

(6) إتاحة الفرص للمرأة لزيادة قدراتها علي تكوين جمعيات أو روابط يمكن أن تبذل جهودها لتحقيق مصالح للمرأة والتعبير عن مطالبها واحتياجاتها وزيادة قدرتها علي العمل الجماعي لرفض استغلالها وتنمية قدراتها الذاتية والتأثير في اتجاهات التغيير المجتمعي لصالحها بما يقلل من التمييز بينها وبين الرجل.

الفصل السادس عشر

الحق في التنمية

- أولاً : حقوق الانسان والتنمية البشرية في المواثيق الدولية**
- ثانياً تعريف الحق في التنمية**
- ثالثاً : نص اعلان الحق في التنمية**
- رابعاً : تصنيف الحق في التنمية ضمن حقوق الانسان**
- خامساً : المبادئ التي يتضمنها اعلان الحق في التنمية**
- سادساً : الآثار المترتبة على اعلان وتنفيذ الحق في التنمية**
- سابعاً : آليات تحقيق الحق في التنمية**

أولاً : حقوق الإنسان والتنمية البشرية في المواثيق الدولية :

اهتمت العديد من التقارير والمواثيق والمعاهدات الدولية بالربط بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية ومن أهمها :

الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م ، في عبارة " التحرر من العوز " كما هو موضح في ديباجة الإعلان .

كما توجد أصول هذه العلاقة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي أعلن عام 1966 ، وذلك عندما تم الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية (المادة الثانية من العهد). وقد استهدفت المواثيق الدولية أن تكفل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد التمتع بحقوقه ، وقد أرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية علي حقوق الإنسان والعكس ، وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة ، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها علي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق اختصاصاتها.

وقد كان إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41 / 128 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986 تجسيدا واضحا للعلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان فقد جاء فيه:

أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم علي أساس مشاركتهم الأنشطة والحررة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ، وأن لكل فرد الحق بمقتضي أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه اعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما . كما أشار في ذلك إلي أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966م . وأشار كذلك بي ما يتصل بذلك سن الاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان ونقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا ، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، ومنع التمييز ، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وحفظ السلم والأمن الدوليين ، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً للميثاق .

كما أشار إلي حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلي تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية ، وحققها في ممارسة السيادة التامة والكاملة علي جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .

كما أوضح أن تعزيز التنمية يقتضي إلقاء الاهتمام علي قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة، وأنه لا يمكن وفقاً لذلك أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولقد دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين للتنمية وحقوق الإنسان ، وتم هذا الدعم من خلال عدد من المؤتمرات العالمية منذ عام 1986م.

وكان من أهم هذه المؤتمرات :

- مؤتمر القمة العالمي في " الدنمارك " عام 1990م .
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في " فيينا " عام 1993م .
- مؤتمر السكان والتنمية " في القاهرة " عام 1994م .
- مؤتمر التنمية الاجتماعية في " كوبنهاجن " عام 1995م .
- مؤتمر قمة الأرض الثاني في " نيويورك " عام 1997م .
- المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية " بتونس " عام 2010م .

والملاحظ أن دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لقضية التنمية وحقوق الإنسان جاء في صورة تأكيد علي عدد من المبادئ والأسس التي اعتبرتها الأمم المتحدة أساساً لتمتع الإنسان بعائدات عمليات التنمية ، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس التنمية الاقتصادية ، ودعت إلي تعزيز سياسات وبرامج

المنظمات غير الحكومية كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التي تناقش قضايا التنمية .

ومن خلال دراسات الأمم المتحدة تبين أن أكثر القضايا إلحاحاً في عملية التنمية التي تؤثر علي حقوق الإنسان ، هي :

- تخفيف حدة الفقر .
- القضاء علي مشكلة البطالة .
- تعزيز التكامل الاجتماعي .

ثانياً : تعريف الحق في التنمية :

هناك عديد من المحاولات لتعريف الحق في التنمية أو ما قد يطلق عليه " المقاربه الحقوقية " ، ومن هذه المحاولات :

التعريف الأول : ادماج المعايير الحقوقية في الأنشطة للتنمية ، وهذا يعني للنظر إلي موضوعات التنمية من زلوية حقوقية ، وتحليل المشروعات التنموية من نفس الزاوية ، والنظر إلي الناس علي أنهم أصحاب حقوق وفاعلية في الموقف الانمائي .

التعريف الثاني : عملية توسيع خيارات البشر وترسيخ منطق توسيع خيارات الناس بين البدائل المتاحة الأمر الذي يشير إلي الحرية كقاعدة مركزية في تحقيق التنمية .

التعريف الثالث : ضمان حق البشر في العيش الكريم مادياً ومعنوياً وجسدياً ونفسياً وروحياً بما يسهم في رفض جميع أشكال التمييز ضد أي جماعات بشرية وحق الانسان في التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة والانسانية وتحقيق الذات النابع من المشاركة الفعالة في شئون المجتمع .

ومن التعاريف السابقة يتضح ان المقصود بالحق في التنمية :

(1) ادماج المعايير الحقوقية في الأنشطة التنموية ، بمعنى النظر إلي موضوعات التنمية من زلوية حقوقية .

(2) هذه النظرة تستهدف توسيع خيارات البشر أو أفراد المجتمع بين البدائل المتاحة بما يؤكد الحرية كقاعدة أساسية في تحقيق التنمية .

(3) يعني ذلك ضمان حق البشر في العيش مادياً ومعنوياً وجسدياً ونفسياً وإجتماعياً وروحياً وحق الانسان في التمتع بالحرية والكرامة الانسانية في إطار توفير بيئة صحية وملائمة لممارسة تلك الحقوق .

(4) يستتبع ذلك ضمان حق المواطن في الحصول علي ثمار مشاركته في عمليات التنمية وواجب المجتمع أن يوفر له ضمانات حرية مشاركته في تلك الجهود ، باعتبار أن الانسان هو صانع التنمية باعتباره مشارك في وضع وتنفيذ ومتابعة برامجها ، كما أنه مستهدف من عائداتها باعتبار التنمية حق من حقوقه وليست مجرد مطلب من مطالبه .

ثالثا : نص إعلان الحق في التنمية :

اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41 / 128 المؤرخ في 4 كانون الأول / ديسمبر 1986 ، ونص علي المواد التالية : -

المادة (1) :

الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ، وبموجبه بحق لكل إنسان وجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما .

ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً علي الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير ، الذي يشمل ، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، ممارسة حقها ، غير القابل للتصرف ، في ممارسة السيادة التامة علي جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية .

المادة (2) :

الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية ، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه . يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية ، فرديا وجماعيا ، أخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة ، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية .

من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلي التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد علي أساس مشاركتهم ، النشطة والحررة والهادفة ، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها .

المادة (3):

- 1- تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية .
- 2- يقتضي اعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة
- 3- من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية ، وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها علي نحو يعزز عمليه إقامة نظام اقتصادي دولي جديد علي أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول ، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها .

المادة (4):

- 1- من واجب الدول أن تتخذ خطوات ، فرديا وجماعيا ، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما .
- 2- من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية علي نحو أسرع ، والتعاون الدولي الفعال ، كتكملة لجهود البلدان النامية ، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة .

المادة (5):

تتخذ الدول خطوات حازمه للقضاء علي الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري ، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، والاستعمار ، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين ، والعنوان والتدخل الأجنبي ، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة والسلامة الإقليمية ، والتهديدات بالحرب ، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير .

المادة (6):

- 1- ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.
- 2- جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة ، وينبغي إيلاء الاهتمام علي قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والنظر فيها بصورة عاجلة .

3- ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

المادة (7) :

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح للفعالة لأغراض التنمية الشاملة ، ولا سيما تنمية البلدان النامية .

المادة (8) :

1- ينبغي للدول أن تتخذ ، علي الصعيد الوطني ، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن ، في جملة أمور ، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلي الموارد الأساسية والتطعيم والخدمات الصحية والغذاء والاسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل ، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية ، وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية .

2- ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان .

المادة (9) :

1- جميع جوانب الحق في التنمية ، المبينة في هذا الإعلان ، متلاحمة ومتراصة وينبغي للنظر إلي كل واحد منها في إطار الجميع .

2- ليس في هذا الإعلان ما يفسر علي أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو علي أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقاً في مزاوله أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .

لبانة (10):

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي ، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير علي صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى علي الصعيدين الوطني والدولي .

رابعا : تصنيف الحق في التنمية ضمن حقوق الإنسان :

يتجه فريق من الكتاب إلي تقسيم حقوق الإنسان إلي ثلاثة أجيال :

الجيل الأول : الذي تمخض عن تقرير حقوق الإنسان المدنية والسياسية والذي استند علي فكرة " الحرية " وحماية الفرد في مواجهة تجاوزات الدولة أو أية جهة أخرى .

الجيل الثاني : الذي تضمن تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان والذي استند علي فكرة " المساواة " واستهدف تأكيد واجب الدولة في تأمين المساواة بين الأفراد في التمتع بالسلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الجيل الثالث : الذي يستهدف تقرير " حقوق التضامن " التي تتطوي علي الحق في التنمية ، والحق في السلم ، والحق في التمتع ببيئة متوازنة ، والحق في المشاركة في التمتع بمزايا استغلال الإرث الطبيعي المشترك للجنس البشري ، ويستند هذا الجيل الحديث من حقوق الإنسان علي فكرة " الإخاء " بين البشر علي اختلاف دولهم .

ووفقاً لهذا التصنيف فإن الحق في التنمية هو أحد حقوق التضامن ، أي الحقوق التي يطلق عليها حقوق الجيل الثالث ، ويعود الفضل إلي الفقيه الفرنسي " Karel Kasek " في تحديد الحقوق التضامنية ، وتسميتها " بالجيل الثالث لحقوق الإنسان " ، والتي عبرت أساساً عن الحق الجماعي للشعوب ، وخاصة شعوب العالم الثالث أو النامي ، والتي كانت قد تحررت من عصر الاستعمار .

خامسا : المبادئ التي يتضمنها اعلان الحق في التنمية :

يتضمن اعلان الحق في التنمية بعض المبادئ التي يجب أن تلتزم بها الدول في اجراءات تنفيذ وتقويم بنود هذا الاعلان ، ومن أهم تلك المبادئ :

المبدأ الأول : السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية وتقرير المصير وتكافؤ الفرص وتحسين الأوضاع الملائمة للتنمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى والمساواة وعدم التمييز .

المبدأ الثاني : السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية باعتباره ليس حقاً فردياً للإنسان ، بل أيضاً حقاً جماعياً للشعوب ، كما أن هناك علاقة وثيقة بين الحق الفردي والجماعي في التنمية .

المبدأ الثالث : اعتبار الإنسان هو الهدف من التنمية ، فهو مشارك لبرامجها ومنفذ لها كما أنه المستفيد من عائدها ، خاصة وأن التنمية حق من حقوقه وليس مجرد مطلب من مطالبته .

المبدأ الرابع : تطور العلاقات الدولية يجعل مسؤولية التنمية مسؤولية جماعية وعالمية ، حيث أن هناك تكامل بين البعدين الوطني والدولي في عملية التنمية .

المبدأ الخامس : التنمية المقصودة أو المستهدفة لا تعني نمطاً معيناً من التنمية بل هي تنمية شاملة تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

المبدأ السادس : المشاركة الشعبية من أكثر المفاهيم ارتباطاً بالتنمية ، حيث أنها الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها شحذ طاقات المجتمع وموارده البشرية والطبيعية والقانونية والإدارية لتحقيق أهداف التنمية .

المبدأ السابع : تكافؤ الفرص حق أساسي يتيح للجميع إمكانية وصولهم للموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل وضمان قيام المرأة بدور نشط في عمليات التنمية .

ساساً : الآثار المترتبة علي إعلان وتنفيذ الحق في التنمية :

لقد اهتمت العديد من التقارير والمواثيق الدولية بالربط بين حقوق الإنسان والتنمية ويمكن أن نحدد الآثار التي تترتب علي إعلان وتنفيذ الحق في التنمية في الآثار التالية:

1- أن تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد وجماعات أي مجتمع كهدف لأي جهود تنموية تكون سريعة التحقق في ظل إحترام كرامه الإنسان وعدم انتهاك إنسانيته وتوفير حرية مشاركته في التنمية بمجتمعه .

2- ضمان القضاء علي مختلف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان خاصة في الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار والتمييز العنصري والتهديدات الموجهة ضد سيادة الدولة ووحدتها الوطنية.

3- أن احترام كرامه الانسان واعلان الحق في التنمية يعني أن الانسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية بحيث يصبح هو المشارك الرئيسي والمستفيد الأساسي من جهود التنمية بما يسهم في رفع مستوي معيشتهم والارتقاء بمستوي الخدمات التي تقدم له .

4- تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع بحيث تغطي كافة مجالات التنمية وجميع مناطق المجتمع ، مع توجيه دعم خاص للفئات الأكثر حرماناً والبيئات المحرومة تحقيقاً للعدالة بين أفراد المجتمع ومناطقه .

5- تحمل جميع أفراد المجتمع مسئوليتهم عن تنمية مجتمعهم فردياً وجماعياً ، مع توفير الاحترام التام لحقوق الانسان وواجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكن الانسان من تحقيق ذاته بحرية بصورة تامة .

سابعا : آليات تحقيق الحق في التنمية :

يمكن من خلال الآليات التالية تحقيق الحق في التنمية وهي :

(1) يجب أن يوفر المجتمع الحماية والدعم الخاص للفئات الأكثر حرمانا في المجتمع ليتسنى لهم ممارسة حقوقهم المختلفة وحرياتهم الأساسية دونما تمييز .

(2) أن احترام حقوق الإنسان الأساسية لن يكتب لها النجاح ما لم تقم الحكومات بخلق بيئة صحية وملائمة لممارسة تلك الحقوق وتحديدًا دونما الوفاء بالحق في التنمية بما يقتضي اشتراك الانسان اشتراكاً فاعلاً وديمقراطياً في كل مراحل التنمية .

(3) تعتبر تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين الحد الأدنى الذي يجب علي الحكومات تلبيته فوراً باستغلال أمثل للموارد المحلية والموارد الخارجية ، كما أن عليها السعي لتجنيد ما أمكن لها من الموارد الداخلية والخارجية للوفاء بالتزاماتها تجاه احترام حقوق الإنسان ولا سيما الحق في التنمية .

(4) الاهتمام بتبني السياسات واتخاذ الإجراءات التي يتم تبنيها بحيث تؤدي إلى الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية علي ألا يقتصر الوفاء بالحق في التنمية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية علي الإجراءات الاقتصادية بل يشمل الإجراءات القانونية والإدارية والتخطيط وما إلى ذلك .

(5) توفر الحماية القانونية للحق في التنمية وتحديد مشاركة المواطنين بطريقة ديمقراطية والوفاء بالمتطلبات والاحتياجات الأساسية للمواطنين كالصحة والسكن والطعام والتعليم ، كما يجب مد يد العون للمتضررين سواء من الكوارث البيئية أو سوء التخطيط الاقتصادي أو أبحاف أي طرف من منفيذ المشاريع الاقتصادية وحرمانهم من أسباب عيشهم ومتطلباتهم الأساسية .

(6) أن تكون التنمية شاملة منطلقاً من واقع المجتمع وقائمة علي الاعتماد الذاتي ومخططة وموجهة نحو نظام إجتماعي عادل ومحقق للمساواة .

(7) أن تشمل التنمية كافة مناطق المجتمع خاصة للبيئات أو المناطق المحرومة من التنمية وعدم عزل المناطق الأقل تطوراً عن نطاق التنمية.

(8) أن تكون جهود التنمية وخططها إبداعية وخلاقة لا تعتمد علي التصنيفات القديمة أو استيراد التقنيات المتقدمة جداً التي قد لا تتناسب مع ظروف المجتمع .

(9) أن يكون تخطيط التنمية قائماً علي أساس علمي يحدد أولويات التنمية وواقعي حتي تسهم في اشباع احتياجات المواطنين وحل مشكلات التخلف .

الفصل السابع عشر

تنمية الموارد البشرية

- أولاً : تعريف تنمية الموارد البشرية**
- ثانياً : أسباب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية**
- ثالثاً : أبعاد التنمية البشرية**
- رابعاً : السمات العامة لمنهج تنمية الموارد البشرية**
- خامساً : رأس المال الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية**
- سادساً : متطلبات تنمية الموارد البشرية**

اولاً : تعريف تنمية الموارد البشرية :

لقد تحددت الآراء التي تناولت مفهوم تنمية الموارد البشرية ومنها :

التعريف الاول : هي عملية لبناء المهارات وتطوير القدرات والارتقاء بمستوي طاقات العنصر البشري في المجتمع مستهدفة تحريك وصقل وصياغة وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والسلوكية .

التعريف الثاني : هي كافة الجهود التي يبذلها المجتمع مستهدفاً تنمية القدرات والطاقات والامكانيات الذاتية للعنصر البشري في كافة المستويات العمرية لتحقيق التنمية المجتمعية .

التعريف الثالث : هي تنمية علمية تقوم علي أساس تزويد العنصر البشري في المجتمع بالمعارف والاتجاهات والقيم والمبادئ المساعدة في إحداث التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والرعاية المتكاملة لإعداد العنصر البشري للقيام بدوره في تدعيم قطاعات المجتمع اقتصادياً وإنتاجياً لتحقيق أهدافه العامة.

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف تنمية الموارد البشرية بأنها :

(1) كافة الجهود التي يبذلها المجتمع عن طريق مختلف أنساقه بدءاً من الأسرة مروراً بالمؤسسات التعليمية والتنشئة الاجتماعية لتطوير قدرات والارتقاء بمستوي العنصر البشري في المجتمع .

(2) تبذل تلك الجهود لسكان المجتمع أو الموارد البشرية فيه في كافة المراحل العمرية للإنسان .

(3) يتم ذلك عن طريق تزويد الموارد البشرية بالمعارف والاتجاهات والقيم وتوفير الرعاية المتكاملة في الجوانب الاجتماعية والنفسية والصحية والترويحية لزيادة فعاليتها للمساهمة في مواجهة مشكلاتها وتدعيم قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع .

ثانياً : اسباب وعوامل الاهتمام بتنمية الموارد البشرية :

يرجع الاهتمام بالتخطيط لتنمية الموارد البشرية في المجتمع للعوامل التالية :

العامل الاول : أنه في ضوء تنمية الموارد البشرية في المجتمع يتم التقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، حيث إن العنصر البشري هو أساس الإنتاج

والتنمية وهو العامل الرئيسي في تحقيقها وإنجاز الأهداف المرتبطة بها لأنه العنصر المؤثر في استثمار الموارد الطبيعية والصناعية ورأس المال واستخدام التكنولوجيا وتطويرها .

العامل الثاني : أن الموارد البشرية ليست الوسيلة الفعالة فقط في الزيادة المستمرة في الإنتاج ولكن أيضاً في تحقيق الجودة الخاصة به ، كما أنها الوسيلة الفعالة في استخدام الأسلوب العلمي لتحقيق التنمية المجتمعية وتحسين المجتمع وتطويره باستمرار وفقاً لمرحلة النمو ودرجة التنمية التي يمر بها والأهداف التي يسعى لتحقيقها .

العامل الثالث : أن الموارد البشرية هي العنصر الأساسي في تحقيق الدعم المباشر وغير المباشر لمستويات الاقتصاد القومي والدخل القومي ، إضافة إلى أنها الوسيلة التي يترتب عليها تدعيم قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمات لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع .

ثالثاً : (إبعاد التنمية البشرية (الإنسان كغاية ووسيلة للتنمية) :

تحدد أبعاد التنمية البشرية في الأركان التالية :

الركن الأول : تنمية النفس :

يجب علي كل مجتمع أن يستثمر في قدرات أفراده سواء بالتعليم أو الصحة أو التغذية أو تحسين المستوى الاجتماعي ، كي يتسني لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدهم ، ومع زيادة الاهتمام في الوقت الحاضر بقوي السوق والتقدم التكنولوجي ، سيكون لتنمية الناس وصقل مهاراتهم دور متزايد الأهمية في تمكينهم من أن يقوموا بجهد منتج خلاق يساعد علي تحقيق النجاح الاقتصادي . .

الركن الثاني : التنمية من أجل الناس :

فهم المستهدفون بالتنمية ، ولا تكون التنمية تنمية بشرية حقيقية إلا إذا أُنشِئت احتياجات كل فرد وإتاحت الفرص للجميع ، وهو ما يتطلب توزيع ناتج النمو الاقتصادي توزيعاً عادلاً يعم للجميع ، ويضمن ذلك أيضاً اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية .

الركن الثالث : التنمية بواسطة الناس :

يجب أن يشارك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها ، وذلك من خلال الهياكل الملائمة لاتخاذ القرارات ،

وينبغي أن توفر هذه الاستراتيجيات فرصا كافية لنمو الدخل والعمالة ، كي يمكن تحقيق الاستفادة الملائمة من القدرات البشرية وإتاحة الفرصة للتعبير الكامل عن قدرة البشر علي الابتكار .

وفي حين اهتمت التقارير الثلاثة الأولى للتنمية البشرية (من عام 1990 إلي عام 1992) بالبعدين الأولين ، ركز التقرير الرابع (عام 1993) علي البعد الثالث بما ينطوي عليه من إعطاء كل فرد فرصة للمشاركة .

ثم أضاف تقرير عام 1994 أن الفكر الإنساني أُنشغل منذ القدم بنوعية الحياة وبالتالي اختيارات البشر التي تتجاوز النطاق الاقتصادي لتشمل كل أوجه الحياة ، غير أن القرن العشرين شهد طغيان علم الاقتصاد ، فأُنصب الاهتمام علي الثروة بدلا من البشر ، وعلي الاقتصاد بدلا من المجتمع ، وعلي تعظيم الدخل بدلا من توسيع الفرص أمام الناس ، وهي كلها أمور إنشغل بها علم الاقتصاد منذ عهد التجاريين . وبدلا من النظر إلي الدخل ونموه باعتباره وسيلة لتحقيق مطالب البشر ، أصبح البشر يعتبرون أدوات إنتاج تستخدم بهدف زيادة الثروة القومية ، وبالتالي فإن التركيز علي تنمية رأس المال البشري بسبب حصر التنمية البشرية في تنمية الموارد البشرية ، هو خلط بين الوسائل والأهداف .

وهكذا فإن كون النمو مطلوب والنهوض برأس المال البشري واجب ، فإنه يجب ألا يعني ذلك أكثر من أن كلا منهما أداة لتحقيق هدف هو تحسين نوعية الحياة . والواقع أننا عندما نتحدث عن الموارد البشرية وما يسمي الاستثمار في البشر فإننا نعني أهمية الطلب علي المورد البشري ، ونحاول أن نصحح المعروض منه إلي ما يتفق مع طلب قائم ، أو طلب يزداد تحقيقه مستقبلا وفق منظور معين لتطوير البنيان الاقتصادي ، وعلي نحو أو آخر يكتسب البنيان الاقتصادي ومعدلات أدلته ذاتية مستقلة ، يغيب عنها البشر إلا عند الحديث عن أن ناتجة يقصد به تحسين أوضاعهم .

فمخرجات العملية التنموية توجه إلي تزويد البشر بمفردات مستوي المعيشة من السلع والخدمات ، وهو ما يتم بواسطة الاستهلاك النهائي ، أي خارج الدورة الانتاجية ، ويتمثل أثر تلك المخرجات في التحسن الذي يمكن أن يطرأ علي قدرات القوة العاملة الحاجات الأساسية للجماهير مع أشراكها في قرارات التنمية ولكن هذه الاضافات ظلت خارجة عن النموذج الاساسي الذي ظل الاهتمام فيه

مركزاً علي الهيكل الاقتصادي ،وفي اعتقادنا أن الاسلوب الذي طرحت به التنمية البشرية يقع في نفس الخطأ .

ولقد حددت تقارير التنمية أبعاد التنمية البشرية وفقاً لما يلي :

مطالباتها	مفهوم تقارير التنمية البشرية	ابعاد التنمية
النهوض بالعبء البشري	مشاركة البشر في ادارة التنمية	التنمية بالناس
استثمار العطاء البشري	استثمار في البشر لتنمية الموارد	تنمية الناس
الارتقاء بنوعية الحياة	التنمية الاقتصادية مع عدالة في التوزيع	التنمية من أجل الناس

والمخرج من هذه المشكلة هو جعل التنظيم المجتمعي بمختلف أوجهه محور التنمية فعندئذ يشارك كل المجتمع في تحديد المخرجات التي تمثل نوعية للحياة تتجاوز مفردات مستوي المعيشة من السلع والخدمات لتشمل أيضاً المعنويات وفي مقدمتها الحريات فهذه الأمور تعجز دوال الاختيار الفردية عن تحقيقها لأنها في الأساس اختيارات مجتمعية، فإذا تحققت هذه النوعية علي النحو الملائم هيأت لكل الأفراد في المجتمع فرصة العطاء ، بذلك تصبح المدخلات البشرية إبداعاً وليست أنماط حركة تلقن من خلال التعليم والتدريب وهو ما يجعل النموذج ديناميكيًا من وجهة نظر رأس المال البشري .

رابعاً : السمات العامة لمنهج تنمية الموارد البشرية :

يمكن تلخيص السمات العامة لمنهج التنمية البشرية المستدامة في الآتي :

1- **توجهه الانساني** : فالهدف يكمن في اعادة الانسان إلي موقع الصدارة علي خلاف المناهج الخاطئة التي جربت في الماضي ، فالتنمية يجب أن تكون لخدمة الانسان وتبدأ به وليس العكس ، كما أن المهم ليس هو الدخل القومي وإنما حياة الناس .

2- **اساسه الاخلاقي** : الذي يتبلور في تجاوز المصلحة الذاتية ، وتعزيز فكرة أن الناس مستعدون للتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف العامة.

3- **إطاره الشمولي** : الذي يتجاوز فلسفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تجعل الدخل قاعدة الانطلاق للتنمية البشرية ، فالشمولية تعني صلاحيته كنموذج للتنمية الدولية بل كفلسفة للحياة .

4- **تأكيده علي ضرورة تعزيز القدرات المحلية** : من خلال اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية داخلية التوجه ، فالعبء الأساسي للتغيير لابد أن يقع

علي عاتق الدول النامية ذاتها ، ولا خيار أمامها سوى الاعتماد علي الذات في تدبير موارد تنميتها مع إعطاء دور ثانوي للمساعدات الخارجية.

5- **كونه عملية تعلم مستمرة** : وطويلة المدى ، وذلك بحكم طبيعة المشاكل الدولية المعاصرة .

6- **كونه يعتمد علي دور كل من السوق والدولة** : لتحقيق الأهداف المنشودة ، فالدولة تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد لأن تحقيق النمو الاقتصادي الذي هو شرط ضروري لضمان التنمية البشرية يحتاج إلي استثمارات ضخمة لا تستطيع أن توفرها إلا الدولة ، ثم لأن آلية السوق لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة تلقائياً ، وكل ذلك يؤكد ضرورة إعادة ترتيب أولويات توجيه موارد القطاع العام بإفساح المجال أمام البشر وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار وتطبيقه .

خامساً: رأس المال الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية :

هناك أنواع متعددة من رأس المال منها :

- **رأس المال المالي** : وهو الذي يتعامل مع قيمة الأصول المالية .
- **رأس المال المادي** : وهو الذي تهتم بالموارد الطبيعية والبيئية .
- **رأس المال الانساني** : يركز علي للمعرفة المكتسبة للأفراد .
- **رأس المال الحضاري والثقالي** : وهي معرفة يستخدمها الأفراد في الحياة اليومية في إطار العادات والتقاليد السائدة في المجتمع .
- **رأس المال الاجتماعي** : ويتعامل مع العلاقات الاجتماعية في المجتمع ، وتباين تلك العلاقات ويعيش توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات في المجتمع ونوعية هذه العلاقات .
- ومن مؤشرات ومتغيرات قياس رأس المال الاجتماعي :
- 1- ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان .
- 2- ابتكار الأساليب والأدوات .
- 3- الالتزام بالقوانين والأعراف المجتمعية .
- 4- مظاهر الانتماء والثقافة .
- 5- مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعية في المجتمع .
- 6- قياس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر .

7- الشعور بالكفاءة والثقة في العمليات الاجتماعية .

ساسا : متطلبات تنمية الموارد البشرية :

يتطلب تحقيق التنمية البشرية لزيادة قدراتها علي أداء العمل الإيجابي في تحقيق التنمية الشاملة بعض المتطلبات ومن أهم تلك المتطلبات :

المتطلب الاول : الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية للقوي البشرية في المجتمع خلال المراحل السنية يتعاون كافة المؤسسات المجتمعية لتكوين المواطن الصالح القادر علي المشاركة الإيجابية والفعالة في شئون مجتمعه وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية المتكاملة لكافة سكان المجتمع .

المتطلب الثاني : تطوير نظم وسياسات التعليم والتدريب والبحث العلمي بما يؤدي إلي الوفاء باحتياجات المجتمع من حيث الكم والكيف في التخصصات والمهارات المطلوبة وبما يؤدي إلي تحقيق التوازن بين الاحتياجات الإنتاجية والموارد البشرية المتخصصة والمدرية والمؤهلة علي المدى القصير والبعيد .

المتطلب الثالث : تحقيق الاستثمار الأمثل في القوي البشرية من خلال الاهتمام بتخطيط القوي العاملة داخل الإطار العام لاستراتيجية التنمية بما يحقق الاستثمار الكافي للطاقات البشرية عن طريق توجيه تلك القوي إلي الاعمال التي تتناسب مع استعداداتهم الطبيعية وميولهم الخاصة ، إلي جانب العمل علي صيانة الموارد البشرية بما يكفل الحفاظ علي قدراتها وإنتاجيتها لكي تحقق أقصى إنتاج ممكن .

المتطلب الرابع : الاهتمام بتخطيط سياسة تنمية القوي البشرية باعتبارها العملية التي ينتج عنها مجموعة القرارات التي تمكن من تحسين قدرات ومهارات الموارد البشرية في المجتمع من خلال الخطط والبرامج والمشروعات التدريبية والتوجيهية والتعليمية التي يمكن ممارستها خلال فترة زمنية لتحريك وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والسلوكية .

المتطلب الخامس :

النظر إلي التنمية البشرية من خلال جانبان أساسيان :

(1) توكيل القدرات البشرية وتنميتها وتحسين مستوي الصحة والمعرفة والمهارة.

(2) توظيف القدرات المكتسبة في الإنتاج والمشاركة في تحقيق أهداف

التنمية .

الفصل الثامن عشر

الادارة بالاهداف وتعظيم عوائد التنمية

- اولا : تعريف الادارة بالاهداف**
- ثانيا : اهداف الادارة بالاهداف والنتائج**
- ثالثا : خطوات الادارة بالاهداف**
- رابعا : العوامل التنظيمية لنجاح الادارة بالاهداف**
- خامسا : استخدام الادارة بالاهداف في تعظيم نتائج التنمية**
- سادسا " تعريف الفجوات ونماذج تحليلها .**

أولاً : تعريف الإدارة بالأهداف :

يمكن تعقب تاريخ الأفكار المتصلة بالإدارة بالأهداف من عهد " فريدريك تايلور " إلا أننا لا نجد كتابة محددة واضحة ومباشرة عن الإدارة بالأهداف إلا عام 1954 عندما نشر " بيتر دركر " كتابه بعنوان " ممارسة الإدارة " .

والفلسفة الأساسية التي تقوم عليها الإدارة بالأهداف هي الإدارة التشاركية ، بمعنى أن تحدد كل مؤسسة عن طريق مشاركة العاملين فيها أغراضها وأهدافها ثم تعدد وتطور العمل للالزام لبلوغ هذه الأهداف ، من خلال معرفة واضحة بالطاقات والإمكانات التي ستمهم في تنفيذ العمل خلال فترة زمنية معينة ، وتحديد الوسائل التقويمية لمعرفة مدى تحقق الأهداف ، ودور كل عامل في بلوغ أهدافه الخاصة أو أهداف المؤسسة ككل.

ولقد تعددت تعاريف الإدارة بالأهداف ومنها :

التعريف الأول : هي الإمماج بين الخطط الفردية وحاجات الإداريين في المستويات المختلفة وتوجيهها نحو إنجاز مشترك في فترة زمنية محددة .

التعريف الثاني : استراتيجية للتخطيط والوصول إلي النتائج التي ترغبها الإدارة ، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف ورغبات المشتركين في التنفيذ .

التعريف الثالث : أسلوب شامل للتطوير وطريقة جديدة للتفكير بجمع وظائف الادارة ويعمل علي التنمية المستمرة للموارد لتحقيق النتائج المطلوبة بناء علي معايير موضوعية .

ومن جانبنا يمكن تعريف الإدارة بالأهداف تعظيم عوائد التنمية بأنها :

العملية التي يسهم بها العاملون في مجالات التنمية في تخطيط ووضع أهدافها وأغراضها التنظيمية بطريقة تشاركية في شكل إنجازات متوقعة بناء علي معايير موضوعية في فترة زمنية محددة .

ومن التعريف السابق يتضح ان :

(1) الإدارة بالأهداف لا تحصر اهتمامها في تحسين أداء الأفراد العاملين في مجال التنمية ، بل ينسحب هذا الاهتمام علي أداء المنظمات العاملة في هذا المجال.

(2) أن الإدارة بالأهداف لا تعني بتحديد الأهداف التنموية فقط ، وإنما تعني أيضاً بالإجراءات والنظم والنشاطات وعلاقات العمل بنظرة كلية

متكاملة بحيث يشترك جميع المسؤولين عن التنمية في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والنتائج المتوقعة وفي العمل سويا وبالنضام لتحقيق الأهداف .

(3) أن الإدارة بالأهداف ليست نظرية إدارية متكاملة فقط ، إنما هي أسلوب لإدارة التنمية يقوم علي مبادئ رئيسية يمكن إيجازها في :

(أ) وضع الأهداف بصورة النتائج المطلوب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة بطريقة تشاركية بين المشاركين والمستفيدين من التنمية .

(ب) تحديد الأساليب والوسائل الواجب إتباعها من أجل بلوغ نتائج الأهداف التنموية .

(ج) تحديد أنسب الوسائل الممكنة لقياس مدي التقدم نحو بلوغ الأهداف.

(د) وضع نظام مستمر للرقابة والتقييم للوقوف علي تقدم العمل أولاً بأول خلال الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ .

(هـ) مراجعة النتائج التي تم تحقيقها تمهيداً لاتخاذ القرارات اللازمة لتحديد الأعمال في الفترة التالية أو لوضع أهداف تنموية جديدة.

(4) أن مبدأ التشاركية والديموقراطية في الإدارة بالأهداف في مجال التنمية هما أوضح مبادئها ، كما انه يمكن القول أن هناك ثلاثة مبادئ أخرى ، متضمنة في هذين المبدئين هي :

- الشعور بالالتزام .
- الشعور بالمسئولية .
- الشعور بروح معنوية عالية لدي العاملين في مجال التنمية .

ثانياً : أهداف الإدارة بالأهداف والنتائج في التنمية :

يحقق إتباع نظام الإدارة بالأهداف في مجال التنمية المزايا التالية :

1- إيجاد تخطيط طويل المدى لبرامج التنمية يحقق تحسين أداء تلك البرامج علي المدى البعيد .

2- نجاح تكامل برامج التنمية وذلك عن طريق التنسيق بينها لتقيق الهدف

- 3- التزام جميع العاملين في التنمية بنتائج محددة تحفزهم علي الاجتهاد لتحقيق النتائج المرغوبة والمساعدة في التركيز علي النتائج النهائية .
- 4- رفع الروح المعنوية للعاملين في التنمية وزيادة ثقتهم بالإدارة لإدراكهم بأنهم يشاركون في تحديد الأهداف والنتائج علي أساس علمي ، وتقويض الصلاحيات اللازمة للتنفيذ وتحفيزهم للعمل علي أساس النتائج .
- 5- تطوير وتحسين أداء عناصر برامج التنمية من خلال تفهم العاملين لطبيعة تلك البرامج وعلاقتها بالأهداف المجتمعية ومشاركتهم في تحديد أهدافهم الفردية وقياس النتائج وتقييمها واكتشاف مواطن القوة والضعف ، وكيفية تطوير العمل والتفكير في الاتجاه المستقبلي .
- 6- إيجاد التغيير في مجال الرقابة والسيطرة علي الأفراد إلي الرقابة والسيطرة علي العمليات .
- 7- تحسين نظم تقييم الأداء باستخدام المؤشرات ومستويات الأداء المدروسة والبعيد عن الرقابة التفصيلية بقدر الإمكان والاستجابة المباشرة والسريعة للتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية بما يسهم في تحقيق الأهداف بطريقة أفضل .

ثالثاً : خطوات الإدارة بالأهداف :

تتضمن الإدارة بالأهداف الخطوات التالية :

- 1- تقدير الأهداف .
- 2- تحديد وتوفير المصادر والموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة للقيام بالعمل تجاه تحقيق الأهداف .
- 3- وضع برنامج العمل موضوع التنفيذ ، بحيث يقوم كل مسئول بالمهام والأدوار المسندة إليه .
- 4- التقويم والتغذية العكسية .
- 5- القيام بالمكافآت والعقوبات التي تتناسب مع الإنجاز .

وهذا يعني :

• تحديد الهدف العام للتنمية بالتفصيل ، إلي جانب تحديد هدف كل منظمة أو جهاز أو مستوى من مستوياتها وهدف كل العاملين بحيث يكون قابلاً للمحاسبة .

• تقرير معيار محدد ومقنن قدر الامكان لقياس النتائج .

• تحديد المسؤولين الذين سيقومون باستخدام ذلك المعيار بحيث يمكن الاعتماد علي كفاءتهم وصدق نتائج للقياس .
• تحديد جوانب القوة والضعف في الأداء لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير العمل لتحقيق الأهداف بطريقة أفضل .

رابعاً : العوامل التنظيمية اللازمة لنجاح الإدارة بالأهداف :

تتعدد العوامل التنظيمية اللازمة لنجاح الإدارة بالأهداف ومنها :

(1) **الإدارة الذاتية اللامركزية :** حيث أن تطبيق الإدارة بالأهداف يستلزم نوعاً من التنظيم الإداري يتحقق فيه شرطان هما : الرقابة الذاتية ، والإدارة الجماعية .

(2) **النظرة الإدارية المتكاملة :** حيث لا بد من ضمان التكامل بين الأهداف التنظيمية عن طريق إسهام العاملين في مختلف المستويات في تحقيق الأهداف ، وتوفير علاقات منظمة ومنسقة بين سائر العمليات الإدارية في البرامج التنموية .

(3) **فهم ومساعدة المسؤولين لهذا النوع من الإدارة :** حيث أن نجاحها يرتبط بالظروف الملائمة لتطبيقها عن طريق توفير مناخ ملائم يسمح للعاملين في مجال التنمية بالمشاركة المفتوحة في سائر مراحل العمل ، وتوفير جو إنساني يقر فيه العاملون بمكانتهم .

(4) **فعالية الاتصال في جميع الاتجاهات :** رأسياً وأفقياً ، خاصة أنه بقدر ما تكون عمليات الاتصال وقنواته فعالة في الحصول علي معلومات صحيحة ومتكاملة وسريعة وشاملة تكون الفرصة مهيأة لإعادة النظر في الأهداف أو في تقرير أهداف وأغراض جديدة .

(5) **تغيير التنظيم :** حيث يستلزم أسلوب الإدارة بالأهداف نظره نافذه في التنظيم للعمل علي تطويره أو تغييره بما يتمشي مع الأسلوب الجديد .

(6) **إن تكون حدود منظمات التنمية واضحة :** حتي يكون تقرير الأهداف ومتابعة إنجازها ضمن مجال معروف يمكن السيطرة عليه ، وهذا لا يعني أن يكون النظام مغلقاً لان الإدارة بالأهداف تقتضي أن يأخذ العاملون بالتأثير الخارجي ويؤثرون فيه إنما يعني أن تكون سياسة هذا التأثير وماده واضحة في فلسفة التنظيم وهيكله .

خامساً : استخدام الادارة بالاهداف في تعظيم نتائج التنمية :

يسهم استخدام الادارة بالاهداف في تعظيم نتائج التنمية من خلال :

(1) أن نجاح خطة للتنمية الشاملة في أي مجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا في ضوء حسن استثمار مواردها الذي يتوقف علي حسن لادارة تلك الموارد ، وتعتبر الادارة بالاهداف والنتائج أسلوب رئيسي في تحديد الأهداف التنموية في المجتمع .

(2) تؤكد الادارة بالاهداف علي أهمية مشاركة العنصر البشري سواء كان مشاركاً في عمليات التنمية أو مستفيداً من خدماتها ، وهو ما تؤكد عليه كل الاتجاهات الحديثة في التنمية لتحقيق أهدافها .

(3) تستند فلسفة الادارة بالاهداف علي قدره الانسان علي تحمل المسؤولية ، باعتبار أن الانسان لديه القابلية للتغيير والتقدم ، كما أن لديه القدرة علي قيادة التغيير وهذا جزء أساسي وضروري لتعظيم نتائج التنمية .

(4) تعتمد الادارة بالاهداف علي وضع أهداف قابلة للقياس الكمي والنوعي لنتائج التنمية في المجتمع مما يعظم نتائجها لاعتمادها علي تحويل الأهداف إلي مهمات عملية واضحة ومفهومة لكافة المشاركين ومتناسقة ومكملة لبعضها ومكانية تعديلها في ضوء الظروف .

(5) تؤكد الادارة بالاهداف علي الاهتمام بكيفية توجه الطاقات الانسانية الوجهة الصحيحة والتعاون لتحقيق لنتاجية مرتفعة وتقييم الأداء وربط أسلوب التنمية بأهداف المجتمع بما يسهم في تعظيم نتائج التنمية .

سادساً : تعريف الفجوات ونماذج تحليلها :

في إطار التنمية فإن الدارس يجب أن يلم ببعض النماذج التي يمكن استخدامها في تحليل الفجوات سواء كان علي مستوى البيئة المستهدفة من التنمية أو علي مستوى منظمة التنمية .

ويقصد بتحليل الفجوات : التعرف علي الوضع الحالي للبيئة التي سيتم تنميتها أو الحكم علي المنظمة المسؤولة عن التنمية ومدى فاعليتها في القيام بالدور المتوقع منها أو إبراز نواحي القوة والضعف للتعامل معها لتحقيق أفضل الأهداف .

لقد تعددت نماذج تحليل الفجوات نذكر منها :

(1) نموذج تحليل Swot (التحليل البيئي) :

إن تحليل Swot هو أساس تشكيل الموضوعات الاستراتيجية الخاصة بأي منظمة أو مجتمع مستهدف من التنمية .

وتشير الكلمة إلى اختصار أربع كلمات هي :

Strengths : S نقاط القوة .

Weaknesses : W نقاط الضعف

Opportunities : O الفرص

Threats : T التهديدات

وهذا يعني تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن استثمار نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف (تحليل البيئة الداخلية) وكذلك الفرص المتاحة في البيئة الخارجية بما يمكن من استغلالها ، والتهديدات التي يمكن التعرض لها حتى يتم التعامل معه بأسلوب رشيد لا يؤثر على العملية التنموية (تحليل البيئة الخارجية) .
وفيما يلي عرض النموذج :

1- الفرص : والفرصة هي موقف مفصل أو مرغوب في البيئة ، وتعتبر اتجاهات التغيير في البيئة الخارجية التي تتمخض عن استكشاف احتياجات غير مشبعة للعملاء أو التغيرات في البيئة التشريعية أو القانونية أو تحسين العلاقات مصادر جيدة للفرص .

2- التهديدات أو المخاطر : في المقابل فإن التهديد يمثل اتجاهاً غير مرغوب أو موقفاً غير مفصل في البيئة الخارجية لمنظمة التنمية ، وقد تتمثل مصادر التهديدات في دخول منافسين جدد للسوق ، انخفاض معدلات نمو الطلب ، زيادة القوة التساومية للمستفيدين ، التغيرات التكنولوجية ، التشريعات المقيدة للأسعار أو حرية المنافسة أو تعميم المنتج أو غير ذلك .

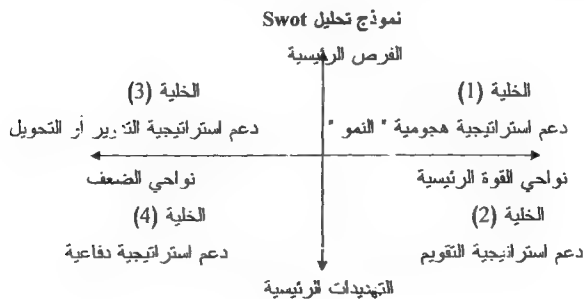
إن فهم الفرص والمخاطر المؤثرة التي تواجه المنظمة يساعد المديرين في تحديد البدائل الموضوعية للاختيار الاستراتيجي والتعرف على أفضل قطاعات السوق التي يجب تركيز الجهود لخدمتها .

3- نواحي القوة : مجال القوة هو مورد أو مهارة أو أي ميزة أخرى قد تمتلكها المنظمة في مواجهة المنافسين أو إشباع احتياجات ورغبات الأسواق التي تقوم بخدمتها أو تعترف خدمتها ، ويطلق علي نواحي القوة البارزة مفهوم " القدرة المميزة " حيث تمكن المنظمة من تحقيق ميزة تنافسية في السوق ، وقد تتمثل مجالات القوة في الموارد المالية ، للصورة الذهنية ، القيادة السوقية ، العلاقات بالعملاء أو غير ذلك .

4- نواحي الضعف : وهو قيد أو قصور في الموارد أو المهارات أو القدرات والذي قد يحد من الأداء الفعال للمنظمة بشكل مؤثر ، ومن أمثلة ذلك الضعف في الموارد المالية والتكنولوجية والتسهيلات والقدرات الإدارية والتسويقية ، الصورة الذهنية لمنتجات المنظمة وغير ذلك .

ومن الناحية العملية يمكن تحليل Swot في مجال للتحليل الاستراتيجي بأكثر من صورة لعل أكثرها شيوعا هو استخدامه كإطار منطقي للتحليل المتعمق لموقف المنظمة والبدائل الاستراتيجية التي يمكن التصدي لها .

ومن الطرق الأخرى لاستخدام تحليل Swot في مجال الإعداد الاستراتيجي هو مقارنة أو مطابقة الفرص والتهديدات الخارجية بمجالات القوة والضعف الداخلية ، ويتمثل الغرض من ذلك في تحديد واحد من أربعة نماذج للمنافسة بين المواقف الداخلية والخارجية للمنظمة والتي يمكن التعبير عنها بأربعة خلايا كما يوضح في الشكل التالي :



ويتضح من الشكل ما يلي :

• الخلية (1) :

تعكس أفضل المواقف المرغوبة حيث تواجه المنظمة بالعديد من الفرص البيئية المرغوبة وتمتلك في ذات الوقت العديد من مجالات القوة التي تشجعها علي استغلال الفرص ، وفي هذه الحالة نجد أن هذا الموقف يملي علي المنظمة تبني استراتيجية هجومية لتحقيق النمو وتوسيع حصتها السوقية .

• (اما الخلية رقم (2) :

فان المنظمة ذات القدرات ونواحي القوة المميزه تواجه تهديدات بيئية غير مرغوبة ، وفي مثل هذا الموقف فان الاستراتيجيات المستهدفة يجب أن تركز علي استخدام نواحي القوة الحالية في بناء فرص طويلة الأجل في مجالات أخرى ذات جاذبية أعلى .

• الخلية رقم (3) :

تواجه المنظمة بفرص هائلة في البيئة ولكنها لا تمتلك الموارد الداخلية المطلوبة لاستغلالها ، وعليه فإن التركيز الاستراتيجي لمثل هذه المنظمة يجب أن يتركز في التغلب أو الحد من نواحي الضعف الداخلية أو تطوير تلك الأنشطة أو المجالات التي يتسم فيها أداء المنظمة بالضعف .

• الخلية (4) :

تعكس أقل المواقف المرغوبة أو أكثر المواقف غير المرغوبة حيث تواجه المنظمة تهديدات رئيسية في الوقت الذي تتسم فيه مواردها وأنظمتها وأنشطتها الداخلية بالضعف ، ومثل هذا الموقف يستدعي تبني استراتيجيات من شأنها أن تقلل من أثر المخاطر أو تغيير توجيه التزام المنظمة بالتعامل في أسواقها أو منتجاتها الحالية .

والخلاصة أن التحليل Swot يلقي الضوء علي الدور الرئيسي الذي يلعبه التحليل البيئي الداخلي لنواحي القوة والضعف في توجيه القرارات الخاصة بالاختيار الاستراتيجي الفعال ، وعلي الرغم من أن تحليل Swot يزود المدير الاستراتيجي بإطار مميز لتحليل الموقف وتدعيم الخيار الاستراتيجي ، إلا أنه لا يفسر كيف يمكن لهؤلاء المديرين تحديد وتقييم نواحي القوة والضعف الداخلية ،

وهي الميزة التي ينفرد بها المدخل الوظيفي أو مدخل التحليل الوظيفي كأحد مداخل التحليل البيئي الداخلي .

(2) تحليل منظمة التنمية :

يقصد بمنظمة التنمية الجهاز المسئول عن تحقيق التنمية ، وتحليل منظمة التنمية فإنه يمكن النظر إليها من محورين هما دراستها من الداخل ، دراستها من الخارج .

1- دراسة منظمة التنمية من الداخل :

ويقصد بذلك التعرف علي أهدافها ونظمها ولوائحها وبنائها التنظيمي وامكاناتها المادية والبشرية ومشروعاتها وبرامجها وتمويلها ، وذلك علي النحو التالي :

(1) أهداف منظمة التنمية :

- ما الأهداف الاستراتيجية والتقنية للمنظمة ؟ .
- ما مدي ملائمة الأهداف للمتغيرات المجتمعية ؟ .
- ما مدي مرونة الأهداف ؟ .
- ما مدي وضوح الأهداف للعاملين بالمنظمة ؟ .
- من المسئول عن تجديد وتغيير الأهداف ؟ .
- ما مدي تحقيق المنظمة لأهدافها ؟ .
- ما المعوقات التي تواجه تحقيق الأهداف ؟ .
- ما التصورات المقترحة لمواجهة المعوقات .

(2) البناء التنظيمي للمنظمة :

- ما طبيعة البناء الرسمي وغير الرسمي للمنظمة ؟ .
- ما الوحدات المكونة للبناء التنظيمي للمنظمة ؟ .
- ما مدي كفاية وحدات البناء التنظيمي ؟ .
- ما مدي قيام وحدات البناء التنظيمي بوظائفها المحددة ؟ .
- ما مدي توفر مقومات العمل الناجح للمنظمة ؟ .
- ما طبيعة العلاقات داخل كل وحدة من وحدات المنظمة ؟ .
- ما طبيعة العلاقات بين وحدات المنظمة ؟ .

(3) وظائف المنظمة :

- ما مدي تحقيق وظائف النسق ؟ .
- ما مدي تكيف المنظمة مع البيئة فيما يتصل بتحقيق الهدف ؟ .
- ما مدي تكامل وظائف وحدات المنظمة ؟ .
- ما مدي درجة كفاءة تحقيق وظائف المنظمة ؟ .
- ما جوانب القصور في أداء وظائف المنظمة ؟ .
- إلي أي مدي يتوفر تريب للعاملين بالمنظمة ؟ .
- إلي أي مدي تتوفر الموارد اللازمة لتحقيق وظائف المنظمة ؟ .

(4) اللوائح والنظم :

- إلي أي مدي تتناسب اللوائح مع قيام المنظمة بوظائفها ؟ .
- ما النصوص التي تيسر العمل وتنظمه ؟ .
- ما النصوص التي تعوق العمل ؟ .
- ما اللوائح والنظم المالية التي تسهم في تحقيق أهداف المنظمة ؟ .

(5) العاملون بالمنظمة :

- مدي مناسبة حجم العاملين بالمنظمة ؟ .
- ما المستوى التعليمي للعاملين ؟ .
- ما مستوى الأداء المهني للعاملين ؟ .
- ما المشكلات التي تنشأ بين العاملين ؟ .
- ما نوع الخدمات التي تقدم للعاملين بالمنظمة ؟ .
- ما مدي مشاركة العاملين في صنع قرارات المنظمة ؟ .
- ما مدي رضا العاملين عن مستوى الخدمات التي تقدم لهم .

(6) الامكانيات والتسميلات :

- ما مدي كفاية الموارد والامكانيات ؟ .
- ما مدي استخدام الامكانيات المتاحة ؟ .

- ما السبيل لترشيد استخدام المنظمة لمواردها ؟ .
- ما الامكانيات المتاحة توفيرها في إطار المجتمع ؟ .
- كيف يمكن للحصول على الموارد والامكانيات ؟ .

(7) مشروعات وبرامج التنمية بالمنظمة :

- ما نوعية البرامج والمشروعات التي قامت المنظمة بتنفيذها ؟ .
- من الذي إختار تلك المشروعات ؟ .
- من الذي شارك في تنفيذها ؟ .
- ما حجم المستفيدين من كل مشروع وبرنامج ؟ .
- ما رأي المستفيدين في المشروعات والبرامج ؟ .
- هل هناك مشروعات جديدة يحتاجها المجتمع ؟ .
- هل تستطيع المنظمة أن تلبي احتياجات المجتمع ؟ .

ب- دراسة منظمة التنمية من الخارج :

يقصد بذلك دراسة علاقة منظمة التنمية بغيرها من المنظمات في المجتمع المحلي (المستوى الأفقي) ودراسة علاقتها بغيرها من المنظمات علي مستوى المجتمع الأكبر (المستوى الرأسي) وعلاقتها بالمجتمع المحلي وبيئتها الكلية .

(1) علاقة المنظمة بغيرها من المنظمات علي المستوى الافقي :

- ما طبيعة العلاقة بين منظمة التنمية و غيرها من المنظمات ؟ .
- ما المنظمات التي تكمل في علاقة تعاونية معها ؟ .
- ما المنظمات التي تتصارع مع المنظمة ؟ .
- كيف يمكن تحويل الصراع إلي تعاون ؟ .
- ما الاستراتيجيات الملائمة لتحويل الصراع إلي تعاون ؟ .
- كيف يمكن بناء علاقات مع منظمات جديدة ؟ .

(2) علاقة منظمة التنمية بغيرها من المنظمات علي المستوى الراسي :

- ما طبيعة العلاقة بين المنظمة والمنظمات الأخرى علي المستوى الأعلى ؟ .

- هل العلاقة دائمة أم مؤقتة ؟ .
- ما السبيل لتحسين العلاقات ؟ .
- ما شبيعة العلاقة بالمنظمات الاشرافية ؟ .
- ما أساليب كسب ثقة القيادات علي المستوى الأعلى ؟ .

(3) علاقة منظمة التنمية بالمجتمع المحلي ككل :

- ما الخدمات والبرامج التي توفرها المنظمة للمجتمع ؟ .
- ما مستوى تأدية كل خدمة أو برنامج منها ؟ .
- ما مدي رضا جمهور المستفيدين عن خدمات المنظمة ؟ .
- ' 'مكانة التي تحظى بها المنظمة في المجتمع ؟ .
- ما مدي الدعم التي تحصل عليه المنظمة من المجتمع ؟ .

الفصل التاسع عشر

تجارب وخبرات فى التنمية المحلية

مقدمة .

**التجربة الاولى : تجربة المشاركة فى التنمية المحلية
(كوريا الجنوبية)**

التجربة الثانية : تجربة البنك الدولى فى منطقة الشرق الاوسط

مقدمة :

تعتبر تجارب وخبرات الدول في التنمية من أهم المجالات التي يمكن الاستفادة منها في وضع خطط التنمية في دول أخرى وذلك من خلال الدروس المستفادة من تلك التجارب.

وبنهاية دراسة هذا الفصل يجب أن يكون للدارس قادراً على أن :

- 1- يتعرف على بعض التجارب والخبرات المحلية والعالمية في التنمية .
- 2- يستخلص الدروس المستفادة من تلك الخبرات والتجارب .
- 3- ينتج الخطوات التي تمت لتحقيق التنمية في ضوء تلك التجارب والخبرات .
- 4- يستخدم المنهج العلمي في تحليل تلك التجارب والخبرات .

ويتم ذلك من خلال دراسة النقاط التالية

التجربة الاولى :

تجربة المشاركة في التنمية المحلية — حالة دراسية كوريا الجنوبية

اولاً : مقدمة : الفلسفة العامة للتجربة :

تطبق كوريا برنامجاً طموحاً للتنمية المتكاملة ، وأساسه تكافل وتعاون المجتمعات المحلية علي ضوء القيم والتقاليد لرفع مستوى معيشة المجتمع وحل مشاكله.

وأساس البرنامج أنه نشاط تطوعي للتنمية قوامه التنمية الاقتصادية وتدعيم روابط الجيرة والتعاون الاجتماعي واستخدامها في برامج مدروسة للتنمية المحلية. ويعتمد البرنامج اعتماداً مكثفاً علي ايجابيات نظام القيم والعادات الاجتماعية الكورية وتعبئة المشاعر الوطنية في سبيل حياة أحسن للمواطن الكوري .

ثانياً : الفكرة التي اعتمد عليها البرنامج :

بدء البرنامج بتصنيف حوالي 24 ألف قرية يتكون منها المجتمع المحلي الكوري علي أساس معايير النمو المتحققة ، وذلك إلي : -

Underdeveloped

* قري متخلفة

Developing

* قري نامية

Develped

* قري متقدمة

ووجهت الحكومة المركزية عدة برامج تدريبية مع دعم مركزي لهذا المجموعات بشرط أن يكون مكون الجهود الذاتية أساسيا في كل البرنامج .
وقد أدى ارتفاع نسبة المشاركة والجهود الذاتية إلي ارتفاع هائل في معدلات التنمية وتغيير شكل المجتمع القروي مما أدى إلي تعميم البرنامج في المدن والمجتمعات الحضرية.

ثالثا : أهداف البرنامج :

وكان من أهداف البرنامج ما يلي :

- (1) تحسين الانتاجية الزراعية وميكنة الزراعة .
- (2) تشجيع الحركة التعاونية .
- (3) تطوير نظم الائتمان المحلي .
- (4) تطوير نظم التسويق .
- (5) تنويع مصادر الدخل المحلي .
- (6) تنمية للدخول من الثروة السمكية .

وقد أقرت تلك الأهداف الاقتصادية بمجموعة أهداف اجتماعية تستهدف تدعيم البعد الاجتماعي للبرنامج واستغلال طاقات الشباب وجميعات المرأة المحلية والجمعيات التطوعية.

ويقوم أهالي القرية ذاتهم باختيار المشروع المطلوب وبشرط أن يتوافر فيه مكون من الجهد الذاتي وان تكون ادارته لأهالي القرية أنفسهم وقياداتهم المنتخبة .
ويضم اتحاد اقليمي رؤساء مشروعات قري الأقليم للتشاور وتبادل الخبرات وتقديم المساعدات وتوسيع شبكات التسويق وتبادل ونقل مستلزمات الانتاج ،
وتقوم الحكومة بتقديم المساندة المالية والمساعدات الفنية والتدريب .

رابعا : مراحل تطور البرنامج :

كأي برنامج انمائي مر البرنامج في ثلاث مراحل ، كان الهدف النهائي يربط بينهما جميعا ، الا وهو تدعيم ذاتية المحليات . ومر بالمراحل التالية :

المرحلة الاولى : مرحلة التدريب :

بدأت التجربة بمؤتمر للمحافظين تم فيه الدعوة لحركة المجتمعات الجديدة علي أن يكون أساسها قيام كل محافظ بتنسيق ادوار المؤسسات المحلية والاهالي فسي

منطقته لتحقيق مزيد من الاعتماد الذاتي للتنمية - وقد عهدت الحكومة إلي إحدى الوزارات المركزية أن تتسق وتساند المشروع ، وقد تركزت المرحلة الأولى علي اختيار بعض القرى التجريبية وتم توجيه دعم مركزي يمثل حوالي 30 % من جملة الاستثمارات التي تقدمت بها الأقاليم.

وقد أستمريت مرحلة التجريب تستفيد كل سنة من الدروس المستخلصة من السابقة ، وكان يقترن ذلك بالتوسع في عدد " القرى " وفي توسعة المشروعات - وتدرجياً أخذت نسبة الدعم للمركزي تتناقص مقابل ما يقدمه الأهالي حتي أصبح 10 % من إجمالي استثمارات المشروع .

وقد تبلور النمط الإداري حول قيام الأهالي أنفسهم باختيار وإدارة المشروعات وقد أصبح معيار القدرات الادارية الذاتية أحد أهم معايير تقديم الدعم المركزي ، وقد أنتهت المرحلة التجريبية بتكوين منظمة مركزية للأشراف علي البرنامج وهي " المجلس الاستشاري للسيمول دونج " وعين أحد الوزراء رئيسا للمجلس مع عضوية كل نواب الوزارات المركزية المعنية بالتنمية المحلية - وقد أصبح بذلك البرنامج برنامجا قوميا يضم كل الثلاث والأربعون ألف قرية التي تمثل التركيب القروي الكوري تقريبا .

المرحلة الثانية : مرحلة الانتشار :

تم تقسيم قري كوريا إلي ثلاث مجموعات هي :

- المجموعة المتخلفة وضمت حوالي 18 ألف قرية .
- المجموعة النامية وضمت حوالي 13 ألف قرية .
- المجموعة المتقدمة وضمت حوالي 12 ألف قرية .

وتم وضع عشرة معايير للتقييم السابق بحيث يكون التركيز بالنسبة للنوع الأول علي مشروعات البنية الأساسية ، وفي المجموعة الثانية التركيز علي مشروعات البنية الفوقية (العمرانية) والثالثة علي مشروعات توليد الدخول ، وتم توجيه استثمارات البرنامج بنسبة دعم مركزي تساوي 20% تقريبا ، ويتم سنويا تقييم كل القرى مقابل ما تحققه تلك القرى علي ضوء المعايير الموضوعه ، كما تم تدعيم بعض الوزارات المركزية والمحافظات بإدارات للمشاركة في رعاية ودعم القرى .

وقد تم تصميم الرعاية والدعم المركزي علي أساس تحقيق عدة أغراض، أهمها:

- دفع الانتاجية عن طريق المشروعات المولدة للدخل ومشروعات التسويق وتوفير مستلزمات الانتاج .

- توجيه العديد من برامج التعليم ، مع العناية بالتعليم الفني وتنمية القدرات والمهارات القيادية علي المستويات القروية .

- تشجيع للتعاونيات الانتاجية وامتدادها بكل المساعدات الادارية والفنية .

- تطوير نظم الائتمان ، وبحيث أصبحت لا تتعامل في النقد فقط بل كذلك عينا أي بتبادل المنتجات والسلع .

- تشجيع تعاون الأهالي في عمليات النظافة والتجميل وتطوير مساكن القرية وطرقها ورمد المستنقعات وزراعتها وتشجير الأماكن المهجورة وتحويلها إلي حدائق أو ملاعب أو نوادي .

وتم في ذات الوقت تجميع كل ميزانيات الوزارات المعنية بالتنمية المحلية بحيث يتم ايضاها جميعا من خلال المجلس الاستشاري " للممول دونج " ، وقد تم توزيع ذلك الدعم بين الأنشطة المختلفة حيث وصل 63 % للمشروعات مولدة الدخل و 19 % للبنية الأساسية و 13 % لتطوير البيئة و 5 % للتدريب - وهكذا أخذت نسبة دعم مشروعات مولدة الدخل تزداد ، كما زاد الدعم ليصبح حوالي 30% من اجمالي الاستثمارات والباقي من الموارد الذاتية للمحليات .

للمرحلة الثالثة : مرحلة النمو المتوازن :

وهذه المرحلة عكست النجاح الهائل الذي حققه البرنامج والبدء الجاد في تطوير عدد كبير ومتزايد من المجتمعات الحضرية في شكل مدن اقليمية كانت في الأصل قري ، وتحول بذلك البرنامج إلي أسلوب حياة ونمط تنمية علي المستوى القومي العام .

وفي هذه المرحلة تم تقديم الدعم في شكل حزمة أو كتلة لنشاط متكامل يشمل عدة مدن اقليمية وعدة قري في لقليم محدد ، ويستخدم منهج " الحافز " بشكل واضح في توجيه الدعم والذي يتم اعطاء سلطات واسعة للمحليات ذاتها في كيفية توجيهه أي في اختيار المناطق وفي ادارة المشروعات والتي - أي المشروعات -

تعين لها الحكومة الجهاز الاداري والفني الذي تتطلبه قدرات المنطقة ومستوي توافر تلك الكوادر لديها .

وتم العمل من خلال هذه " الشبكة " للمتكاملة بطريقة منتظمة حيث يتم اختيار المشروعات وفق قواعد عامة هي : -

• يكون اختيار المشروع ابتداء بواسطة الأهالي المحليين أنفسهم بواسطة لجنة تنمية القرية المعنية والتي تشبه للمجلس المحلي علي مستوي القرية في مصر

• يجب أن يخدم المشروع للقرية ككل وليس القرية كأسرة أو مجموعة ، مع تحديد نسبة مساهمة أهالي القرية في المشروع مع حساب أرباحهم بعد تشغيل المشروع لاستخدامها في زيادة دخولهم .

• يجب أن يتلاءم المشروع مع القدرات الطبيعية والبشرية للقرية ومع مواردها الذاتية ومكانيات أهلها .

• لا بد من وجود قدر من المشاركة في المشروع .

وعند اختيار المشروع وفق القواعد السابقة يتم التخطيط لانشائه واعداد كافة المستلزمات اللازمة لنجاحه وذلك بالتنسيق الكامل مع لجنة تنمية الاقليم والامانة التنفيذية المعنية ، وأخيرا بالتنسيق مع لجنة البرنامج المركزية وامانتها الفنية المعنية ، وبعد اقرار المشروع يقتصر الدعم الحكومي علي المساعدة والارشاد الفني والاداري وبلا تدخل مباشر يؤدي إلي عدم تطبيق مبدأ الاعتماد علي الذات الذي هو غاية عظمي ونهائية لكل البرامج ، ومن خلال تدعيم الجهود الذاتية يتم تقييم أداء القرى المختلفة سنويا حيث يمكن نقل قرية من مستوي إلي مستوي أعلي (أو أدني أحيانا) تبعا لتقييم نتائج نشاطها مقابل المعايير الموضوعية أصلا في التصنيف .

خامسا : نتائج التجربة :

ولقد أدى المشروع إلي تحقيق نتائج هائلة علي المستوي القومي اذا يعده خبراء التنمية السبب الرئيسي لارتفاع معدلات التنمية الحالي في كوريا ، كما ان اهم ما في التجربة الكورية أنها أكدت بحق أن التنمية المحلية هي مسألة تنمية بالدرجة الأولى - وهذا يعني أنها مسألة السلوك اللازم للمسير بعملية التنمية في الاتجاهات الصحيحة .

وأهم مقومات نجاح التجربة الكورية ، هي :-

- البرنامج يأخذ طابعاً قومياً - إذ استطاعت الحكومة أن تحشد له جهود كافة المؤسسات المعنية بالتنمية المحلية بتنسيق كامل وبروح فريق فريدة.
- البرنامج يأخذ شكل ومضون تنمية متكاملة - فلا يوجد تنافس بين قطاعات التنمية كل يحاول الانفراد بادعاء أنه المسئول عن التنمية .
- البرنامج يقوم علي الجهود الذاتية - رغم وجود دعم مركزي هام ، لانه يعمل بروح التعاون والمشاركة لا بروح التعالي .
- البرنامج يعطي سلطات كبرى للقيادات المحلية والاهالي المحليين - في اختيار المشروعات وادارتها والتخطيط لتنفيذها دون تعارض مع أعمالهم العادية .
- وأهم مقومات النجاح من هذا المنطلق - منطلق ادارة التنمية هي تكريس أسلوب الفريق بطريقة تتلائمي معها المصالح الادارية المحدودة وتسود المصلحة العليا للبلاد .

التجربة الثانية :

تجربة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تطبيق استراتيجية التنمية الاجتماعية الأساسية

اولاً : خلفية عامة :

تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراثاً تاريخياً وثقافياً ودينياً ثرياً ، فقد وهبت موارد بشرية وطبيعية ومالية ، فضلاً عن تميزها بتنوع بيولوجي له قيمته ، وهي تظهر مستوي مرتفعاً من التنمية في مجال البنية الأساسية ، وينخفض الفقر المدقع في هذه المنطقة انخفاضاً كبيراً .

وأما إجماليات مؤشرات التنمية البشرية فهي معقولة بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلي التحويلات الحكومية الكبيرة التي تكملها تحويلات المهاجرين والمغتربين من أبنائها وتقاليد الأسر والمسؤولية الاجتماعية المشتركة علي نطاق واسع فيما بين السكان .

وخلال العقدين الماضيين ، حققت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية الاجتماعية ، وجري الشروع في تنفيذ مبادرات تستهدف :

(1) اشتغال الشباب والنساء غيرهم من الفئات المعرضة للمعاناة .

(2) استنهاض المجتمعات المحلية وتمكينها من أسباب القوة .

(3) تحسين قدرة المواطنين والقطاع الخاص علي الوصول إلي المعلومات الخاصة بالفرص والمنافع التي تتيحها الحكومات المعنية ، غير أن هذه المنطقة لا تزال تواجه تحديات التنمية الاجتماعية المتعلقة باشتغال (الشباب والنساء والفئات المعرضة للمعاناة) ، والتماسك الاجتماعي (في المناطق الحضرية والريفية) ، وزيادة مساهمة (الحكومات والجهات الأخرى المقدمة للخدمات إلي المواطنين) .

ويؤدي الانقثار إلي التماسك الاجتماعي دخل كل بلد وفيما بين بلدان تلك المنطقة في أحوال كثيرة إلي وقوع نزاعات (ليست بالضرورة نزاعات عنيفة) ، ويمكن إذا لم تتم إدارتها علي نحو ملائم - أن تكون سبباً ونتيجة لإخفاق عملية التنمية ، وفي حين لا تضمن التنمية الاجتماعية تحقيق السلام ، فقد تؤدي إلي تخفيف حدة النزاعات علي المستوى المحلي علي الأقل ، وقد أكدت النزاعات التي شهدتها هذه المنطقة مؤخرًا ضروره أن تراعي عملية التنمية حساسية النزاعات والمسايفات السياسية ، كما وجهت الانتظار إلي الدور المهم الذي يمكن للبنك الدولي أن يلعبه في إعادة بناء رأس المال الاجتماعي والمادي.

ثانياً : القضايا الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

من أهم تلك القضايا ما يلي :

(1) تحتاج فئات كثيرة - بخاصة فئتي الشباب والنساء - إلي فرص المشاركة

في منافع التنمية : إذ يحتاج الشباب إلي زيادة قدرتهم في الحصول علي الفرص الاقتصادية ، والتعليم الجيد النوعية ، والترفيه ، والمشاركة في الحياة السياسية ، خاصة وأن كما استمرار عدم المساواة بين الجنسين يساهم في إقصاء المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، مما يؤدي إلي تأخر عملية التنمية علي مستوى البلدان .

(2) **مؤسسات المجتمعات المحلية في حاجة إلي تعزيز :** الجهود الرامية إلي

زيادة التماسك الاجتماعي والحد من مخاطر النزاعات .

(3) **الصلة بين المواطنين والدولة في حاجة إلي التحسين من أجل النهوض**

بمستوي المساءلة : نتيجة عدم كفاية الآليات المعنية لقيام المواطنين بإعطاء

الملاحظات التقييمية حول نوعية الخدمات التي نتيجها الحكومات ، وكذلك القيود المفروضة علي المجتمع المدني فيما يتعلق برصد الأداء الحكومي وتنظيم الشكاوي والدفاع نيابة عن الفقراء .

(4) لدي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا فئات اقلية اجتماعية متنوعة : لا تتوفر لها كامل القدرة للاستفادة من المنافع التي بتيجها عملية التنمية : ومن هذه الفئات علي وجه التحديد : المعاقون جسدياً ، والأطفال المعرضون للخطر ، والمصابون بفيروس ومرض الإيدز .

ثالثاً : اسس الاستراتيجية :

في العام 2005 ، أصدر البنك الدولي استراتيجية التنمية الاجتماعية المؤسسية بعنوان : " تمكين الشعوب من أسباب القوة عن طريق تغيير المؤسسات : استراتيجية وخطة التنفيذ الخاصة بالتنمية الاجتماعية في عمليات البنك " ، وتركز هذه الاستراتيجية علي الجهود الرامية إلي تمكين الفقراء من النساء والرجال من أسباب القوة عن طريق تعزيز مساندة البنك للاشتغال الاجتماعي والمجتمعات المتناسكة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة .

وتمثلت القوة المحركة وراء إعداد استراتيجية التنمية الاجتماعية المؤسسية في وفرة الشواهد والأدلة علي أن " للتنمية الاجتماعية أهميتها " وكان ذلك جلياً علي وجه الخصوص في الاستعراض الذي قامت به إدارة تقييم العمليات ومجموعة ضمان الجودة ، ويخلص هذا الاستعراض المعنون " تفعيل التنمية الاجتماعية لصالح الفقراء : استعراض ادارة تقييم العمليات لأنشطة البنك الدولي " إلي أن معالجة محاور التركيز ذات الصلة الخاصة بالتنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطاً قوياً بنتائج المشاريع الناجحة ، وأنه كلما ازدادت محاور التركيز الاجتماعية التي يعالجها مشروع ما ، كلما تحسنت نتائجه ، وقدرته علي الاستمرار ، وتقييمات أثره علي التنمية المؤسسية .

وبالتزامن مع هذا انجهد علي المستوي المؤسسي ، أصدر مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا استراتيجية للتنمية الاجتماعية للمنطقة بعنوان " ضمان المستقبل للجميع " ، وتعالج هذه الاستراتيجية التحديات ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ، ومنها :

(أ) الاشتغال الاجتماعي (الشباب ، والتفاوتات بين الجنسين ، وحماية الفئات المعرضة للمعاناة) .

(ب) تقوية التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية .

(ج) تعزيز قدرات المواطنين والجماعات المدنية لمحاسبة المؤسسات التي تقوم بخدمتهم .

(رابعاً : مجالات تنفيذ الاستراتيجية :

وقد ركز تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية في المنطقة علي أربعة مجالات استراتيجية ، هي :

(1) مساندة إطار شامل موات للتنمية الاجتماعية في الحوار المعني بالسياسات :

يجسد قضايا التنمية الاجتماعية في وثائق الاستراتيجية الأساسية مثل إستراتيجية المساعدة القطرية ، ووثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء ، وكذلك عن طريق السياسات التي تشجع مبادئ التنمية الاجتماعية المتعلقة بالاشتغال والتماسك الاجتماعي والمساواة ، وبصاحبها مزيد من العمل التحليلي القائم بذاته ، من قبيل التحليلات الاجتماعية القطرية ، وتحليلات الفقر وآثاره الاجتماعية .

(2) بناء حافظة مشروعات تركز علي المبادئ الأساسية للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتغال والتماسك الاجتماعي والمساواة :

وشمل ذلك ، بصفة عامة ، مشروعات تجريبية متعددة القطاعات وعمليات برامجية لا يغطيها النهج القطاعي بدرجة كافية ، مثل اشتغال الشباب ، والمساواة بين الجنسين ، وتحسين إدارة الحكم والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ، وتغير المناخ ، والحيلولة دون وقوع النزاعات ، وجهود الإعمار في أعقاب انتهاء النزاعات .

(3) تحسين فعالية المشروعات والدراسات التي يساعد البنك الدولي في تمويلها عن طريق دمج التنمية الاجتماعية في القطاعات الرئيسية :

لا تؤدي زيادة نطاق مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في تصميم وتنفيذ ورصد هذه المشروعات إلي تعزيز الملكية والالتزام بها فحسب ، بل إلي تبني أيضاً مؤسسات أفضل حالا ، وتحقيق نتائج أكثر استدامة في عملية التنمية ،

وينطوي ذلك في الحفاظ علي الاهتمام بعمليات الإقراض لأغراض الاستثمار عن طريق الإجراءات الوقائية الاجتماعية والعمل المتعلق بالتنمية الاجتماعية .

بالإضافة إلي تكثيف الجهود التحليلية المساندة لعمليات قروض سياسات التنمية عن طريق تحليلات الفقر وآثاره الاجتماعية .

(4) تدعيم مقدرة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معه - من خلال بناء القدرات وإقامة الشراكات - علي الاضطلاع بالتنمية الاجتماعية :

مما شجع علي خلق " جماعات الممارسين المهنيين " في مجال التنمية الاجتماعية ، وبناء معارف التنمية الاجتماعية لأساليب العمل الجيدة داخل البلد المعني والخاصة بالفرق العاملة علي مهام محددة ، ويضفي صبغة شرعية علي استخدام معارف التنمية الاجتماعية في تحسين قياس النتائج ، وتشجيع الدخول في شراكات مع المؤسسات المحلية والإقليمية لتعزيز تبادل المعلومات في اتجاهين.

خامساً : المشروعات والبرامج التي نفذت لتحقيق الاستراتيجية :

- مشروع تنمية القري والأحياء - الضفة الغربية وقطاع غزة .
- المشروع المتكامل للتنمية المجتمعة - الضفة الغربية وقطاع غزة .
- المشروع الثالث للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية - الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مشروع مساندة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - المغرب .
- تجريب نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في كردستان العراق .
- اقتراح صندوق استثماري متعدد المانحين (MDTF) من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان .

المصطلحات الاجنبية

Economic Development	التنمية الاقتصادية	Growth	النمو
Comprehensive development	التنمية الشاملة	Social Development	التنمية الاجتماعية
Operations planne	عمليات مخططة	Social Links	الروابط الاجتماعية
Quantitative change	التغير الكمي	Humanitarian needs	الإحتياجات الإنسانية
Financial resources	الموارد المالية	Raise the standard of living	رفع مستوى المعيشة
Organizational resources	الموارد التنظيمية	Human Resources	الموارد البشرية
Big Push	الدفعة القوية	Structural chang	التغيير البنائي
Free economy	الإقتصاد الحر	Appropriate strategy	الإستراتيجية الملائمة
Decentralized planning	التخطيط اللامركزي	Central planning	التخطيط المركزي
Societal problems	المشكلات المجتمعية	National income	الدخل القومي
Citizen Participation	مشاركة الأهالي	Investment of resources	استثمار الموارد
Social Policy	السياسة الاجتماعية	Public Policy	السياسة العامة
Environmental Protection	حماية البيئة	Improve the quality of life	تحسين نوعية الحياة
		Justice achievement	تحقيق العدالة

Development Theories	نظريات التنمية	Development models	نماذج التنمية
Applied Development model	النموذج الإنمائي التطبيقي	Stage Model	النموذج المرحلي
Project model	نموذج المشروع	Adaptive Model	النموذج التكيفي
Development programs Evaluation	تقويم برامج التنمية	Rational model	النموذج العقلاني
Inputs Evaluation	تقويم المدخلات	Content Evaluation	تقويم للمحتوى
Outcomes	المخرجات	Processes Evaluation	تقويم العمليات
The Political Approach for Development	المدخل السياسي للتنمية	Results Evaluation	تقويم النتائج
The Psychological Approach for Development	المدخل النفسي للتنمية	The Social Approach for Development	المدخل الاجتماعي للتنمية
Integrative Approach	المدخل التكاملي	The Economical Approach for Development	المدخل الإقتصادي للتنمية
Coverage	الشمول	Social Solidarity	التضامن الاجتماعي
Dependency theory	نظرية التبعية	Balance or Equilibrium	التوازن
Integrative Model	النموذج التكاملي	Modernization theory	نظرية التحديث
Human Rights	حقوق الإنسان	The right to development	الحق في التنمية
International conventions	المواثيق الدولية	Human Development	التنمية البشرية
Fundamental freedoms	الحريات الأساسية	Self-determination	تقرير المصير

Justice	العدالة	Equality	المساواة
Economic Rights	الحق الاقتصادي	Violations	الانتهاكات
Political Rights	الحقوق السياسية	Social Rights	الحق الاجتماعي
Equal Opportunities	تكافؤ الفرص	Cultural Rights	الحقوق الثقافية
Social welfare	الرفاهية الاجتماعية	Respect for human dignity	احترام كرامة الإنسان
Legal protection	الحماية القانونية	Basic needs	الاحتياجات الأساسية
Development planning	التخطيط للتنمية	Self-reliance	الاعتماد الذاتي
Discrimination	التمييز	Development priorities	أولويات التنمية
Social norms	الأعراف الاجتماعية	Gender	النوع الاجتماعي
Rights	الحقوق	Gender gaps	فجوات النوع الاجتماعي
Official institutions	المؤسسات الرسمية	Habits	العادات
Development Policies	السياسات التنموية	Laws	القوانين
Equal Opportunities	الفرص المتساوية	Informal institution	المؤسسات غير الرسمية
Prevention of Discrimination	منع التمييز	Decision-making	اتخاذ القرار
Investment Opportunities	استثمار الفرص	Varying capacity	تفاوت القدرات
		Strategy	الإستراتيجية

Strengthen incentives	تقوية الحوافز	Legal reforms	الإصلاحات القانونية
Investment	الاستثمار	Consumption	الإستهلاك
Social protection	الحماية الاجتماعية	Jobs	فرص العمل
		Improve the quality of life	تحسين نوعية الحياة
Development and the interests of marginalized groups	التنمية ومصالح الفئات المهمشة	Marginalized groups	الفئات المهمشة
Development challenges	تحديات التنمية	Development returns	عوائد التنمية
Sustainable development strategy	استراتيجية التنمية المستدامة	Strategy to address poverty	استراتيجية مواجهة الفقر
Alleviate the suffering	تخفيف المعاناة	Strengthen community institutions	تدعيم المؤسسات المجتمعية
Empowerment Strategy	استراتيجية التمكين	The umbrella of social security	مظلة الأمان الاجتماعي
Self-direction	التوجيه الذاتي	Promotion of social competence	تعزيز الكفاءة الاجتماعية
Gender discrimination	عدم المساواة بين الجنسين	Participation strategy	استراتيجية المشاركة
Economic cost	التكلفة الاقتصادية	Social cost	التكلفة الاجتماعية

Social protection programs	برامج الحماية الاجتماعية	Population increase	الزيادة السكانية
Social development programs	برامج التنمية الاجتماعية	Social welfare services	خدمات الرعاية الاجتماعية
Sense of responsibility	الشعور بالمسئولية	Management by objectives	الإدارة بالأهداف
Assessment objectives	تقدير الأهداف	Morale	رفع الروح المعنوية
Evaluation	التقويم	The provision of resources	توفير الموارد
Organizational factors	العوامل التنظيمية	The provision of resources	التغذية العكسية
Quantification	القياس الكمي	Effective communication	فعالية الإتصال
Gap analysis	تحليل الفجوات	Qualitative	القياس الكيفي
Opportunities	الفرص	Environmental Analysis	التحليل البيئي
Strengths	نواحي القوة	Threats or risks	التهديدات أو المخاطر
Objectives of the Organization Development	أهداف منظمة التنمية	Weaknesses	نواحي الضعف
The functions of the Organization	وظائف المنظمة	Organizational structure of the organization	البناء التنظيمي للمنظمة
IOM staff	العاملون بالمنظمة	Rules and regulations	اللوائح والنظم
Development projects	مشروعات التنمية	Capabilities and facilities	الإمكانات والتسهيلات
RBM	الإدارة بالنتائج	Development programs	برامج التنمية

Human Resources Development	تنمية الموارد البشرية	Sustainable Development	التنمية المستدامة
Natural Resources	الموارد الطبيعية	The balance between humans and the environment	التوازن بين الإنسان والبيئة
Poverty	الفقر	Clean Technology	التكنولوجيا النظيفة
The dimension	البعد الزمني	Human Resources	الموارد البشرية
Human capabilities	قدرات الإنسان	The environmental dimension	البعد البيئي
Indicators	المؤشرات	Investment	الاستثمار
Economic dimension	البعد الاقتصادي	Development activities	الأنشطة التنموية
Political dimension	البعد السياسي	Social dimension	البعد الاجتماعي
Technological dimension	البعد التكنولوجي	Environment dimension	البعد البيئي
Rural Development	التنمية الريفية	New Cities	المدن الجديدة
Political constraints	معوقات سياسية	Social constraints	معوقات اجتماعية
Social Capital	رأس المال الاجتماعي	Human Resources	الموارد البشرية
The goal of human development	الإنسان هدف التنمية	Human Resources Development	تنمية الموارد البشرية
National income	الدخل القومي	Rights and means of development	الإنسان وسيلة التنمية

Social institutions	المؤسسات الاجتماعية	Socialization	التنشئة الاجتماعية
Investment Optimization	الاستثمار الأمثل	Good citizen	المواطن الصالح
People development	تنمية الناس	Improve the capacity	تحسين القدرات
Development by the people	التنمية بواسطة الناس	Development for the people	التنمية من أجل الناس
Financial capital	رأس المال المالي	Physical capital	رأس المال المادي
Cultural capital	رأس المال الحضاري	Human capital	رأس المال الإنساني
Cooperation with others	التعاون مع الآخرين	Popular participation	المشاركة الشعبية
Democratic	الديمقراطية	Subjective factors	العوامل الذاتية
Economic goals	أهداف اقتصادية	Dynamic	الديناميكية
Governmental Agencies	هيئات حكومية	Management objectives	أهداف إدارية
Public interest	المصلحة العامة	Civil Agencies	هيئات أهلية
Self Motivation	الدافع الذاتي	Psychological motive	الدافع النفسي
Civil society organizations	منظمات المجتمع المدني	Civil society	المجتمع المدني
Trade unions	النقابات المهنية	Political parties	الأحزاب السياسية
Community Development Associations	جمعيات تنمية المجتمع	NGOs	الجمعيات الأهلية
Skills Development	تنمية المهارات	Capacity Development	تنمية القدرات

Team work	فريق العمل	Development Management	إدارة التنمية
International experiences	تجارب دولية	Local experiences	تجارب محلية
Social cohesion	التماسك الاجتماعي	Global Experiences	تجارب عالمية
The foundations of the strategy	أسس الإستراتيجية	Strategy	الإستراتيجية
		Improve the effectiveness of the projects	تحسين فعالية المشروعات
		Experiences in the development	خبرات في التنمية

المراجع

أولاً مراجع باللغة العربية

- (1) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم : التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان (الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009) .
- (2) أحمد رشيد : للتنمية المحلية (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1996) .
- (3) اسماعيل قيره : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية (الجزائر ، دار الهدي للطباعة والنشر ، 2006) .
- (4) اقبال الأمير السمالوطي : التنمية الاجتماعية (القاهرة ، غير مبين، 2008)
- (5) البنك الدولي : تقرير البنك الدولي للتنمية عام 2007 .
- (6) برنامج الأمم المتحدة الأثمائي : تقرير التنمية البشرية أعوام 1993 - 2007 .
- (7) جمال شحاته حبيب : الممارسة العامة منظور حديث (الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009) .
- (8) جون جيبسون (ترجمة) سمير نصار : معجم قانون حقوق الإنسان العالمي (الأردن ، عمان ، دار النشر ، 2009) .
- (9) حسين عبد الحميد رشوان : التنمية (الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009) .
- (10) رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المجتمع المحلي (الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2007) .
- (11) سيد الهواري : الإدارة بالأهداف والنتائج (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 2006) .
- (12) طلعت مصطفى السروجي : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة (القاهرة ، الشروق للطباعة ، 2008) .
- (13) صلاح الدين محمد عبد الباقي : إدارة الموارد البشرية (الاسكندرية ، نادر الجامعية ، 2000) .

- (14) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، رمضان فهم غريبه : التخطيط الاستراتيجي بقياس الأداء المتوازن (القاهرة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2006).
- (15) عبد السلام أديب : أبعاد التنمية المستدامة (القاهرة ، بدون ناشر ، 2003) .
- (16) عصام يونس : الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (المغرب ، المؤتمر الدولي للحركة العربية لحقوق الانسان ، 1999) .
- (17) علي ليله : المجتمع المدني العربي وقضايا المواطنة وحقوق الانسان (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2007) .
- (18) ماهر أبو المعاطي علي : الخدمة الاجتماعية والادارة المحلية (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2007) .
- (19) ماهر أبو المعاطي علي : سياسة إجتماعية لرعاية فئات السكان المعرضين للخطر في المجتمع المصري (الفيوم ، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2008) .
- (20) ماهر أبو المعاطي علي : التخطيط الاجتماعي في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2009) ، ص : 301 .
- (21) ماهر أبو المعاطي علي : التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع السعودي (الرياض ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، 2009) .
- (22) ماهر أبو المعاطي علي : ادارة المؤسسات الاجتماعية (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2009) .
- (23) ماهر أبو المعاطي علي : التخطيط الاجتماعي (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2010) .
- (24) ماهر أبو المعاطي علي : استراتيجيات وأدوات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية (الرياض ، مكتبة للزهراء بالرياض ، 2010).

- (25) _____ : الإدارة العامة والإدارة المحلية (القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2010) .
- (26) محسن أحمد الخضيرى : العولمة الاجتماعية (القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2010) .
- (27) محمد رفعت قاسم ، نبيل محمد صادق : تنمية المجتمع المحلي (المنصورة ، مكتبة الخدمة الاجتماعية ، 2009) .
- (28) محمد زكي سليمان ، وآخرون : اتجاهات معاصرة في التنمية الاجتماعية (القاهرة ، الشروق للطباعة ، 2008) .
- (29) محمد سمير عبد الفتاح وآخرون : دراسات في التنمية المحلية (بنها، ب.ن ، 2010) .
- (30) مدحت محمد أبو النصر : إدارة منظمات المجتمع المدني (القاهرة، لينترك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007) .
- (31) مصطفى كمال طلبه : إنقاذ كوكبنا : التحديات والآمال (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995) .
- (32) منظمة العفو الدولية : ترجمة الحقوق إلي واقع ملموس (منظمة العفو الدولية ، 2004) .
- (33) هشام عبد الله (ترجمة) : ادماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي (لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2004) .
- (34) نادر الفرجاني : التنمية الانسانية ، المفهوم والقياس (بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) .

ثانياً مراجع باللغة الانجليزية .

- (1) Afshar, H & Agarwel, B : Women, Poverty and ideology in Asia (2ed, New York : Macmillan, Inc, 2004) .
- (2) Anijn Sengupta : Reflections on the Right to Development (Archana Negi, Moushumi, 2006) .
- (3) Anthony Hall and James Midgley : Social Policy for Development (London : Sage Publication Inc, 2004).
- (4) Bradford W; Sheafor & Charles R. Horejsi : Techniques and guidelines for Social Work Practice (N.Y : Pearson Education, Inc, 2006) .
- (5) Brian L. Delahaye : Human Resource Development Principles and Practice (2ed, New York : Wiley & Sons, LTD, 2006) .
- (6) Catherine G. Valentine Joanz . Spade : The Kaleidascope of gender (Pine forg press, Inc, 2007) .
- (7) Charles Smith : Economic Development Growth and welfare (London : Macmillan Prees, LTD, 1994) .
- (8) Crazia – Ketta : Human Right the role of United Nations and Non Governmental Organization (U.S : Rooserlt University, 2003) .
- (9) David Pearce (etal) : Sustainable Development Economic and Environment in Third World (London : Earthscan Publication LTD, 2009) .
- (10) Eveline D. Schulman (Editor) : Intervention in Human Services, A guide to Skills and knowledge (Ohio, Merill Publishing Company, Inc, 2001) .
- (11) Jennifer Elloitt : An Introductation to Sustainable Development (2ed, New york : Rout Ledge, Inc, 2008).
- (12) J. Gavin Bremner & Alan Slates : An Introduction to Development (N.Y : Wiley . Blackwell, 2006) .
- (13) Jody L. Fitzpatrick and others : Program Evaluation (3ed, Pearson, U.S.A, 2004) .
- (14) John A. Yankey & Vera Vogelsong : Strategic planning, In, Encyclopedia of Social Work

(Washington, N.A.S.W and Oxford University Press, 2008).

(15) John C. Cakanaugh & Robert V. Kail : Human Development (4ed, N.Y : Cengage Learning, 2006).

(16) Judith A. Lewis and others : Management of Human Service Progeams (4ed, Brooks / cole, USA, 2005).

(17) George Brotokor : Social Work International, (India, Mar :lam Publishers, 2007).

(18) Graig A. Longston and other : Sustainable Practice in the Environment (3ed, Oxford, Profesional Publishing LTD, 2006).

(19) Kelpin kevin : Participatory Development the Role of iNGO in Development Progam (Colombia, the University of British, 2001).

(20) Kristin Blakely and other : Gendered Worlds (Oxford : University Press, Inc, 2008).

(21) Marjoarie Agosin : Woman, Gender and Human Rights (New jersey, University Press, Inc 2008).

(22) Mark Mowhimery : Sustainable Development Understanding (2ed, N.Y, Wiley – black well, Inc, 2005).

(23) Michael Hill : Social Policy in The Modern World (N.Y : Black well Publishing. 2006).

(24) M. Shamsul Haoue and others : Sustainable Development Policy and Adminstrs ation (New York, Taylor & Francis, 2006).

(25) Neil J. Salkind : An Introdution to Theories of Development (London, Sage, LTD, 2004).

(26) OM. Bazlul karin : Participation Development and Social Structure (N.Y, University Prees of America, 1994).

(27) Peter Goldenthal : Helping Children and Families (New York, John willey & Soms, Inc, 2005).

(28) Philip R. Newman & Barbara M. : Theories of Human Development (New Yerk : Cengage learning, Inc, 2008).

(29) Robert L. Barker : The Social Work Dictionaty (U.S.A : N.S.W, 2007).

(30) R.P. Arya : Training for Social Work and Rural Development (India, Delhi : Manglam Publishers, 2007).

(31) Susan kemp : Person Environment Practice Social ecologe of Interpersnal Helping (Washington : University of Washington, Inc, 1997).

(32) Thomas W. Pogge : World Poverty and Human Rights (New York : Black Eell Publishing, LTD, 2006).

(33) W. E, Dough : Interodcation to Social and Community Services (London : the Macmilan Press, LTD, 2004).

الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة
7	الباب الأول الأسس النظرية للتنمية
9	الفصل الأول مفاهيم أساسية في التنمية
11	أولاً : مفاهيم أساسية
11	المفهوم الأول : مفهوم النمو
12	المفهوم الثاني : مفهوم للتنمية الاجتماعية
13	المفهوم الثالث : مفهوم للتنمية الاقتصادية
14	المفهوم الرابع : مفهوم للتنمية الشاملة
15	المفهوم الخامس : مفهوم تننمية المجتمع
16	المفهوم السادس : مفهوم تنمية المجتمعات المحلية
19	ثانياً : العلاقة بين النمو والتنمية
21	ثالثاً : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية
21	(1) وجهات النظر في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية
22	(2) مبررات الالتقاء بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية
24	(3) ركائز وأسس تحقيق التنمية الشاملة
25	(4) عناصر التنمية الشاملة
27	رابعاً : خصائص التنمية
28	خامساً : أهداف التنمية
29	سادساً : العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع .
33	الفصل الثاني تعريف وعناصر المجتمعات المحلية
35	أولاً : تعريف المجتمع المحلي
36	ثانياً : مكونات وعناصر المجتمعات المحلية
36	المكون الاول : المكان (الحدود الجغرافية)

الصفحة	الموضوع
36	المكون الثاني : (المكان)
37	المكون الثالث : القيم والظواهر الاجتماعية المشتركة
38	المكون الرابع : النظم والتنظيمات الاجتماعية الأساسية
38	المكون الخامس : التفاعل الاجتماعي والعمل المشترك
39	الفصل الثالث أهداف ومقومات تنمية المجتمعات
41	أولا : أهداف تنمية المجتمعات
42	ثانيا : أنواع التنمية المحلية في المجتمعات
42	النوع الأول : التنمية الذاتية للمجتمعات
44	النوع الثاني: التنمية المحلية للمجتمعات بوجود مؤثر خارجي فعال
45	ثالثا : تصميم مشروعات تنمية المجتمعات
45	(1) تعريف المشروع الاجتماعي
45	(2) طبيعة مشروعات تنمية المجتمعات
46	(3) دليل تصميم المشروع التنموي
48	4-نموذج لاحتياجات ومشكلات المجتمعات للتنمية في المجتمعات
52	رابعا : مقومات نجاح تنمية المجتمعات
55	الباب الثاني احتياجات ومشكلات المجتمعات المحلية
57	الفصل الرابع احتياجات سكان المجتمعات المحلية
59	أولا : تعريف الحاجة والأساس النظري لتصنيفها
59	(1) تعريف الحاجة
60	(2)الأساس النظري لتصنيف الحاجات
61	ثانيا : قياس احتياجات المجتمعات المحلية
64	ثالثا : تقدير احتياجات المجتمعات المحلية كأساس لإشباعها
65	رابعا : تصور مقترح لآليات إشباع احتياجات سكان المجتمعات المحلية
66	(1)الأسس التي يعتمد عليها التصور المقترح
67	(2)أهداف التصور المقترح
68	(3)آليات تنفيذ أهداف التصور المقترح

الصفحة	الموضوع
73	الفصل الخامس مشكلات المجتمعات المحلية
75	أولا : تعريف المشكلة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية
77	ثانيا : العوامل المسببة لحدوث المشكلات في المجتمعات المحلية
78	ثالثا : بعض المشكلات التي تواجه سكان المجتمعات المحلية
80	رابعا : دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمعات المحلية
80	(1) تعريف للخدمة الاجتماعية
84	(2) دور الاختصاصي الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمعات المحلية
89	الباب الثالث المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية
91	الفصل السادس التنمية ومصالح الفئات المهمشة
93	أولا : تعريف الفئات المهمشة
94	ثانيا : العوامل التي تؤدي الى إهميش بعض فئات المجتمع
95	ثالثا : أسباب الاهتمام بالفئات المهمشة
96	رابعا : أهداف المجتمعات في تحقيق مصالح الفئات المهمشة
97	خامسا : استراتيجيات تحقيق مصالح الفئات المهمشة
99	سادسا : برامج تحقيق مصالح الفئات المهمشة
101	الفصل السابع المشاركة الشعبية والتنمية
103	أولا : تعريف المشاركة الشعبية
103	ثانيا : سمات وخصائص المشاركة الشعبية
104	ثالثا : أهداف المشاركة الشعبية لتحقيق تنمية المجتمعات
105	رابعا : دوافع المشاركة كأساس لتنمية المجتمعات المحلية
106	خامسا : أنماط المشاركة الشعبية
107	سادسا : المشاركة ومراحل تنمية المجتمع المحلي
108	سابعا : معوقات تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة
110	ثامنا : إستراتيجيات تفعيل المشاركة الشعبية

الصفحة	الموضوع
113	الفصل الثامن منظمات المجتمع المدني والتنمية
115	أولا : تعريف المجتمع المدني
116	ثانيا : تعريف منظمات المجتمع المدني
117	ثالثا : أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية
119	رابعا : مجالات مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية
119	خامسا : معوقات مشاركة منظمات المجتمع المدني
120	سادسا : ضمانات نجاح مشاركة منظمات المجتمع المدني
123	الباب الرابع مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
125	الفصل التاسع مفهوم الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
127	أولا : تعريف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
129	ثانيا : أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
130	(1) الهدف العام
130	(2) الاهداف الجزئية
133	(3) الاهداف الفرعية
133	ثالثا : فلسفة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
133	(1) مفهوم الفلسفة
134	(2) أهم الاسس التي تستند عليها ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات
137	الفصل العاشر اعداد الاخصائي الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمعات
139	أولا : الاعداد المهني للاخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات
139	المتطلب الأول : المعارف اللازمة للاخصائي الاجتماعي
141	المتطلب الثاني : الخبرات اللازمة للاخصائي الاجتماعي
143	المتطلب الثالث : المهارات اللازمة للاخصائي الاجتماعي
146	ثانيا : الصفات المهنية اللازمة للاخصائي الاجتماعي
147	ثالثا : أدوار الأخصائي الاجتماعي في مجال تنمية المجتمعات

الصفحة	الموضوع
147	(1) مفهوم الدور المهني
149	(2) المداخل المختلفة لتحديد دور الاختصاصي الاجتماعي
149	(3) العوامل التي تؤثر على طبيعة دور الاختصاصي الاجتماعي
150	(4) أدوار الاختصاصي الاجتماعي في تنمية المجتمعات
150	الدور الأول : دور الاختصاصي الاجتماعي كجامع ومحلل بيانات
155	الدور الثاني : دور الاختصاصي الاجتماعي في تحديد الاهداف
157	الدور الثالث : دور الاختصاصي الاجتماعي في وضع برامج ومشروعات
159	الدور الرابع : دور الاختصاصي الاجتماعي كمنفذ للخطط والبرامج
161	الدور الخامس : دور الاختصاصي الاجتماعي في متابعة الخطط والبرامج
164	الدور السادس : دور الاختصاصي الاجتماعي في تقويم البرامج والمشروعات وقياس عائدها
166	الدور السابع : دور الاختصاصي الاجتماعي كإداري بالمنظمة
169	الفصل الحادي عشر مداخل الخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمعات
171	أولا : مقدمة
171	ثانيا : مداخل الخدمة الاجتماعية للعمل مع المجتمعات
172	المدخل الأول : التدخل في الازمات
179	المدخل الثاني : حل المشكلة
182	المدخل الثالث : مدخل المساعدة الذاتية
185	المدخل الرابع : مدخل تقدير الاحتياجات
191	المدخل الخامس : مدخل التنمية المحلية
197	الفصل الثاني عشر معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية ومقومات نجاحها في تنمية المجتمعات
199	أولاً:معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات
201	ثانيا : مقومات نجاح ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمعات
205	الباب الخامس اتجاهات حديثة في التنمية

الصفحة	الموضوع
207	الفصل الثالث عشر نماذج ونظريات التنمية
209	أولا : نماذج التنمية
213	ثانيا : المداخل النظرية في تفسير عملية التنمية
213	(1) المدخل الاجتماعي للتنمية
215	(2) المدخل النفسي
216	(3) المدخل الاقتصادي للتنمية
217	(4) المدخل الديني للتنمية
219	(5) المدخل السياسي للتنمية
219	(6) المدخل التكاملية
221	ثالثا : نظريات التنمية
225	الفصل الرابع عشر التنمية المستدامة
227	أولا : التطور التاريخي للتنمية المستدامة
228	ثانيا : تعريف التنمية المستدامة
229	ثالثا : أهداف التنمية المستدامة
231	رابعا : خصائص التنمية المستدامة
232	خامسا : معوقات تحقيق التنمية المستدامة
233	سادسا : أبعاد تحقيق التنمية المستدامة
237	الفصل الخامس عشر النوع الاجتماعي والتنمية
239	أولا : تعريف النوع الاجتماعي
240	ثانيا : العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالنوع الاجتماعي والتنمية
241	ثالثا : فلسفة النوع الاجتماعي
241	رابعا : فجوات النوع الاجتماعي
243	خامسا : تعريف التمييز القائم على النوع الاجتماعي
244	سادسا : أسباب استمرار التمييز القائم على النوع الاجتماعي
244	سابعا : إستراتيجية لمنع التمييز بين الجنسين
245	العنصر الأول : إصلاح المؤسسات لوضع حقوق وفرص متساوية

الصفحة	الموضوع
246	العنصر الثاني : رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز لمزيد من المساواة في الموارد والمشاركة
246	العنصر الثالث : اتخاذ إجراءات سياسية نشطة لتعديل التباين بين الجنسين في السيطرة على الموارد والمشاركة السياسية
247	العنصر الرابع : الاهتمام بتمكن وتمية المرأة
249	الفصل السادس عشر الحق في التنمية
251	أولاً : حقوق الإنسان والتنمية البشرية في المواثيق الدولية
253	ثانياً تعريف الحق في التنمية
254	ثالثاً : نص اعلان الحق في التنمية
257	رابعاً : تصنيف الحق في التنمية ضمن حقوق الإنسان
257	خامساً : المبادئ التي يتضمنها اعلان الحق في التنمية
258	سادساً : الآثار المترتبة على اعلان وتنفيذ الحق في التنمية
259	سابعاً : آليات تحقيق الحق في التنمية
261	الفصل السابع عشر تنمية الموارد البشرية
263	أولاً : تعريف تنمية الموارد البشرية
263	ثانياً : أسباب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية
264	ثالثاً : أبعاد التنمية البشرية
266	رابعاً : السمات العامة لمنهج تنمية الموارد البشرية
267	خامساً : رأس المال الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية
268	سادساً : متطلبات تنمية الموارد البشرية
269	الفصل الثامن عشر الادارة بالاهداف والنتائج وعوائد التنمية
271	أولاً : تعريف الادارة بالاهداف
272	ثانياً : أهداف الادارة بالاهداف والنتائج
273	ثالثاً : خطوات الادارة بالاهداف
274	رابعاً : العوامل التنظيمية لنجاح الادارة بالاهداف
275	خامساً : استخدام الادارة بالاهداف في تعظيم نتائج التنمية

الصفحة	الموضوع
275	سلامة تعريف الفجوات ونماذج تحليلها
276	(1) نموذج تحليل Swot (التحليل البيئي)
279	(2) تحليل منظمة التنمية
283	الفصل التاسع عشر تجارب في تنمية المجتمعات
285	مقدمة .
285	التجربة الأولى : تجربة المشاركة في التنمية المحلية (كوريا الجنوبية)
285	أولا : مقدمة : الفلسفة العامة للتجربة
285	ثانيا : الفكرة التي اعتمد عليها البرنامج
286	ثالثا : أهداف البرنامج
286	رابعا : مراحل تطور البرنامج
289	خامسا : نتائج التجربة
290	التجربة الثانية : تجربة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط
290	أولا : خلفية عامة
291	ثانيا : القضايا الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
292	ثالثا : أسس الاستراتيجية
293	رابعا : مجالات تنفيذ الاستراتيجية
294	خامسا : المشروعات والبرامج التي نفذت لتحقيق الاستراتيجية
295	المصطلحات الأجنبية
303	المراجع
309	الفهرس



Bibliotheca Alexandrina



1102068

المكتبة الجامعية الحديث
مساكن سوثير - أمام سبراموكا كتيوبترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية

تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707

E-Mail : modernoffice25@yahoo.com